الحاوي

في سيرة

الإمام أبي جعفر الطحاوي

رضي الله عنه

بقلم

الإمام محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١ هـ رحمه الله تعالى

اعتنى به

د. حمزة محمد وسيم البكري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي رفعَ مقامَ العُلماءِ العامِلين، في الأوَّلينَ والآخِرين، وشـرَّفَ قَدْرَهم يومَ يقومُ الناسُ لربِّ العالمين، وكافأهم مكافأةَ المُحسِنين، بخِدمتِهم في الدِّين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد المُرسَلين، وقائدِ الغُرِّ المُحجَّلين، سيِّدنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين.

أما بعد،

فإنَّ الإمامَ أبا جعفرٍ أحمدَ بنَ محمَّدِ بنِ سلامةِ الطحاويَّ رضيَ اللهُ عنه مِن أعاظِمِ المُجتَهِدين في الفِقهِ الإسلاميِّ [1]، وقد خَلَّفَ مُؤلَّفاتٍ عظيمةَ النفعِ للغاية، في علوم الرِّوايةِ والدِّراية، وقد جمعَ بينَ براعتَيْن: البراعةِ في علوم الحديث، والبراعةِ في الفِقهِ وأصولِه، جَمْعاً قَلَّ مَنْ جمعَ بينَهما جَمْعَه في عُلَماءِ هذه الأُمّة، كما يَعتَـرِفُ بذلك مَنْ نَـهَلَ مِن مَناهِلِ آثاره الفيّاضة، فأحببتُ إفرادَ ترجمتِهِ بنوعٍ مِنَ الإفاضة، في رسالةٍ سَمَّيتُها:

الحاوي
في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي

---

(١) ولم يتعرَّض المُؤلِّف رحمه الله تعالى في هذا الكتاب إلى تعيين رتبة الطحاويّ في الاجتهاد، ولكنَّه صـرَّح بها في كتابه «الإشفاق» ص٤١ فقال: إنه «بلا شك ممَّن بلغ مرتبة الاجتهاد المُطلَق، وإن حافظ على انتسابه بأبي حنيفة»، وانظر في التدليل على ذلك: «الإمام أبو جعفر الطحاويّ، الإمام المحدِّث الفقيه» للدكتور عبد الله نذير ص١٥٩-١٧٨.

رحمه الله ورضيَ عنه وأرضاه؛ عِرْفاناً لجميله، وقياماً ببعضِ ما يجبُ في تَبْجيله. واللهُ سبحانه وليُّ التوفيق، والهادي إلى أقوم طريق.

❊ ❊ ❊

نَسَبُ الطحاويِّ وميلادُه

عِدادُه في حَجْرِ الأزدِ من قبائل اليَمَن، سكنَ أجدادُه مِصـرَ بعدَ الفَتْحِ الإسلاميِّ، والحَجْر: بفَتْح الحاءِ وسُكونِ الجيم، فَخِذٌ مِن أفخاذِ قبيلةِ الأزدِ المعروفة[1]، ويُقالُ للأزدِ هذه: أزْدُ الحَجْر[2]؛ تمييزاً لها مِن أزْدِ شَنُوءة.

والأزْد: بفَتْح الهمزةِ وسُكونِ الزاي، لها أفخاذٌ كثيرةٌ شَـرْحُها في كُتُبِ أنسابِ العرب.

وقد ساقَ مَسْلَمةُ بنُ القاسم القُرْطبيُّ نَسَبَ أبي جعفرٍ الطحاويِّ في كتابهِ المعروفِ بـ«الصِّلة»؛ لكونِهِ ذَيْلاً لـ«تاريخ البخاريِّ الكبير»، فقال: هو «أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ سلامةَ بنِ سَلَمةَ بنِ عبدِ المَلِكِ بنِ سلمةَ بنِ سُلَيم بنِ سُليمانَ بنِ جواب[3]،

---

(١) وهي من قبائل اليمن، واليمانيةُ كلُّها راجعةٌ إلى ولدِ قَحْطان، والأزد: هو ابنُ الغوثِ بنِ نَبْتِ بن مالك بن زيد بن كهلانَ بنِ سَبَأِ بنِ يَشجُبَ بنِ يَعرُبَ بنِ قحطان، كما في «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٣٢٩-٣٣٠. وقال الفيروزآباديّ في «القاموس» (أزد): «وهو بالسين (أسْد) أفصح»، وقال الزَّبيديُّ في «تاج العروس» ٧: ٣٨٢: «وبالزاي أكثر».

(٢) أو حَجْر الأزد، وهو حَجْرُ بنُ عِمرانَ بنِ عمرو مُزَيقياء بن عامر ماء السماء بن حارثةَ بنِ امرِئِ القَيْس بنِ ثعلبةَ بنِ مازن بن الأزد، كما في «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٣٣٠-٣٣١ و٣٦٧، و«اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير ١: ٤٦، و«تاج العروس» ١٠: ٥٣٤ (حجر).

(٣) وكذا ساقه ابنُ قُطْلُوبُغا في «تاج التراجم» ص١٠٠ (٢١)، لكنْ تحرَّف فيه «جواب» إلى: حباب.

الأزديُّ ثم الحَجْريّ، المِصْريُّ الطحاويّ، الإمامُ المُحدِّثُ الفقيهُ الحنفيُّ الحافظ، أبو جعفر»(١).

ووَقَفَ الحافظُ ابنُ عَساكِرَ في سَوْقِ نَسَبهِ عندَ سُلَيم(٢)، وابنُ خَلِّكانَ عندَ عبدِ المَلِك(٣).

واختَلَفوا في ميلاده، فقالَ ابنُ عَساكِرَ نقلاً عن ابنِ يونُسَ: إنّه وُلِدَ سنةَ تسع وثلاثينَ ومئتَيْن(٤). وعليه اقتَصَرَ الذهبيُّ وأبو المَحاسِن(٥). لكنْ قالَ البدرُ العَيْنيُّ

---

(١) نقله عنه القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧١ (٢٩٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٧٥.

(٢) «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٧. وإليه أيضاً وقف ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٣: ٨٥.
ووقف السمعانيُّ في سوق نَسَبه في «الأنساب» ٩: ٥٣ إلى سليمان، لكنْ أسقَطَ منه: سليم.

(٣) «وفيات الأعيان» لابن خلّكان ١: ٧١، وإليه أيضاً وقفَ ابنُ الجوزيُّ في «المنتظم» ١٣: ٣١٨، وابنُ نقطة في «التقييد» ص١٧٤، والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٢٧ و«تاريخ الإسلام» ٢٤: ٧٧، والصَّفَديُّ في «الوافي بالوفيات» ٨: ٧، وابنُ تَغْري بَرْدي في «النجوم الزاهرة» ٣: ٢٣٩، والداوديُّ في «طبقات المفسِّرين» ١: ٧٤. لكنْ أسقَطَ ابنُ خلِّكان والصفديُّ والداوديُّ منه: سلمة.

(٤) «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٩.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٥: ٣٨، و«تاريخ الإسلام» له ٢٤: ٧٨، و«النجوم الزاهرة» لأبي المحاسن ابن تَغْري بَرْدي ٣: ٢٣٩.
وعليه أيضاً اقتصر ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٣: ٨٥، والسمعانيُّ في «الأنساب» ٩: ٥٤، وابنُ الجوزي في «المنتظم» ٣: ٣١٨، والقرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٣ (٢٠٤)، وابن فضل الله العمري في «مسالك الأبصار» ٥: ٧٢٨، وابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٠ (٧٧١)، والسيوطيّ في «حسن المحاضرة» ١: ٣٥٠، والداوديُّ في «طبقات المفسِّرين» ١: ٧٤.
ووقع في «تذكرة الحفّاظ» للذهبيّ ٣: ٢١، و«طبقات الحفاظ» للسيوطيّ ص٣٣٩: «سبع وثلاثين ومئتين»، وتصحيفُ «تسع» إلى «سبع» يتكرَّر كثيراً.

في «نُخَب الأفكار»[1]: «قالَ السَّمْعانيّ: وُلِدَ الطحاويُّ سنةَ تسع وعشرينَ ومئتَيْن، وهو الصحيح. وقال أبو سعيدٍ ابنُ يونُسَ: قال الطحاويّ: وُلِدتُ في سنةِ تسع وعشرين[2]».

وهذا يُخالِفُ ما حكاه ابنُ عَساكِرَ عن ابنِ يونس، و«تاريخُ ابنِ يونسَ» مِنَ التواريخ التي لم نَظفَرْ بها، ولا بُدَّ أنّ أحدَهما وَهَمٌ، إلا أنّ الثانيَ بخطِّ المُؤلِّف[3].

وقالَ ابنُ خَلِّكان[4]: «وكانت ولادتُه سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ ومئتَيْن[5]. وقال أبو سَعْدٍ السَّمْعانيّ: وُلِدَ سنةَ تسع وعشرين ومئتَيْن، وهو الصحيح. وزاد غيرُه فقال: ليلةَ الأحدِ لعشرٍ خَلَوْنَ من ربيعٍ الأوَّل».

وقالَ ابنُ كثير[6]: «أبو جعفرٍ الطحاويُّ: نِسْبةً إلى قريةٍ بصَعيدِ مِصر، الفقيهُ

---

(١) ١: ٧٦ من طبعة المنهاج، وسقطت ترجمة الطحاويّ كاملةً من طبعة النوادر!

(٢) لكن في المطبوع من «الأنساب» للسَّمْعانيّ ٩: ٥٤: «تسع وثلاثين ومئتين»، ويُؤيِّدُه أنه تقدَّم كذلك عند السمعاني في نسبة «الحجريّ» ٤: ٧٣. أما في تهذيبه «اللباب» لابن الأثير، فورد في نسبة «الحجري» ١: ٣٤٣: «تسع وثلاثين ومئتين»، وفي نسبة «الطحاوي» ٢: ٢٧٦: «تسع وعشرين ومئتين».
وقدَّمَ ابنُ قطلوبغا في «تاج التراجم» ص١٠٠ (٢١) والأدِنَوِيّ في «طبقات المفسِّرين» ص٥٩ هذا التأريخ في ميلاد الطحاويّ، ثم قالا: «وقيل: تسع وثلاثين ومئتين»، أما ابنُ ناصر الدين الدمشقيّ في «توضيح المشتبه» ٣: ١٣٥ فقدَّم الثاني، ثم قال: «وقيل: تسع وعشرين».

(٣) وبغضِّ النظر عن الاختلاف في نَقْل قول ابن يونس، فقد أرَّخ ابنُ زَبْر في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢: ٥٢٧ مولدَ الطحاويّ ـ وهو أحدُ الآخذين عنه ـ سنة ٢٣٩.

(٤) في «وفيات الأعيان» ١: ٧٢.

(٥) وعليه اقتصر الشيرازيُّ في «طبقات الفقهاء» ص١٤٢.
ونقل القولين ـ أعني: سنة ٢٣٨ و٢٣٩ ـ ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٩ و٣٧٠.

(٦) في «البداية والنهاية» ١٥: ٧٢.

الحنفيُّ، صاحبُ المُصنَّفاتِ المُفيدة، والفوائدِ الغزيرة. وهو أحدُ الثِّقاتِ الأثبات، والحفَّاظِ الجهابذة، وهو ابنُ أُختِ المُـزَنيّ ....، وذكرَ أبو سَعْدٍ السَّمْعانيُّ: أنه وُلِدَ في سنةِ تسع وعشـرينَ ومئتَيْن، فعلى هذا يكونُ قد جاوَزَ التِّسْعين، واللهُ أعلم».

هكذا اقتَصَـرَ ابنُ كثيرٍ على هذا الميلاد[١]، كما فَعَلَ ابنُ نُقْطةَ الحافظُ في «التقييد لمعرفةِ رُواةِ المسانيد»[٢]، وذكرَ أنَّ مَولِدَه سنةَ تسع وعشـرين ومئتَيْن[٣].

وقال البَدْرُ العَيْنيُّ: «فعلى هذا، كانَ عُمُرُ الطحاويِّ حينَ ماتَ أبو عبدِ الله مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ البُخاريُّ صاحبُ «الصحيح» سبعاً وعشـرينَ سنة، لأنَّ البُخاريَّ ماتَ سنةَ ستٍّ وخمسينَ ومئتَيْن.

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ مُسلِمُ بنُ الحجّاج صاحبُ «الصحيح» اثنَيْنِ وثلاثينَ سنة، لأنَّ مُسلِماً ماتَ في سنةِ إحدى وستِّينَ ومئتَيْن، وشاركَه الطحاويُّ في روايته (عن بعضِ شيوخِهِ)[٤].

---

(١) الصحيحُ أنّ ابن كثير لم يقتصـر على هذا التاريخ، بل قال قبله: «وكانت وفاته في مستهلِّ ذي القعدة من هذه السنة (٣٢١) عن ثنتَيْنِ وثمانين سنة»، فألمح إلى أنّ تاريخ مولده سنة ٢٣٩.

(٢) ص١٧٥.

(٣) وللعلامة الشيخ محمَّد أيوب المظاهريِّ السهارنفوريِّ تأليفٌ مُفرَدٌ في هذه المسألة سمّاه «الفتح السماويّ في مولد الطحاويّ»، وقد لـخَّصَه في مُقدِّمة حاشيته على «معاني الآثار» تحت عنوان «التحقيق الأنيق في مولد الطحاوي» ص١٠، انتهى فيه إلى أنّ «الصواب الذي لا مَعدِلَ عنه أنّ الطحاويَّ وُلِدَ سنة ٢٣٩، تسع وثلاثين ومئتَيْن»، وأنه «الصحيح الموافق لكلام القُدَماء وكثير من المتأخرين».

(٤) قوله: «عن بعض شيوخه» هنا وفي الموضعَيْن التاليَيْن: زيادةٌ من المُؤلِّف على كلام العينيّ، والمُؤلِّفُ يُميِّزُ في الأصل زياداتِهِ في النُّقول بعلامتَي الاعتراض تارةً، وبهلالَيْن أخرى، فجعلتُ ذلك في هذا الموضع خاصة على نَسَقٍ واحد، واقتصـرتُ على الهلالَيْن.

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ أبو داودَ صاحبُ «السُّنَن» سِتّاً وأربعين، لأنَّ أبا داودَ ماتَ في سنةِ خمسٍ وسبعينَ ومئتَيْن، وشاركَه أيضاً في روايته (عن بعضِ شيوخِه).

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ أبو عيسى مُحمَّدُ بنُ عيسى التِّرْمِذيُّ صاحبُ «الجامع» خمسينَ سنة، لأنَّ التِّرْمِذيَّ ماتَ في سنةِ تسع وسبعينَ ومئتَيْن.

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ أحمدُ بنُ شُعَيبِ بنِ عليٍّ النَّسائيُّ أربعاً وسبعينَ سنة، لأنَّ النَّسائيَّ ماتَ في سنةِ ثلاثٍ وثلاثِ مئة، وشاركَه أيضاً في روايته، وروى الطحاويُّ عنه أيضاً.

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ مُحمَّدُ بنُ يزيدَ بنِ ماجَهْ صاحبُ «السُّنَن» أربعاً وأربعين سنة، لأنَّ ابنَ ماجَهْ ماتَ في سنةِ ثلاثٍ وسبعينَ ومئتَيْن، وشاركه أيضاً في روايته (عن بعضِ شيوخِه).

وكان عُمُرُه حينَ ماتَ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنبَلٍ رحمَه اللهُ اثنتَيْ عشرةَ سنةً، لأنَّ أحمدَ ماتَ سنةَ إحدى وأربعين ومئتَيْن.

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ يحيى بنُ مَعينٍ أربعَ سِنين، لأنَّ يحيى بنَ مَعينٍ ماتَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين ومئتَيْن.

وهذا كُلُّه على القولِ الصحيح أنَّ مَولِدَه سنةَ تسع وعشرينَ ومئتَيْن. وكذا ذكرَ مَولِدَه الحافظُ مُحمَّدُ بنُ عبدِ الغنيِّ بنِ أبي بكرِ بنِ نُقْطةَ البغداديُّ في كتابه «التقييد لمعرفةِ رواةِ المسانيد»[1]، في باب الأحمَدِين، في ترجمة أبي جعفرٍ الطحاويّ.

---

(١) وهو من محفوظات مكتبة الأزهر، وفيه خروم. (ز).
ثم طُبع، وانظر منه ص١٧٥.

فهكذا كما رأيتَ قد عاصَرَ الطحاويُّ هؤلاءِ الأئمّةَ الحفّاظَ الكِبار، وشاركَ بعضَهم في روايتهم، فإنّ مِن جُملةِ مشايخ الطحاويِّ: هارونَ بنَ سعيدٍ الأَيْليّ، وقد روى عنه مُسلِمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَهْ، قال الحافظُ عبدُ الغنيِّ (المَقدِسيُّ)(١) في «الكمال» في ترجمة هارونَ بنِ سعيد: «روى عنه مُسلِمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَهْ وأبو حاتِم»(٢).

ومن جُملةِ مشايخه: الربيعَ بنَ سُلَيمانَ الجِيزيّ، وقد روى عنه أبو داودَ والنَّسائيُّ، قال في «الكمال»: «الربيعُ بنُ سُلَيمانَ الجِيزيُّ المِصْـريُّ الأعرج، روى عنه أبو داودَ والنَّسائيُّ وعبدُ الله بنُ حَمْدانَ وأبو جعفرٍ الطحاويّ»(٣)»(٤).

ثمَّ قال: «وستَقِفُ على مِثلِ هذا كثيراً في أثناءِ الكِتاب، عندَ ذِكرِ مشايخ أبي جعفرٍ الطحاويِّ الذينَ روى عنهم وكتَبَ وحدَّث»(٥).

* * *

(١) الحافظ الكبير تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسيّة ثم الدمشقيّ الحنبليّ (٥٤١-٦٠٠).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» للمِزّيّ ٣٠: ٩٠-٩١.

(٣) انظر: المصدر السابق ٩: ٨٦-٨٧.

(٤) لم أقف على هذا النقل بطوله في المطبوع من «نخب الأفكار» للعينيّ، وآخره فيه ١: ٧٦ من طبعة المنهاج، ويبدو للقارئ في ذاك الموضع خَرْمٌ في العبارة، والمُؤلِّف ينقلُ من خط العينيّ كما صرَّح ص٧، وقد نبَّه المُؤلِّفُ فيما سيأتي ص٩٧ إلى أنّ في نسخة دار الكتب المصرية من هذا الكتاب خروماً. وأما طبعة دار النوادر من «نخب الأفكار» فقد سقطت منها ترجمةُ الطحاويّ كاملة!

وسيتكرر التنبيه إلى مثل هذا السقط ص١١ و١٦ و٤٩ و٥٢ و١٩.

(٥) لم أقف على هذا النقل أيضاً في المطبوع من «نخب الأفكار».

كثرةُ شيوخ الطحاويِّ في العِلم، وكثرةُ تلاميذِهِ والرُّواةِ عنه

وقد جمعَ مشايخَ الطحاويِّ في جُزْءٍ واحدٍ عبدُ العزيزِ بن أبي طاهرٍ التميميُّ[١].

فمِن شيوخِه: خالُه المُـزَنيّ، وقد سَمِعَ منه كثيراً، وروى عنه «سُنَنَ الشافعيّ». قال ابنُ يونُسَ: سَمِعَ الطحاويُّ مِن خالِهِ المُـزَنيِّ كثيراً، وروى عنه «مُسنَدَ الشافعيّ». قال العَيْنيُّ: «قلتُ: وروايتُه عنه كثيرةٌ في تصانيفه، ولا سيَّما في «معاني الآثار»[٢]، وإنّ غالبَ مَنْ يروي «مُسنَدَ الشافعيِّ» إلى يومنا هذا يَرْوُونَ عن طريقه»[٣]. اهـ.

أقول: إنّ الأحاديثَ المَرْوِيّةَ عن الشافعيِّ بطريقِ الطحاويِّ هيَ مِن جَمْعِ الطحاويِّ مِن مَسْمُوعاتِهِ مِنَ المُـزَنيِّ عن الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه[٤]، فيُعرَفُ هذا

---

(١) الإمام الحافظُ المُفيدُ عبد العزيز بن أحمد التميميّ الدمشقيّ الكَتّانيّ الصوفيّ (٣٨٩-٤٦٦)، سمع الحديثَ في بغداد والموصل وغيرهما، وكتب العالي والنازل، حتى إنه كتب «تاريخ بغداد» عن أبي بكر الخطيب، والخطيبُ أحدُ الرواة عنه، وقال ابنُ ماكولا: كتب عنّي وكتبتُ عنه، وهو مُكثِر مُتقِن. «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٤٨-٢٥٠.

(٢) روى الطحاويُّ عن المزنيّ في نحو أربعين موضعاً منه.

(٣) لم أقف على هذا النقل في المطبوع من «نخب الأفكار» للعينيّ، وانظر ما تقدَّم ص١٠ تعليقاً.

(٤) ظاهر كلام المُؤلِّف رحمه الله تعالى هنا أنّ أصل تصنيف كتاب «السُّنَن» لم يكن من الإمام الشافعيّ، وإنما هو روايات له مُتفرِّقة، رواها المزنيُّ عنه، ورواها الطحاويُّ عن المزنيّ، ثم =

= اعتنى بجمعها وتصنيفها، كما يدلُّ على ذلك مقابلتُه صنيعَ الطحاويِّ بصنيع ابن مطر في «مسند الشافعيّ»، وليس هو من تصنيف الشافعيّ جزماً.

وفي ذلك نظر، فثمّة عدّةُ قرائنَ وأدلةٍ على أنّ أصلَ تصنيف كتاب «السُّنن» من الإمام الشافعيّ نفسه، ساقها الشيخ الدكتور خليل إبراهيم مُلّا خاطر في مُقدِّمة تحقيقه له ص١٥-٢٦، وقد أجاد فيها مشكوراً، وانتَقَدَ ما ذكره العلامةُ الكوثريُّ هنا ـ ولا إشكال، فهذا حقٌّ لكلِّ باحث ـ، إلا أنه تجاوز في ص٢٦-٢٧ حدودَ النقدَ العلميَّ إلى الكلام في باطن أمر الكوثريّ ونيّتِهِ القلبية، فذكر ثلاثةَ أمور صَدَرَ الكوثريُّ عنها في قوله هذا ـ وهي في حقيقتها قرائنُ أدَّت بالكوثري إلى اختيار هذا القول ـ، ثمَّ ردَّها قائلاً في كلٍّ واحدة منها: إنّ وجهَ الرَّدِّ لا يخفى على الكوثريّ! قلت وهذا ما كُنّا نودُّ أن يُنزِّه الأستاذ الفاضل قلمَه عنه، لأنّ الكلام في البواطن والنيّات ليس من الرَّدِّ العلميِّ في شيء، بل هو رجمٌ بالغيب، على أنّ القضيةَ المذكورة مسألةٌ علمية تتعدَّد فيها وجهات النظر، وللقول الذي اختاره الكوثريُّ قرائنه أيضاً، سواء سُلِّمَت له أم لا، ولو فتحنا هذا البابَ لساغ لكُلِّ باحثٍ أن يطعنَ في أيِّ عالم خالفَه أيٍّ في قولٍ اختاره، فيردَّ عليه أدلتَه قائلاً: إنّ وجه الرَّدِّ لا يخفى عليه! وفيه من الفساد ما لا يخفى.

وصنيعُ الأستاذ المذكور في الرَّدِّ على المُؤلِّف بهذه الطريقة ذكَّرنا بصنيع الأستاذ المُعلِّميّ في ذلك أيضاً، وقد قال الإمام الكوثريُّ نفسُه في ردِّه: «يصفُ الأستاذُ الرشيدُ هذا العاجزَ في ثنايا كلامه ببالغ التيقُّظ، وسَعةِ الاطلاع، وانتباهٍ لا يُمكِنُ معه أن يَهِمَ في شيء، وفطنةٍ تجتلي أخفى الخفايا ...، ويَذكُرني بأني ممَّن برَّأه اللهُ من أن يَهِمَ في شيء، تأكيداً للذمِّ بما يُشبِهُ المدح، ليضعَني موضعَ الباهت المُتقصِّد، والمُحرِّف المُبدِّل عمداً ...، وهذا حكم غيبيّ يتبرأ منه كلُّ مَنْ يخافُ الله عزَّ وجلّ ويُراقبُه في الأقوال والأعمال ...»، إلى آخر كلامه في «الترحيب بنقد التأنيب» (ص٣٧٥ المطبوع في آخر «تأنيب الخطيب»)، وهو مما تحسُنُ مراجعتُه بتمامه.

ومما يَحسُنُ التنبيه إليه هنا: أنّ الدكتور خليل إبراهيم ملّا خاطر نقل جميعَ زيادات الطحاويّ في هذا الكتاب على ما رواه عن المزني عن الشافعيّ إلى الحاشية، مع اتفاق النُّسَخ الخطية عليها، وهذا خطأ منهجيّ في التحقيق، فمثلُ هذه الزيادات شائعة في =

المجموعُ بـ«سُنَنِ الشافعيّ» و«سُنَنِ الطحاويّ»، وله نُسَخٌ في غايةِ الصِّحّة، وعليها خُطوطُ التسميع طبقةً فطبقة، منها النُّسْخةُ المحفوظةُ في مكتبةِ أيا صوفيا بالآسِتانة، والنُّسخةُ المطبوعةُ[1] جيِّدةٌ أيضاً.

إلا أنّ ما جمعَه ابنُ مَطَرٍ النَّيسابوريُّ[2] من مَسْموعاتِهِ من أبي العبّاسِ الأصَمِّ[3] صاحبِ الرَّبيع المُراديّ، عن الربيع[4]، عن الشافعيّ، مما هو مَسْمُوعُه في كتاب «الأُمّ»، ففي حاجةٍ ماسّةٍ إلى التهذيبِ والإصلاح، فقامَ بذلك الحافظُ مُحمَّدُ عابدُ السِّنديُّ في كتابه «ترتيب مُسنَدِ الشافعيّ»، حيثُ رتَّبه وحذفَ المُكرَّرَ منه، فأصبحَ هذا العملُ منه نافعاً، واللهُ سبحانَه يُكافِئُه على هذا[5].

= تصانيف ذلك العصـر، وقد تعارف أهل العلم على مرِّ العصور على اعتبارها جزءاً من الكتاب، تُنسَبُ إليه بقَيْد أنها من زيادات فلان، كما هو الحال في زيادات محمَّد بن الحسن على «موطأ مالك»، وزيادات عبد الله بن أحمد على «مسند أحمد»، وزيادات القطان على «سنن ابن ماجه»، وغيرها كثير، فيُستَغرَبُ من الأستاذ خاطر كيف خالف هذه الطريقة المسلوكة بين المُحدِّثين، وهو مشتغل بالحديث؟!

(١) في مصر سنة ١٣٠٥، ثم طبع سنة ١٤٠٦ بتحقيق د. عبد المعطي قلعجي، كما طبع سنة ١٤٠٩ بتقحيق د. خليل إبراهيم ملّا خاطر.

(٢) أبو عمرو محمَّد بن جعفر بن مطر، توفي سنة ٣٦٠.

(٣) محمَّد بن يعقوب، توفي سنة ٣٤٦.

وقال المُؤلِّفُ رحمه الله في مُقدِّمة «ترتيب مسند الإمام الشافعي» للسِّنديّ ص٦: «كان جمعُ ابنِ مطر لتلك الأحاديث لشيخه الأصمّ بطلبه، وقيل: إنّ جمعَه كان لنفسِه لا لشيخه، ويُقال: إنَّ الجامعَ هو الأصمُّ نفسُه».

(٤) ابن سليمان المُراديّ المُؤذِّن، توفي سنة ٢٧٠.

(٥) وبهذا بيَّن المُؤلِّفُ أنّ ما وقع في كلام الإمام العينيِّ آنفاً من أنّ غالبَ مَنْ يروي «مسند الشافعيّ» يرويه من طريق الطحاويّ: وَهَمٌ منه ـ أي: العينيّ ـ إن لم يكن مساحةً في التعبير. =

فنتَمنّى أنْ يقومَ بعضُ أهلِ الشأنِ بنَشْرِ هذا «المُسنَدِ» المُرتَّبِ المُهذَّبِ لِيَعُمَّ نفعُه[١]، لأنّ ما سَبَقَ طبعُه مِن «مُسنَد الشافعيّ» مِن رواية أبي العبّاس الأصَمّ في الهِندِ ومِصرَ لا يخلو من أغلاطٍ فظيعة.

وقال ابنُ عساكرَ في «تاريخه»[٢] في ترجمةِ الطحاويّ: «سَمِعَ هارونَ بنَ سعيدٍ الأَيْليّ[٣]، وأبا شُرَيح مُحمَّدَ بنَ زكريّا كاتبَ العُمَريّ، وأبا عُثمانَ سعيدَ بنَ بشرِ بنِ مَرْوانَ الرَّقِّيّ، والربيعَ بنَ سُلَيمانَ الجِيزيّ، وأبا الحارثِ أحمَدَ بنَ سعيدٍ الفِهْريّ، وعليَّ بنَ مَعبَدِ بنِ نوح، وعيسى بنَ إبراهيمَ الغافِقيّ، ويونُسَ بنَ عبدِ الأعلى، وأبا قُـرّةَ مُحمَّدَ بنَ حُمَيدٍ الرُّعَينيّ، ومالكَ بنَ عبدِ الله التُّجِيبيّ، ومُحمَّدَ بنَ عبدِ الله ابنِ عبدِ الحكَم، وإبراهيمَ بنَ مُنقِذٍ الـخَوْلانيّ، وإبراهيمَ بنَ مَرْزوق، وبَحْرَ بنَ نَصْرٍ الـخَوْلانيّ، وسُلَيمانَ بنَ شُعَيبٍ الكَيْسانيّ، وجماعةً غيرَ مَنْ سَمَّيتُ».

وقال ابنُ عساكرَ في ترجمةِ النَّسائيّ: إنّ الطحاويَّ روى عن النَّسائيّ[٤].

= وقد زاد المُؤلِّفُ ذلك بياناً في مُقدِّمة «ترتيب مسند الشافعيّ» للسِّنديّ ص٨، حيثُ وهّمَ بعضَ مُتأخِّري المُسنِدين في رواية «مسند الشافعيّ» بطريق الطحاويّ، وقال: «لأنّ ما بطريق الطحاويّ هو كتاب «سنن الشافعيّ» الذي جمعه الطحاويُّ نفسُه من مسموعاته من خاله المزنيّ عن الشافعيّ رضي الله عنهم، و«مسند الشافعيّ» الذي يرويه الأصمُّ غيرُ ذلك».

(١) ثمّ حَثّ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى السَّيِّدَ عزّت العطّار الحسينيّ أحدَ تلامذتِهِ على نَشْرِه، فنهض لتحقيقه بمعيّة السيِّد يوسف عليّ الزواويّ الحسنيّ، وكتبَ لهما المُؤلِّفُ مُقدِّمةً في التعريفِ بالكتاب وترجمةِ مُؤلِّفه المُحدِّث عابد السِّنديّ، ونُشِرَ الكتاب سنة ١٣٧٠هـ قبل وفاة المُؤلِّف بعام، رحمهم الله تعالى جميعاً.

(٢) في «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٧.

(٣) أبو جعفر، نزيل مصر، ثقة فاضل، مات سنة ٢٥٣. «تقريب التهذيب» (٧٢٣٠).

ولم يذكره المُؤلِّفُ في «سرد أسماء شيوخ الطحاوي» الآتي ص ١٧-٤٢، وذكر مَنْ بعده.

(٤) لم أقف عليه في «تاريخ دمشق»، ويبدو أنّ المُؤلِّفَ ينقلُ عنه هنا بواسطة العينيّ في «نخب =

وقال أبو سعيدٍ ابنُ يونسَ: سَمِعَ الطحاويُّ الحديثَ مِن خَلْقٍ مِنَ المِصريِّينَ والغُرباءِ القادِمينَ إلى مِصْر، منهم: سُلَيمانُ بنُ شُعَيبٍ الكَيْسانيّ، وأبو موسى يونسُ بنُ عبدِ الأعلى الصَّدَفيّ.

وقال البَدْرُ العَيْنيُّ: «شارك فيه مُسلِماً وغيرَه، وقال عبدُ الغنيِّ في «الكمال»: «يونسُ بنُ عبدِ الأعلى الصَّدَفيّ: أبو موسى المِصْريّ، روى عنه: أبو زُرعة، وأبو حاتِم، وابنُه عبدُ الرحمن، ومُسلِم، والنَّسائيّ، وابنُ ماجَهْ»[1]. وروى عن الطحاويِّ خَلْقٌ كثير، وقد أفرَدَ بعضُ أهل العِلم الذينَ رَوَوْا عنه بالتأليفِ في جُزْء[2].

فمِمَّنْ أخذ عنه: أبو الحسنِ عليُّ بنُ أحمَدَ الطحاويّ، وأبو مُحمَّدٍ عبدُ العزيزِ ابنُ مُحمَّدٍ التميميُّ الجوهريُّ قاضي الصَّعيد، وأبو بكرٍ مَكيُّ بنُ أحمَدَ بنِ سَعْدويه البَرْذَعيّ، وأبو القاسم مَسْلَمةُ بنُ القاسمِ بنِ إبراهيمَ القُرْطبيّ، وأبو القاسم عُبَيدُ الله ابنُ عليٍّ الداوديُّ القاضي شيخُ أهلِ الظاهرِ في عَصْره، والحسنُ بنُ القاسمِ ابنِ عبدِ الرحمن أبو مُحمَّدٍ المِصريُّ الفقيه، وابنُ أبي العوّام القاضي الكبير، وأبو الحسنِ مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ الإخميميّ، وميمونُ بنُ حمزةَ العُبَيدليّ، ويوسفُ بنُ القاسم الميّانجيّ، وأحمدُ بنُ عبدِ الوارثِ الزَّجّاج، ومُحمَّدُ بنُ بكرِ بنِ مطروح، وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ منصورٍ الدّامَغانيُّ الأنصاريُّ القاضي، وأبو سُلَيمانَ مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ زَبْر، وغيرُهم.

وروى عنه مِنَ المشايخ الأجِلّاءِ الأثبات: الحافظُ أبو القاسِم سُلَيمانُ بنُ أحمَدَ بنِ أيُّوبَ الطبَرانيُّ صاحبُ «المُعجَم»، والحافظُ أبو سعيدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ

= الأفكار»، وهذه الفقرات مما سقطت من مبطوعته كما سلف ص١٠، والله أعلم.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيّ ٣٢: ٥١٣-٥١٤.

(٢) وذكره القرشي في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤).

أحمَدَ بنِ يونُسَ المِصْـريُّ صاحبُ «التاريخ»، والحافظُ المُفيدُ أبو بكرٍ مُحمَّدُ بنُ جعفرِ بنِ الحسينِ البغداديُّ المعروفُ بغُندَر، والحافظُ أبو بكرٍ مُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ ابنِ عليٍّ المُقرِئُ (سَمِعَ منه كتابَ «معاني الآثار»، وهو راويتُه في أسانيدِ الرُّواةِ على توالي الطبقات)، والحافظُ أحمَدُ بنُ القاسِم بنِ عبدِ الله البغداديُّ المعروفُ بابنِ الخشّاب، والحافظُ مُحمَّدُ بنُ المُظفَّرِ بنِ موسى أبو الحسين البغداديُّ، سَمِعَ منه بمِصـرَ «سُنَنَ الشافعيّ» بروايتِهِ عن خالِهِ إسماعيلَ بنِ يحيى المُـزَنيّ»[١]. كذا قال الحافظُ ابنُ نُقْطة[٢]، فيما ذكرَه البَدْرُ العينيّ.

* * *

---

(١) «نخب الأفكار» للعيني ١: ٧٨-٧٩، ومن قوله: «والحسنُ بنُ القاسمِ بنِ عبدِ الرحمن أبو مُحمَّدٍ المِصـريُّ الفقيه» إلى قوله: «وروى عنه مِن المشايخ الأجلّاء الأثبات» سقط من مطبوعته، وانظر ما تقدَّم ص١٠ تعليقاً.

(٢) في «التقييد» ص١٧٥: «حدَّث عنه أبو الحسين محمَّد بن المُظفَّر، وأبو بكر ابنُ المقرئ، وأبو القاسم الطبرانيُّ اللَّخميّ، في آخرين».

سَـرْدُ أسماءِ شيوخ الطحاويِّ على ترتيبِ الحروف[1]

(أ)

١- إبراهيمُ بنُ أبي داودَ البُـرُلُّسيّ[2] [ش، ع، ق، ط، س].

٢- إبراهيمُ بنُ مُنقِذِ الـخَوْلانيّ[3] [ش، ع، ق].

---

(١) راعى المُؤلِّفُ رحمه الله في هذا الترتيب الاسمَ الأولَ فقط، على تقديم وتأخير فيه وقع له في حرف الميم، فليُتنبَّه إليه.

وقد أضفتُ بعد كلِّ اسم بين حاصـرتَيْن حروفاً ترمزُ إلى الكتاب الذي وقعت فيه روايةُ الطحاويِّ عن شيخه المذكور، فرمزتُ لـ«مشكل الآثار» بـ(ش)، ولـ«معاني الآثار» بـ(ع)، ولـ«أحكام القرآن» بـ(ق)، ولكتابَـي «الشروط الكبير» و«الصغير» بـ(ط)، ولـ«التسوية بين حدَّثنا وأخبرنا» بـ(س).

هذا، وقد ذكر المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى هنا ١٣٧ شيخاً للطحاويِّ، وذكر العلامةُ الشيخ محمد يوسف الكاندهلويُّ في مُقدِّمة «أماني الأحبار في شرح معاني الآثار» ٢٧٢ شيخاً للطحاويِّ، وقد رتَّبهم في أقسام: قسمٌ لشيوخه في «معاني الآثار» و«مشكل الآثار»، وآخرُ لشيوخه في «معاني الآثار» فقط، وثالثٌ لشيوخه في «مشكل الآثار» فقط، ورابعٌ لشيوخه في غيرهما، وقد أفاد مما ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى في مواضع، ولا يخلو ما سَـرَدَه من أوهام، والزيادةُ عليه مُتيسِّـرةٌ أيضاً، ولكن لا يتَّسعُ هذا المقامُ لتفصيل ذلك.

(٢) أبو إسحاق، نزيل مصـر، إمام حافظ مُتقِن، مات سنة ٢٧٠. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٦١٢-٦١٣.

(٣) أبو إسحاق المصـريّ، إمام حجّة، مات سنة ٢٦٩. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥٠٣-٥٠٤.

٣- إبراهيمُ بنُ مُحمَّدٍ الصَّيْـرَفيّ[١] [ش، ع، ق].

٤- إبراهيمُ بنُ مرزوقٍ البصـريّ[٢] [ش، ع، ق، ط].

٦٧م- إبراهيمُ بنُ عليِّ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ مُحمَّدِ بنِ المُغيرة[٣].

٥- إبراهيمُ بنُ أحمدَ بنِ مَرْوان[٤] [ش].

٦- أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ القاسِم الكوفيّ[٥] [ش، ع، ق].

٧- أحمدُ بنُ داودَ بنِ موسى السَّدُوسيّ[٦] [ش، ع، ق، ط].

٨- أحمدُ بنُ سَهْل الرازيّ[٧] [ش].

---

(١) أبو إسحاق الكنديّ البصـريّ، ثقة، مات سنة ٣١٢. «تاريخ بغداد» للخطيب ٧: ٨٩.

(٢) البصـريّ، نزيل مصـر، ثقة عَمِيَ قبل موته، فكان يُخطئُ ولا يرجع، مات سنة ٢٧٠. «تقريب التهذيب» (٢٤٨).

(٣) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تبعاً للطبعة الهندية القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٥٠، وهو خطأ، فقد ورد في الطبعة المُحقَّقة منه (١٤٧): «علي بن عبد الرحمن ...»، دون زيادة «إبراهيم بن» في أوله، وسيأتي ذِكرُ عليّ بن عبد الرحمن في شيوخ الطحاويّ برقم (٦٧).

(٤) أبو إسحاق الواسطيّ، ليس بالقويّ، مات سنة ٢٨٥. «تاريخ بغداد» ٦: ٤٩٠.

(٥) أبو الحسن الكوفيّ، نزيل مصـر، متروك، مات سنة ٢٦٢. «لسان الميزان» لابن حجر ١: ٤٢٧ (٤٤٢).

(٦) أبو عبد الله البصـريّ ثم المكّيّ، نزيل مصـر، ثقة، مات سنة ٢٨٢. «تاريخ الإسلام» ٢١: ٥٧.

(٧) لم أقف له على ترجمة، وهو أبو عبد الله أحمد بن سهل بن عبد العزيز الرازي، كما يُعرَفُ من رواية الطحاويّ عنه في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٥٦، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمَري ص١٣١. وأما ما وقع في «مشكل الآثار» ١: ١٣٦: «حدَّثنا أحمد بن سهل الرازي، حدَّثنا أبو عبد الله، حدَّثنا موسى بن عبد الله» فتحريف، والصواب: حدَّثنا أحمد بن سهل الرازيّ أبو عبد الله، حدَّثنا موسى بن عبد الله»، كما يظهر بالمقارنة مع كتابي ابن أبي العوام والصَّيْمريّ، والله أعلم.

٩- أحمدُ بنُ أصـرَمَ المُـزَنيِّ(١) [ش].

١٠- أحمدُ بنُ مسعودٍ المَقْدِسيِّ(٢) [ش، ع].

١١- أحمدُ بنُ سعيدٍ الفِهْرِيِّ(٣).

١٢- أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ حمّاد(٤)، أبو بِشـرٍ الدّولابيّ(٥) [ش].

---

(١) البصـريّ ثم الهمَذانيّ، ثقة، مات سنة ٢٨٥. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٨٤-٣٨٥.

(٢) أبو عبد الله، إمام محدِّث، مات بعد سنة ٢٧٤. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٢٤٤.

(٣) هكذا تقدَّم ص١٤ نقلاً عن «تاريخ دمشق» لابن عساكر، وكناه بأبي الحارث.
وهو أحمد بن سعيد بن عمرو بن الحارث بن العلاء، كما قال ابنُ يونس، ونقله عنه ابنُ حجر في «الإصابة» ٥: ٥٢، مات سنة ٢٥٦ فيما قال الطحاويُّ، ونقله عنه ابنُ زبر في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢: ٥٦٣، ولم أقف على رواية الطحاويِّ عنه في كتبه.
وروى الطحاويُّ في «أحكام القرآن» ١: ٢٤٦ (٤٨٥) عن أحمد بن سعيد بن شاهين البغداديّ، وهو أبو العباس، ثقة، مات سنة ٢٩٣، كما في «تاريخ بغداد» ٤: ٢٧٩، ولم أقف على نسبته فهريّاً.
أما ما ورد في المطبوع من «مغاني الأخيار» ١: ٣٠: أحمد بن سعيد بن الحكم بن محمَّد ابن أبي مريم المصريّ (ت ٢٥٣)، وقولُ العينيِّ فيه: إنه من مشايخ الطحاويّ، فصوابُه: أحمد بن سعد، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٣١١، وفي كونه من شيوخ الطحاويِّ وِقفةٌ أيضاً، فلم أقف له على ذِكرٍ في «معاني الآثار» الذي يُترجِمُ العينيُّ لرجاله، ولا في غيره من كتب الطحاويّ، فليُنظَر.

(٤) كذا ذكره المُؤلِّف رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٣٠٠، وأورده في الهمزة، وهو مقلوب، والصواب في اسمه: محمّد بن أحمد بن حمّاد، كما في الطبعة المُحقَّقة منه ٢: ١٧٦، وكما في مصادر ترجمته. وعليه، فحقُّه أن يُذكَرَ في حرف الميم، وقد استدركتُه هناك.

(٥) إمام حافظ بارع، مات سنة ٣١٠. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٠٩-٣١٠.
والدّولابيّ: الصحيح فيها فتحُ الدال، لكنَّ الناس يضمُّونها، كما قال السمعانيّ في «الأنساب» ٥: ٤١١.

١٩م- أحمدُ بنُ يوسف(١).

١٣- أحمدُ بنُ خالدِ بنِ يزيدَ الفارِسيّ(٢) [ش، ع، ق].

١٤- أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الرحيم البَـرْقيّ(٣) [ش، ع، ق].

١٥- أحمدُ بنُ حمّادٍ التُّجِيبيّ(٤) [ش].

١٦- أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ يحيى بنِ سعيدٍ القَطّان(٥).

١٧- أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ سلام البغداديّ(٦) [ش، ق].

---

(١) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ١٠١، ففيها: «حدَّثنا أحمد بن يوسف قال: ثنا سويد بن نصر»، وهو تحريف، والصواب: «حدَّثنا أحمد ابن شعيب قال: حدَّثنا سويد بن نصر»، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٣١٢)، وأحمد بن شعيب: هو النسائيّ، وهو معروف بالرواية عن سويد بن نصر، وسيأتي ذكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (١٩).

(٢) البغداديّ، كما نسبه الطحاويُّ أيضاً في مواضع من «مشكل الآثار» (٤٨٩) و«معاني الآثار» ١: ١١٩ و٢: ٢٠ و٤: ٣٧٢. وذكره العينيُّ في «مغاني الأخيار» ١: ٢٩ ولم يَزِدْ في التعريف به على قوله: «المعروف بابن خالويه»، وكذا قال في «نخب الأفكار» ٢: ٤٧٨، ولم أعرفه!

(٣) أبو بكر، حافظٌ له تصانيف، مات سنة ٢٧٠. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٤٧.

(٤) أبو جعفر المصريّ، المُلقَّب بزغبة، صدوق، مات سنة ٢٩٦. «تقريب التهذيب» (٢٨).

(٥) أبو سعيد البصريّ، صدوق، مات سنة ٢٥٨. «تقريب التهذيب» (١٠٦).

وفي كونه من شيوخ الطحاويّ نَظَر، فقد روى عنه بواسطة موسى بن المبارك في «شرح معاني الآثار» ٤: ٢٨٨، وترجَمَ له العينيُّ في «مغاني الأخيار» ١: ٣٨، ولم يذكر أنه من شيوخ الطحاويّ، مع عنايته بذلك. ولم يذكر المُؤلِّفُ رحمه الله: موسى بنَ المبارك في شيوخ الطحاويّ، فكأنه سقط من نسخته من «معاني الآثار».

(٦) أبو بكر ابن عبدويه، نزيل مصر، فاضل صالح، مات سنة ٣٠٢. «تاريخ بغداد» ٦: ١٦٣، و«تاريخ الإسلام» ٢٣: ٨٣.

١٩م- أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ بشّار[1].

٢١م- أحمدُ بنُ خَلَف[2].

١٨- أحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْب[3] [ش، ع، ق].

١٩- أحمدُ بنُ شُعَيبٍ النَّسائيّ[4] [ش، ع، ق].

٢٠- أحمدُ بنُ عبدِ المُؤمِنِ المَرْوَزيّ[5] [ش، ع، ق].

٢١- أحمدُ بنُ أبي عِمْرانَ موسى البغداديّ[6] [ش، ع، ق، ط].

٢٢- إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ يونُسَ البغداديُّ الورّاق[7] [ش، ع، ق].

---

(١) كذا ذكره المُؤلِّف رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٤١٠، وهو خطأ، فقد ورد في الطبعة المُحقَّقة (٩٤٦): «حدثنا أحمد حدثنا محمَّد بن بشار»، وأحمد هذا: هو ابنُ شعيب النَّسائيّ، كما سمّاه الطحاويُّ في الحديث الذي قبله في ذاك الموضع، وسيأتي ذِكرُ أحمد بن شعيب النسائي في شيوخ الطحاويّ برقم (١٩).

(٢) كذا ذكره المُؤلِّف رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٩٥، وهو خطأ، فقد ورد في الطبعة المُحقَّقة ١: ٢٢٦: «حدثنا أحمد حدَّثنا خلف»، وأحمد هذا: هو ابنُ أبي عمران، وخلف: هو ابن هشام المقرئ المعروف، كما سمّاهما الطحاويُّ في الحديث الذي قبله. وسيأتي ذكر أحمد بن أبي عمران في شيوخ الطحاويّ برقم (٢١).

(٣) أبو عبيد الله المصريّ، المُلقَّب ببَحشَل، صدوق تغيَّر بأخرة، مات سنة ٢٦٤. «تقريب التهذيب» (٦٧).

(٤) أبو عبد الرحمن، الحافظ صاحب «السنن»، مات سنة ٣٠٣. «تقريب التهذيب» (٤٧).

(٥) ثقة، مات سنة ٢٦٧. «تاريخ الإسلام» ٦: ٢٧٤ بتحقيق د. بشار عواد.

(٦) أبو جعفر، نزيل مصر، إمام حافظ فقيه قاضٍ، مات سنة ٢٨٠. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣٤-٣٣٥.

(٧) نزيل مصر، ثقة حافظ، مات سنة ٣٠٤. «تقريب التهذيب» (٣٣٥).

٢٣- إسحاقُ بنُ إسماعيلَ الأَيْليّ[١] [ش].

٢٤- إسحاقُ بنُ الحسنِ بنِ الحسينِ الطحّانُ المَرْوَزيّ[٢] [ش، ع].

٢٥- إسماعيلُ بنُ إسحاقَ بنِ سَهْلٍ الكوفيّ[٣] [ش، ع، ق].

٢٦- إسماعيلُ بنُ حَمْدويه[٤] البكّائيّ[٥] [ش، ق].

٢٧- إسماعيلُ بنُ يحيى المُـزَنيّ، خالُه[٦] [ش، ع، ق، ط].

(ب)

٢٨- بَحْرُ بنُ نَصْـرِ بنِ سابقٍ الـخَوْلانيّ[٧] [ش، ع، ق].

٢٩- بكّارُ بنُ قُتيبةَ البصـريّ[٨] [ش، ع، ق، ط، س].

---

(١) أبو يعقوب، صدوق، مات سنة ٢٥٨. «تقريب التهذيب» (٣٤٠).

(٢) أبو يعقوب، مات سنة ٢٦٢. «مغاني الأخيار» للعيني ١: ٤٩.

(٣) أبو إسحاق، نزيل مصـر، مات سنة ٢٧٠. «تاريخ دمشق» لابن عساكر ٨: ٣٧٣-٣٧٥.

(٤) أبو سعيد البخاريّ، نزيل الرملة، مات سنة ٢٧٣. «تاريخ دمشق» ٨: ٣٩١-٣٩٣، و«تاريخ الإسلام» ٢٠: ٣٠٨.

(٥) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٤: ٤٦، فقد ورد فيها «البيكائيّ»، ولعلّ المُؤلِّفَ رحمه الله تعالى قدَّر أنّ صوابه: «البكّائيّ»، والصحيح أنه «البيكنديّ» كما وقع في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٨٣٨).

(٦) أبو إبراهيم، صاحب الشافعيّ وناصـر مذهبه، إمام فقيه زاهد، مات سنة ٢٦٤. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٤٩٢-٤٩٦.

(٧) أبو عبد الله المصري، ثقة، مات سنة ٢٦٧. «تقريب التهذيب» (٦٣٩).

(٨) أبو بكر، نزيل مصـر، إمام محدِّث فقيه قاضٍ، مات سنة ٢٧٠. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥٩٩-٦٠٤.

٣٠- بكرُ بنُ إدريسَ بنِ الحجّاج بنِ هارونَ الأزديّ[(١)] [ش، ع، ق].

(ج)

٣١- جعفرُ بنُ سُلَيمانَ بنِ مُحمَّدٍ الهاشِميّ[(٢)] [ش، ع، ق].

٣٢- جعفرُ بنُ أحمدَ بنِ الوليدِ الأسلَميّ[(٣)] [ش، ع، ق].

[٨٢م ـ جعفر بن محمَّد الفِرْيابيّ][(٤)]. [ش].

(ح)

٣٣- الحجّاجُ بنُ عِمْرانَ المازِنيّ[(٥)] [ش، ع، ط].

٣٤- الحسنُ بنُ عبدِ الله بنِ منصورٍ البالِسيّ[(٦)] [ش، ع، ق].

٣٥- الحسنُ بنُ عبدِ الأعلى الصَّنْعانيّ[(٧)] [ش، ق].

٣٦- الحسنُ بنُ غُلَيبِ بنِ سعيدٍ الأزديّ[(٨)] [ش].

---

(١) أبو القاسم فقيه، مات سنة ٢٦٧. «مغاني الأخيار» ١: ١١٢.

(٢) أبو القاسم البصـريّ، نزيل مصـر، مات سنة ٢٨٦. «مغاني الأخيار» ١: ١٥١.

(٣) يبدو أنه أحد فقهاء الحنفيّة، فإنّ الطحاويَّ يُكثِرُ من الرواية عنه عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف القاضي. ولم أقف له على ترجمة.

(٤) انظر ما سيأتي باسم محمّد بن جعفر الفريابيّ برقم (٨٢).

(٥) أبو عبد الله البصـريّ، نزيل مصـر، كاتب بكّار القاضي، مات سنة ٢٨٥. «تاريخ الإسلام» ٢١: ١٤٩، و«مغاني الأخيار» ١: ١٧٨.

(٦) أبو عليّ الأنطاكيّ، له أحاديث مناكير، وتكلّم فيه الناس. «لسان الميزان» ٣: ٦٣ (٢٣٠٤)، «ومغاني الأخيار» ١: ١٩٩.

(٧) مات سنة ٢٨٦ أو ٢٨٧. «تاريخ الإسلام» ٢١: ١٥٣.

(٨) المصـريّ، ليس به بأس، مات سنة ٢٩٠. «تقريب التهذيب» (١٢٧٦).

٣٧- الحسينُ بنُ نَصْـرِ بنِ المُعارِكِ[١] البغداديّ[٢] [ش، ع، ط].

٣٨- حكيمُ بنُ سَيْفٍ الرَّقِّيّ[٣].

(ر)

٣٩- الربيعُ بنُ سُلَيمانَ الأزديُّ الجِيزيّ[٤] [ش، ع، ق، ط].

٤٠- الربيعُ بنُ سُلَيمانَ المُراديّ[٥] [ش، ع، ق، س].

٤١- رَوْحُ بنُ الفَرَجِ، أبو الزِّنْباع[٦] [ش، ع، ق، ط، س].

(ز)

٤٢- زكريّا بنُ يحيى بنِ أبان[٧] [ش، ع].

---

(١) في الأصل: «المبارك»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من «مشكل الآثار» ١: ٣ و٤٨٨ من الطبعة القديمة، و(١) و(١٥٥٨) من الطبعة المُحقَّقة، ومن مصادر ترجمته.

(٢) أبو عليّ، نزيل مصر، ثقة ثبت حافظ، مات سنة ٢٦١. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٣٧٦-٣٧٧.

(٣) أبو عمرو، صدوق، مات سنة ٢٣٨. «تقريب التهذيب» (١٤٧٣).

ولا يصحُّ ذكرُه في شيوخ الطحاويّ، فقد توفي في الرَّقّة، والطحاويُّ في مصر ابنُ تسع سنين أو قبل مولده بسنة، على اختِلافِ القولَيْن في ذلك، وعلى الحالَيْن فالطحاويُّ يروي عنه في «مشكل الآثار» (٢٨٤٧) و(٣٤٣٢) و(٥١٣٨)، وفي «معاني الآثار» ٣: ٩٩ بواسطة يزيد بن سنان.

(٤) المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٥٦. «تقريب التهذيب» (١٨٩٣).

(٥) أبو محمَّد المصريّ، صاحب الشافعيّ، ثقة، مات سنة ٢٧٠. «تقريب التهذيب» (١٨٩٤).

(٦) القطان المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٨٢. «تقريب التهذيب» (١٩٦٧).

(٧) أبوعليّ، كما كناه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (٣٢٧)، وروى عنه أيضاً ابنُ خزيمة وابنُ جرير الطبريّ، مات سنة ٢٦٠، كما نقله ابنُ زبر في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢: ٥٧٢ عن الطحاويّ. وانظر: «معجم شيوخ الطبري» لأكرم زيادة ص ٢٤٠ (١١٥). =

(س)

٤٣- سعيدُ بنُ بِشرِ بنِ مَرْوانَ الرَّقِّيّ[١] [ش].

٤٤- سعيدُ بنُ سُلَيمانَ الواسِطيّ[٢].

٤٥- سُلَيمانُ بنُ شُعَيبٍ الكَيْسانيّ[٣] [ش، ع، ق، ط، س].

(ص)

٤٦- صالحُ بنُ حَكيمٍ التمّارُ البصريّ[٤] [ش].

٤٧- صالحُ بنُ شُعَيبِ بنِ أبان البصريّ[٥] [ش، ق].

= وترجم العيني في «مغاني الأخيار» ١: ٣٣٣ لزكريا بن يحيى بن إياس، وهو من رواة «التقريب» (٢٠٢٨)، لكنَّ كنيةَ الأخير: أبو عبد الرحمن، أما شيخُ الطحاويِّ فهو أبو عليّ كما سلف، وشيوخ زكريا بن يحيى بن أبان عند الطحاويِّ غيرُ شيوخ ابن إياس المذكورين في ترجمته، فتأكَّد أنهما اثنان.

(١) العامريّ الأزديّ، ذكره ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٣: ٨٥، والسمعانيّ في «الأنساب» ٤: ٧٤، وابنُ ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٣: ١٣٥. لكن لم أر مَنْ نسبَه رقيّاً!

(٢) كذا عدَّه المُؤلِّف في شيوخ الطحاوي، تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٤٧٩، ومما يُستَغرَبُ أنه هكذا وقع أيضاً في الطبعة المُحقَّقة منه (١٥٣٦) من غير إصلاح ولا تنبيه. وسعيد بن سليمان الواسطيّ: هو أبو عثمان الضَّبِّيّ، المُلقَّب بسَعْدويه، ثقة حافظ، مات سنة ٢٢٥، كما في «تقريب التهذيب» (٢٣٢٩)، فلم يُدرِكْه الطحاويّ كما هو ظاهر، والطحاويُّ يروي عنه في مواضعَ كثيرة من كتبه بواسطة جماعةٍ من شيوخه.

(٣) أبو محمَّد المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٧٣. «الأنساب» للسمعاني ١١: ١٩٥، و«تاريخ الإسلام» ٢٠: ٣٦٤.

(٤) أبو سعيد. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٤: ٣٩٩، و«تاريخ بغداد» ١٠: ٤٣٢.

(٥) أبو شعيب الزاهد، مات سنة ٢٨٦. «مغاني الأخيار» ١: ٥٠١.

٤٨- صالحُ بنُ عبدِ الرحمنِ الأنصاريّ[١] [ش، ع، ق].

(ط)

٤٩- طاهرُ بنُ عَمْرِو بنِ الربيع بنِ طارق[٢] [ش].

(ع)

٥٠- عبدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ خُشَيشٍ البصـريّ[٣] [ش، ع].

٥١- عبدُ الله بنُ أبي داود[٤].

٥٢- عبدُ الرحمن بنُ عَمْرِو الدِّمَشقيّ، أبو زُرْعة[٥] [ش، ع، ق].

٥٣- عبدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ سعيدِ بنِ أبي مَرْيَم[٦] [ش، ع، ق].

٥٤- عبدُ الرحمنِ بنُ الجارودِ بنِ عبدِ الله بنِ زاذانَ الكوفيّ[٧] [ش، ع، ق].

---

(١) أبو الفضل، محلُّه الصِّدق، مات سنة ٢٦٣. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٤: ٤٠٨، و«مغاني الأخيار» ١: ٥٠٣.

(٢) أبو الحسن البصريّ، يُلقَّب بحبشي. كذا قال العينيّ في «مغاني الأخيار» ٢: ١٧، ولم يزد على ذلك، وقد نسبَه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (٤٢٥٠) هلاليّاً.

(٣) أبو الحسن الشيبانيّ، نزيل مصـر، مات سنة ٢٦٢. «مغاني الأخيار» ٢: ١٣٢.

(٤) لعلّه أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتانيّ (٢٣٠-٣١٦)، الحافظ صاحب التصانيف، وأبوه أبو داود صاحب «السنن»، لكن لم أقف على رواية الطحاويِّ عنه. والله أعلم.

(٥) ثقة حافظ مُصنِّف، مات سنة ٢٨١. «تقريب التهذيب» (٣٩٦٥).

(٦) أبو بكر الجُمَحيّ، له مناكير، مات سنة ٢٨١. «تاريخ الإسلام» ٢١: ٢٠٥، و«لسان الميزان» ٤: ٥٦٢ (٤٤٠٥).

(٧) أبو بشـر الأحمريّ، نزيل مصـر، ثقة، مات سنة ٢٦١. «تاريخ بغداد» ١١: ٥٦٠، و«مغاني الأخيار» ٢: ١٧٩.

٥٥- عبدُ العزيزِ بنُ معاويةَ[١] الغسّانيّ[٢] [ش، ع، ط].

٥٦- عبدُ المَلِكِ بنِ مَرْوانَ الرَّقِّيّ[٣] [ش، ع، ق، ط].

٥٧- عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ زكريّا بنِ الحارثِ بنِ أبي مَيْسَرةَ المكّيّ[٤] [ش، ع].

٥٨- عبدُ الغنيِّ بنُ رِفاعةَ اللَّخْميّ[٥] [ش، ع، ق].

٥٩- عُبيدُ بنُ رجالٍ المِصْريّ[٦] [ش، ع، ق].

٦٠- عليُّ بنُ شَيْبةَ البصريّ[٧] [ش، ع، ق].

٦١- عليُّ بنُ مَعبَدِ بنِ نُوح[٨] [ش، ع، ق، ط].

---

(١) أبو خالد القرشيّ الأمويّ البصريّ، صدوق له أغلاط، مات سنة ٢٨٤. «تقريب التهذيب» (٤١٢٥).

(٢) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ١٥١، والصواب: «العتّابي»، كما جاء في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٤١٦)، وكما في مصادر ترجمته.

(٣) أبو بشر الأهوازيّ الفارسيّ، نزيل مصر، ثقة، مات سنة ٢٥٦. «مغاني الأخيار» ٢: ٢٥٧. وقول الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٤٢١٥) فيه: مقبول، مُتعقَّبٌ بتوثيق ابن يونس له.

(٤) أبو يحيى، محلُّه الصدق، مات سنة ٢٧٩. «الجرح والتعديل» ٥: ٦، و«مغاني الأخيار» ٢: ٥٤.

(٥) أبو جعفر المصريّ، ثقة فقيه، مات سنة ٢٥٥. «تقريب التهذيب» (٤١٣٨).

(٦) هو أبو القاسم عُبيدُ بن محمَّد بن موسى المُؤذِّن، مات سنة ٢٨٤. «تاريخ الإسلام» ٢١: ٢٢٠، و«مغاني الأخيار» ٢: ٢٩٠.

(٧) أبو الحسن السَّدوسيّ، نزيل مصر، أحاديثه مستقيمة، مات سنة ٢٧٢. «تاريخ بغداد» ١٣: ٣٩٣.

(٨) البغداديّ، نزيل مصر، ثقة، مات سنة ٢٥٩. «تقريب التهذيب» (٤٨٠٢).

٦٢- عليُّ بنُ سعيدِ بنِ بشير[١] الرازيّ[٢] [ش، ع].

٦٣- عليُّ بنُ عبدِ العزيز[٣]، صاحبُ أبي عُبيد[٤] [ش، ع]. وبطريقِهِ يَرْوي قراءاتِ عاصِم والأعمشِ وحمزةَ والكِسائيِّ إجازةً.

٦٤- عليُّ بنُ أحمدَ بنِ سُليمان[٥] [ش].

٦٥- عليُّ بنُ الحسينِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ فَهم[٦] [ع].

٦٦- عليُّ بنُ زيدٍ الفرائضيّ[٧] [ش، ع].

٦٧- عليُّ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ مُحمَّدِ بنِ المُغيرةَ المَخْزوميّ، علّان[٨] [ش، ع، ق، ط].

---

(١) في الأصل: «بشر»، وهو خطأ.

(٢) أبو الحسن، المعروف بعَلَيَّك، نزيل مصر، حافظٌ رحّالٌ تكلَّموا فيه، مات سنة ٢٩٩. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ١٤٥-١٤٦، و«مغاني الأخيار» ٢: ٣٥١.

(٣) أبو الحسن البغويّ، ثقة حافظ مُصنِّف، مات سنة ٢٨٦ أو ٢٨٧. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٤٨-٣٤٩، و«مغاني الأخيار» ٢: ٣٥٧.

(٤) الإمام اللغويّ الفقيه القاضي القاسمُ بنُ سلّام، توفي سنة ٢٢٤.

(٥) أبو الحسن المصريّ، المعروف بعَلّان، ثقة، مات سنة ٣١٧. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٤٩٦.

(٦) قال العينيّ في «مغاني الأخيار» ٣: ٥٣١: «لم أر مَنْ ترجمَه».

قلت: لكنَّ أباه أبا عليٍّ الحسينَ بنَ محمَّد بن عبد الرحمن بن فهم البغداديَّ حافظٌ علامةٌ نسّابة أخباريّ (٢١١-٢٨٩)، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٤٢٧، فهذا يُزيلُ عنه جهالة العَيْن على الأقلّ، على أنّ الطحاويَّ لم يروِ عنه إلا خبراً واحداً في «معاني الآثار» ٣: ٢٨٠ عن الإمام أحمد من قوله.

(٧) أبو الحسن الطرسوسيّ، ثقة تكلَّموا فيه، مات سنة ٢٦٢ أو ٢٦٣. «لسان الميزان» ٥: ٥٤٠ (٥٣٩٧)، و«مغاني الأخيار» ٢: ٣٥١.

(٨) المصريّ، وعَلّان لقبُه، صدوق، مات سنة ٢٧٢. «تقريب التهذيب» (٤٧٦٥).

٦٨- عليُّ بنُ عبدِ الرحمنِ الأنصاريّ[١].

٦٩- عِمْرانُ بنُ موسى الطائيّ[٢] [ش، ع، ق].

٨٧م- عُمَرُ بنُ إبراهيمَ بنِ يحيى البغداديّ[٣].

٧٠- عيسى بنُ إبراهيمَ بنِ مَثْرودٍ الغافِقيّ[٤] [ش، ع، ق، ط].

٧١- عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ العزيز، القاضي، أبو خازم[٥] [ش، ع، ط].

(ف)

٧٢- فَهْدُ بنُ سُلَيمان[٦] المكّيّ[٧] [ش، ع، ق، ط].

---

(١) لم أعرفه، ولعلّه محرَّف عن «صالح بن عبد الرحمن الأنصاري» السالف برقم (٤٨)، والله أعلم.

(٢) أبو الحسن، كما كناه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (١٨٧٤) و(٣١٢٥)، وذكره العينيّ في «مغاني الأخيار» ٢: ٤١٦، ولم يُعيِّنه.

(٣) كذا ذكره المُؤلِّف تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٢٢١، ففيها: «وقد حدَّثنا عمر ابن إبراهيم بن يحيى البغداديّ قال: ثنا أبو بكر بن الأسود»، و«عمر» محرَّف عن «محمَّد»، كما يُعرَفُ من الطبعة المُحقَّقة منه (٢٥٤٣)، وهو محمد بن إبراهيم بن يحيى بن جناد البغداديّ، وسيأتي ذكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٨٧).

(٤) أبو موسى المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٦١. «تقريب التهذيب» (٥٢٨٥).
وهو والدُ الطحاويِّ من الرَّضاعة، كما في «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٨: ٢٠٥.

(٥) السَّكُونيّ، قاضٍ ثقة من فقهاء الحنفية، مات سنة ٢٩٢. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٥٣٩-٥٤١.

(٦) أبو محمَّد الدلّال، نزيل مصر، ثقة ثَبْت، مات سنة ٢٧٥. «تاريخ دمشق» ٤٨: ٤٥٩-٤٦٠، و«تاريخ الإسلام» ٢١: ٥٠٦، و«مغاني الأخيار» ٢: ٤٥٩.

(٧) بل هو كوفيّ نزل مصر، كما في مصادر ترجمته.

(ق)

٧٣- القاسمُ بنُ عُبيدِ الله[١] بنِ مَهْدِيٍّ الإخميميّ[٢] [ش، ع].

٧٤- القاسمُ بنُ مُحمَّدِ بنِ جعفرٍ[٣] البصريّ[٤] [ش، ع].

(ل)

٧٥- الليثُ بنُ عَبْدَةَ بنِ مُحمَّدٍ المَرْوَزيّ[٥] [ش].

(م)

٧٦- مُحمَّدُ بنُ سُلَيمانَ بنِ هشام الخزّاز (اليشكريّ)[٦] [ش، ع].

٧٧- مُبشِّرُ بنُ الحسنِ بنِ مُبشِّرٍ البصريّ[٧] [ش، ع، ق].

---

(١) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٢: ٤٢٩، والصواب: «عبد الله»، كما في الطبعة المُحقَّقة من «المشكل» (٢٠٥٥)، وكما في «معاني الآثار» ٤: ٣٧٠، وفي مصادر ترجمته.

(٢) أبو طاهر المصريّ، ضعيف، مات سنة ٣٠٤. «مغاني الأخيار» ٢: ٤٦٤-٤٦٦، و«لسان الميزان» ٦: ٣٧٣ (٦١١٧).

(٣) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٤: ١١٧، وفيه قَلْب، والصواب: القاسم بن جعفر بن محمَّد، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٩٧٧)، وكذا ورد في «معاني الآثار» ١: ١٧٥ و٤٩٧.

(٤) أبو محمَّد، نزيل مصر، مات سنة ٢٩٤، كما ذكره ابنُ يونس في «تاريخه». «مغاني الأخيار» للعيني ٢: ٤٦١.

(٥) أبو الحارث البصريّ، كما في «الكنى والأسماء» للدولابي ٢: ٤٤٩، مات سنة ٢٦٨ فيما قال الطحاويُّ، ونقله عنه ابنُ زبر في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢: ٥٨٥. وله رواياتٌ عن ابن معين تُنقَلُ في كتب الجرح والتعديل.

(٦) أبو جعفر الشطويّ البصريّ، ضعيف، مات سنة ٢٦٥. «تقريب التهذيب» (٥٩٣١).

(٧) أبو بشر القيسيّ، ثقة، مات سنة ٢٥٦. «تاريخ بغداد» ١٥: ٣٦٠.

٧٨- مُحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ داودَ البغداديّ(١) [ش، ع، ق].

٧٩- مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الحكَم(٢) [ش، ع، ق، ط].

٨٠- مُحمَّدُ بنُ سِنانٍ الشَّيْزَريّ(٣) [ش، ع، ق، ط].

٨١- مُحمَّدُ بنُ خُزَيمةَ بنِ راشِدٍ الأسَديّ(٤) [ش، ع، ق، ط، س].

٨٢- مُحمَّدُ بنُ جعفرٍ(٥) الفِرْيابيّ(٦) [ش].

٨٣- مُحمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ يونُسَ الكوفيّ(٧) [ش، ع، ق، س].

٨١م- مُحمَّدُ بنُ حَرْمَلة(٨).

---

(١) أبو بكر، المعروف بابن أخت غزال، نزيل مصر، ثقة حافظ، مات سنة ٢٦٤. «سير أعلام النبلاء» ١٣ : ٣٣٨.

(٢) المصريّ، ثقة فقيه، مات سنة ٢٦٨. «تقريب التهذيب» (٦٠٢٨).

(٣) أبو جعفر، القاضي، صاحب مناكير، يُتأنى فيه، مات سنة ٢٩٣. «تاريخ الإسلام» ٢٢: ٢٧٠، و«لسان الميزان» ٧: ١٨٦ (٦٨٨٧).

(٤) أبو عمرو البصريّ، مات سنة ٢٩٦. «تاريخ الإسلام» ٢٠: ٤٤٤.

(٥) كذا سمّاه المُؤلِّف رحمه الله، وأورده في حرف الميم، وهو مقلوب، فهو جعفر بن محمَّد ابن الحسن الفريابيّ، كما سمّاه الطحاويُّ في ٢٢ موضعاً من «مشكل الآثار»، أوّلُها برقم (١٤٠)، فحقُّه أن يُنقَلَ إلى حرف الجيم، وقد استدركته هناك.

(٦) أبو بكر، القاضي، ثقة حافظ، مات سنة ٣٠١. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٩٦-١٠٠.

(٧) أبو جعفر التَّغْلِبيّ المعروف بالسُّوسيّ، مات سنة ٢٥٩. «تاريخ دمشق» ٥٥: ٣٤-٣٦، و«تاريخ الإسلام» ١٩: ٣٠٦.

(٨) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٥٨، لكنَّ اسم «حرملة» محرَّف فيه عن «خزيمة»، كما يُعرَفُ من الطبعة المُحقَّقة منه (١٦٦)، فهو محمَّد ابن خزيمة، وهو الأسديّ البصريّ، وقد تقدَّم ذِكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٨١).

٨٤- مُحمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ العبّاسِ الرازيّ[(١)]، إجازةً [ش].

٨٥- مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ مَيْمونِ البغداديّ[(٢)] [ش، ع، ق].

٨٦- مُحمَّدُ بنُ عليٍّ بنِ زيدٍ المكِّيّ[(٣)] [ش].

٨٧- أبو بكرٍ مُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ جنادة[(٤)] البغداديّ[(٥)] [ش].

٨٨- مُحمَّدُ بنُ حُمَيدِ بنِ هشام، أبو قُـرَّةَ الرُّعَينيّ[(٦)] [ش، ع، ق].

٨٩- مُحمَّدُ بنُ أحمدَ الكوفيّ، أبو العلاء[(٧)] [ش].

٩٠- مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ سالم الصائغ المكِّيّ[(٨)] [ش، ع].

---

(١) لم أقف له على ترجمة، ويبدو أنه أحدُ فقهاء الحنفية، فالطحاويُّ يروي عنه إجازةً عن أبي سَهْل موسى بن نصر الرازيّ، عن هشام بن عبيد الله الرازيّ، عن محمَّد بن الحسن. وهشام بن عبيد الله الرازيّ: أحد فقهاء الحنفية، تفقَّه على محمَّد بن الحسن، وروى عنه عدّة كتب، ومات محمَّد في داره في الرَّيّ، وأبو سهل الرازيّ: فقيه حنفيّ، وكلاهما مترجم في «الجواهر المضية» ٣: ٥٢١ و٥٦٩ (١٧١٧) و(١٧٧٥).

(٢) أبو بكر، صدوق، مات سنة ٢٦٢. «تقريب التهذيب» (٦٠٥٢).

(٣) أبو عبد الله الصائغ، ثقة، مات سنة ٢٩١. «تاريخ الإسلام» ٢٢: ٢٨٣.

(٤) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ١٨٤ و٤٠٥ و٤٠٨، والصواب: جنّاد، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٤٤٣) و(٩٣٩) و(٩٤٣)، وكما في مصادر ترجمته. ومن الغريب أنه ورد هكذا «جنادة» محرَّفاً في موضع آخر من الطبعة القديمة ٤: ٣٤٣، وبقي هكذا على الخطأ في الطبعة المُحقَّقة (٣٤١٣).

(٥) ثقة، مات سنة ٢٧٦. «تاريخ الإسلام» ٢٠: ٤٢٧.

(٦) مات سنة ٢٦٦. «تاريخ الإسلام» ٦: ٤٠١ بتحقيق د. بشار عواد.

(٧) محمّد بن أحمد بن جعفر الذُّهْليّ الوكيعيّ، نزيل مصر، ثقة ثَبت، مات سنة ٣٠٠. «تقريب التهذيب» (٥٧٠٩).

(٨) أبو جعفر، صدوق، مات سنة ٢٧٦. «تقريب التهذيب» (٥٧٣١).

٩١- مُحمَّدُ بنُ الحجّاج بن سُليمان الحَضْرَميّ(١) [ش، ع، ق].

٧٨م- مُحمَّدُ بنُ عليٍّ بنِ داودَ البغداديّ(٢).

٩٢- المُطَّلِبُ بنُ شُعَيبِ بنِ حبّانَ(٣) الأزديّ(٤) [ش].

٩٣- مُحمَّدُ بنُ زكريّا، كاتبُ العُمَريّ(٥) [ش، ع، ق، ط].

٩٤- مُحمَّدُ بنُ عبدِ الرحمن الـهَرَويّ(٦) [ش، ع، ق].

٨٦م- مُحمَّدُ بنُ ربيعةَ المكّيّ(٧).

---

(١) أبو جعفر الجوهريّ، ثقة. مات سنة ٢٦٢. «الجرح والتعديل» ٧: ٢٣٥، و«تاريخ الإسلام» ٦: ٣٩٧ بتحقيق د. بشار عواد.

(٢) ذكرَه المُؤلِّف سابقاً برقم (٧٨)، وكرَّره هنا.

(٣) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ١٢٩، وهو خطأ، والصواب: حيّان، بالياء، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٣١٦٨) و(٤٨٩١) و(٦١٦٨)، ومن مصادر ترجمته. ومن الغريب أنه بقي على الخطأ «حبان» في الموضع الأول من الطبعة المحققة من «المشكل» (٣١٥)!

(٤) أبو محمَّد البصريّ ثم المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٨٢. «لسان الميزان» ٨: ٨٦ (٧٧٨٥).

(٥) أبو شريح المصري، كان يحفظُ الحديث ويفهمُه، مات سنة ٢٥٤. «الإكمال» لابن ماكولا ٢: ٢٤١ و٤: ٢٨١، و«الأنساب» للسَّمْعانيّ ٤: ١٢٠، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين ٢: ٢٧١.

(٦) أبو عبد الله الساميّ، ثقة حافظ، مات سنة ٣٠١. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ١١٤-١١٥.

قلت: روى عنه الطحاويّ في أربعة مواضع من «مشكل الآثار»، وهي في ١١: ٤٦٢ بإثر (٤٥٤٧) وفي (٥١٧٧) و(٥٢٠٦) و(٥٥٤١)، وروى أيضاً عن محمَّد بن عبد الرحيم الهروي في مواضع أخرى منه، ومنها (٥٢٠) و(٩٣٥) و(١٣٩٧) و(١٤٨٥) و(١٦٣٠) و(٣٦٤٤) و(٢٦٣٢) و(٢٩٤٠) و(٣٨٢٦)، وفي موضع واحد من «أحكام القرآن» ٢: ٤٣٨ (٢٠٠٣)، والظاهر أنهما رجل واحد؛ لاتحادهما في الشيوخ.

(٧) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٢٦٠، ففيها: =

٩٥- موسى بنُ الحسنِ بنِ عبدِ الله المَرْوَزيُّ[١] السُّهَيليّ[٢] [ش].

٩٦- مُحمَّدُ بنُ العبّاسِ بنِ الربيع اللُّؤلُؤيّ[٣] [ش، ع، ق، ط].

٩٧- مُحمَّدُ بنُ عُزَيزٍ الأَيليّ[٤] [ش، ع].

٨٩م- مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ جعفرٍ الكوفيّ[٥].

٩٨- مُحمَّدُ بنُ بَحْرِ بنِ مُطَيرٍ[٦] ....

= «حدَّثنا محمَّد بن ربيعة المكّيّ، حدَّثنا أحمد بن محمد القواس»، وورد هذا الإسناد في الطبعة المُحقَّقة منه (٦٣١): «حدَّثنا محمَّد بن علي بن زبيد المكّيّ، حدَّثنا أحمد بن محمد القواس»، وكلاهما تحريف، والصواب: محمَّد بن علي بن زيد المكّيّ، وهو الصائغ، فالطحاويُّ معروفٌ بالرواية عنه، وهو مذكورٌ في الرواة عن القواس، وقد تقدَّم ذِكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٨٦).

(١) ثم البغداديّ، مات سنة ٢٧٢. «تاريخ بغداد» ١٥: ٤٣، و«تاريخ دمشق» ٦٠: ٤٠٤-٤٠٥، و«تاريخ الإسلام» ٦: ٦٣٢ بتحقيق د. بشار عواد.

(٢) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٢٦٦، والصواب: الصِّقِلّيّ أو السِّقِلّيّ، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٦٤٥) و(١٨٦٤) و(٢٥٦٩) و(٣٩٥٥) و(٤٣٥٠)، وكما في مصادر ترجمته.

(٣) أبو جعفر، مات سنة ٢٧٢، كما في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢: ٥٩١.
والذي يظهرُ أنه فقيه حنفيّ، فالطحاويُّ يُكثِرُ من الرواية عنه عن عليّ بن معبد، عن محمَّد ابن الحسن، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة. وبهذا الإسناد يسوقُ أقوالَ أبي يوسف وأقوال محمَّد أيضاً. كما يروي الطحاويُّ عنه عن يحيى بن سليمان الجعفيّ، عن الحسن بن زياد، عن زُفَر.

(٤) فيه ضَعْف، مات سنة ٢٦٧. «تقريب التهذيب» (٦١٣٩).

(٥) سلفَ ذِكرُه برقم (٨٩) باسم: محمَّد بن أحمد الكوفي.

(٦) كذا في الأصل، والصواب: مطر، كما في مواضعَ من «مشكل الآثار»، أوّلُها برقم (٦٠)، =

الواسطيّ[1] [ش، ع، ق].

٩٩- مُحمَّدُ بنُ النُّعمانِ السَّقَطيّ[2] [ش، ع، ق].

٨٥م- مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ مَيْمونٍ البغداديّ[3].

٨٠م- مُحمَّدُ بنُ هشام الشَّيْزَريّ[4].

١٠٠- مُحمَّدُ بنُ حَرْبٍ النَّسائيُّ[5] الحِمْصيّ.

= ومواضعَ من «معاني الآثار»، أوّلُها في ١: ٥٥، وحرف الواو يبقى موضع واحد من «أحكام القرآن» ١: ٣٨١ (٧٩٨)، وكما في مصادر ترجمته.

(١) أبو بكر البزّاز، مات بعد سنة ٢٦٠. «تاريخ بغداد» ٢: ٤٦٣، و«لسان الميزان» ٧: ٧ (٦٥٣١). وأفدتُ تأريخَ وفاته مما سيأتي ص ٤٠ تعليقاً.

(٢) أبو عبد الله المقدسيّ، مات سنة ٢٦٨. «تاريخ دمشق» ٥٦: ١٢٩-١٣٠.

(٣) ذكرَه المُؤلِّف رحمه الله تعالى سابقاً برقم (٨٥)، وكرَّره هنا.

(٤) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٤٣٢، وهو خطأ، والصواب: محمَّد بن سنان الشيزريّ، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٩٨٧)، وتقدَّم ذِكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٨٠).

(٥) كذا في الأصل، و«النسائيّ» محرَّف عن «النشائي» كما سأبيِّنُه، ومع ذلك فلا يستقيم الجمعُ بين هاتين النِّسبتَيْن فيمَن اسمُه محمَّدُ بنُ حرب، لأن محمَّدَ بنَ حرب اثنان:
أولهما: أبو عبد الله محمّد بن حرب الخولانيّ الحمصيّ، المعروف بالأبرش (ت ١٩٢ أو ١٩٤)، وهو مُتقدِّم الطبقة عن شيوخ الطحاويّ.
وثانيهما: أبو عبد الله محمّد بن حرب النَّشائيّ الواسطيّ (ت ٢٥٥)، وهو صدوق من رجال «تقريب التهذيب» (٥٨٠٤). وقد روى له الطحاويُّ في موضع واحد من «مشكل الآثار» (١٥٥٢) بواسطة، فقال: «وحدَّثنا جعفر حدَّثنا محمد بن حرب النشائيّ»، وجعفر هذا: هو جعفر بن محمد الفِرْيابيّ كما صرَّح الطحاويُّ باسمه في الحديث الذي قبله، والنشائي: بالشين المعجمة، كما في «الأنساب» للسمعاني ١٣: ٩٨ وفي مصادر ترجمته. وتحرَّف في =

١٠١- مُحمَّدُ بنُ عيسى بنِ فُلَيح الخُزاعيّ[(١)] [ش، ع].

١٠٢- مُحمَّدُ بنُ عيسى بنِ جابرٍ الرَّشِيديّ[(٢)] [ش].

١٠٣- مُحمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ تـمّـام الكَلْبيّ[(٣)]، أبو الكردوس[(٤)] [ش، ع، ق].

١٠٤- مُحمَّدُ بنُ زيادِ بنِ ريّانَ[(٥)] الكَلْبيّ[(٦)].

= الطبعة القديمة من مشكل الآثار ١: ٤٨٥ إلى: «قال أبو جعفر: حدَّثنا محمَّد بن حرب النشائيّ»، فأوهَمَ أنَّ النشائيَّ شيخَ أبي جعفر الطحاويّ مباشرة.

نعم، روى الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (٥٢٩١) عن محمَّد بن حرب، ونسبَه مدنياً، وكناه أبا عبد الله، وساق له إسناداً مدنياً إلى آخره، ولم أعرفه، والله أعلم.

(١) أبو عبد الله، كذا كناه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» ٢: ٤٧، وأثنى على عِلمِه بالأنساب فيه ١٠: ٣٢٤. وقال العينيُّ في «مغاني الأخيار»: «لم أر مَنْ ترجمه»، كما في «مختصره» لرُشدِ الله السِّنديّ ص٩٦، وألحقه مُحقِّق «المغاني» به ٣: ٥٥٠ في «ملحق بالأسماء التي لم ترد في «مغاني الأخيار» ـ يعني: في نسخته الخطية ـ ووردت في المختصر».

(٢) أبو عبد الله، قاضي رَشِيد، وهي قرية تُقارِبُ الإسكندرية على ساحل البحر. «الإكمال» لابن ماكولا ٤: ١٣٩.

(٣) المصريّ، صدوق، مات سنة ٢٦١. «الجرح والتعديل» ٨: ٣٤، و«تاريخ الإسلام» ٦: ٤٢٠ بتحقيق د. بشار عواد.

(٤) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٢: ٧٣، وهو خطأ، والصواب: أبو الكَرَوَّس، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (١١٩٨)، وكما في «الإكمال» لابن ماكولا ٧: ١٣٢، و«تاج العروس» للزَّبيديّ ١٦: ٤٤١ (كرس).

(٥) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٢: ٧٣، وهو خطأ، والصواب: زبّار، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (١٢٠٠)، وكما في مصادر ترجمته.

(٦) أبو عبد الله، أخباريّ فيه ضَعْف، مات بعد سنة ٢٢٠. «تاريخ بغداد» ٣: ١٩٩، و«لسان الميزان» ٧: ١٤٣ (٦٧٩٧).

ولا يصحُّ ذكرُه في شيوخ الطحاويّ، فقد مات قبل مولده، والطحاويُّ يروي عنه بواسطة =

١٠٥- مُحمَّدُ بنُ سُلَيمانَ الباغَنْديّ[١] [ش، ع، ق].

١٠٦- موسى بنُ عيسى المُقرِئ[٢]، شيخُه في القِراءات [ش، ط].

١٠٧- موسى بنُ النُّعمانِ المكّيّ[٣] [ش، ط].

١٠٨- مُحمَّدُ بنُ سَلامةَ الطحاويّ[٤]، أبوه [ش].

١٠٩- مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الجبّارِ المُراديّ[٥] [ش، ع].

٨٩م- مُحمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ جعفرِ الذُّهْليُّ الكوفيّ[٦].

= في «مشكل الآثار» (١٢٠٠) و«معاني الآثار» ٢: ١٢٤ و«أحكام القرآن» ٢: ٢٣ (١١٤٩) و٢: ١٣٦ (١٣٩٢). وتحرَّف «محمَّد بن زياد بن زبّار» في المطبوع من «أحكام القرآن» إلى: محمَّد بن زياد بن زياد، وفي المطبوع من «معاني الآثار» إلى: محمَّد بن زياد عن زياد.

(١) أبو بكر الواسطيّ، صدوق، مات سنة ٢٨٣. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٨٦.

(٢) أبو عيسى الكوفي، كما في «مشكل الآثار» للطحاويّ (٣٧٩٩)، وانظر: «غاية النهاية في طبقات القرّاء» لابن الجزري ٢: ٣٢٢.

(٣) أبو هارون، نزيل مصر، ذكره ابن حبّان في «الثقات» ٩: ١٦٣، وقال: إنه «من أهل البصرة»، فلعلّه سكنها مدّة، وذكر ابنُ حبّان راوياً واحداً عنه، وأزيدُ عليه مِن تتبُّع أسانيده: ابنُ خزيمة وابنُ عَدِيّ وابنُ صاعد وأبو بشر الدولابيّ، وكلُّهم أئمة.

(٤) له معرفة بالأدب والشعر، مات سنة ٢٦٤. انظر: «مشكل الآثار» ١: ١١١، و«سنن الشافعي» بإثر الحديث (٤٥٢)، و«الجواهر المضية» ١: ٢٧٤ (٢٠٤) ضمن ترجمة أبي جعفر الطحاويّ.

ويبدو أنّ والدةَ الطحاويِّ كان لها عناية بطلب العلم أيضاً، فقد ذكرها السيوطيّ في «حسن المحاضرة» ١: ٣٩٩ في «ذِكر مَنْ كان بمصر من الفقهاء الشافعية»، وذكر أنها كانت تحضر مجلسَ الإمام الشافعيّ. وانظر ما سيأتي ص١٢٠-١٢١.

(٥) أبو العوّام المصريّ، مات سنة ٢٦٨. «تاريخ الإسلام» ٦: ٤١٢ بتحقيق د. بشار عواد.

(٦) سلفَ ذِكرُه برقم (٨٩) باسم: محمَّد بن أحمد الكوفي، وبإثر الرقم (٩٧) باسم: محمّد بن أحمد بن جعفر الكوفي.

١١٠- مُحمَّدُ بنُ جعفرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ أعيَنَ[(١)] [ش، ق].

٩٥م- موسى بنُ الحسنِ البغداديّ[(٢)].

٨٦م- مُحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ يزيدَ[(٣)] المكِّيّ.

١١١- مالكُ بنُ عبدِ الله بنِ يوسُفَ[(٤)] التُّجِيبيّ[(٥)] [ش، ع، ق].

---

(١) أبو بكر البغداديّ، ثقة، مات سنة ٢٩٣. «تاريخ بغداد» ٢: ٤٩٦، و«سير أعلام النبلاء» ١٣: ٥٦٦-٥٦٧.

(٢) سلفَ ذِكرُه برقم (٩٥) باسم: موسى بن الحسن المروزيّ السُّهيليّ (وصوابه: الصَّقِلِّيّ)، وهو هو، فقد سمّاه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (١٨٦٤) و(٢٥٦٩): «موسى بن الحسن ابن عبد الله البغداديّ المعروف بالصَّقِلِّيّ».

(٣) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٨١، وهو تحريف، والصواب: «زيد»، كما جاء في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٢٥٥)، ومحمَّد بن عليّ بن زيد المكِّيّ: هو الصائغ، وقد روى عنه الطحاويُّ في نَحْوِ ٢٥ موضعاً من «مشكل الآثار»، وتقدَّم ذكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٨٦).
ومن الغريب أنه تحرَّف في موضع آخرَ من الطبعة المُحقَّقة من «المشكل» إلى: «محمد بن علي بن يزيد المكِّيّ»، وفي الطبعة القديمة في الموضع نفسه ٣: ٥٢: «محمَّد بن علي المالكيّ»، وكلاهما خطأ، وهو الصائغُ نفسُه، ومما يدلُّ على ذلك أنه يروي في الموضع المذكور عن مُحرِز بن سَلَمة، وقد ذكروه في الرواة عنه.

(٤) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٨٨، والصواب: سيف، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٢٧٤) و(٤٣٣٠) و(٥١٦٧)، وكما في «معاني الآثار» ١: ١٢٥ و١٩٨ و٢٣٩، و«أحكام القرآن» ١: ٢٨٠ (٥٦٠). لكنْ وقع في موضع آخر من «أحكام القرآن» ٢: ٢٠٦ (١٥٨٠): «يوسف»، وهو خطأ.

(٥) أبو سعيد المصريّ، صدوق، مات سنة ٢٦٨. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٨: ٢١٤، و«تاريخ الإسلام» ٦: ٤٢٩ بتحقيق د. بشار عواد.

٥٩م- مُحمَّدُ بنُ رجال[١].

٨٦م- مُحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ زيدٍ الحلواني[٢].

١١٢- مُحمَّدُ بنُ عَبْدَةَ المَرْوَزيّ[٣] [ش، ع].

١١٣- مَسْعَدةُ بنُ خازم[٤].

٩٥م- موسى بنُ الحسنِ المَرْوَزيّ[٥].

١١٤- مالكُ بنُ يحيى الهمْدانيّ[٦] [ش، ع، ق، ط].

١١٥- مُحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ مُحرِزٍ البغداديّ[٧] [ش، ع].

---

(١) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٢٢٤، ولكنَّ اسمَ «محمَّد» محرَّف فيه عن «عبيد»، كما يُعرَفُ من الطبعة المُحقَّقة منه ٦: ٣٨٠ بإثر (٢٥٤٨)، وتقدَّم ذِكرُ عُبيد بن رجال في شيوخ الطحاويِّ برقم (٥٩).

(٢) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٢٤٤، والصواب كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٥٨٦): «حدَّثنا محمَّد بن علي بن زيد قال: حدَّثنا الحلواني»، فهو إذن مُركَّبٌ من اسمَيْن، ومحمَّد بن علي بن زيد: هو الصائغُ المكّيّ، تقدَّم برقم (٨٦).

(٣) هو أبو بكر محمَّد بن عَبْدة بن عبد الله بن زيد، كما سمّاه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (٢٦٥٩) و(٣٠٨٧)، وهو المِصِّيصيّ، مات في حدود سنة ٢٩٠. «تاريخ دمشق» ٥٤: ١٦٥-١٦٧، و«تاريخ الإسلام» ٢١: ٢٧٤.

(٤) الأَيْليّ، مات سنة ٢٧٨. «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» لابن زبر ٢: ٦٠١، وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا ٢: ٢٨٨، و«المشتبه» للذهبي (٣: ١٩ من «توضيح المشتبه»).

(٥) ذكره المُؤلِّف برقم (٩٥) باسم: موسى بن الحسن بن عبد الله المروزيّ، وبإثر الرقم (١١٠) باسم: موسى بن الحسن البغداديّ، وانظر التعليق عليهما.

(٦) أبو غسّان الكوفيّ السُّوسيّ، مات سنة ٢٧٤. «تاريخ الإسلام» ٢٠: ٤٢٢، و«مغاني الأخيار» ٣: ١٠-١١.

(٧) أبو عبد الله، نزيل مصر، ثقة، مات سنة ٢٦١. «الجرح والتعديل» ٨: ٢٧، و«تاريخ بغداد» =

٩٨م- مُحمَّدُ بنُ يحيى بنِ مَطَرِ البغداديّ(١).

١١٦- مُصعَبُ بنُ إبراهيمَ بنِ حمزةَ الزُّبَيريّ(٢) [ش].

[١٢م ـ محمَّد بن أحمد بن حمّاد، أبو بشر الدولابيّ](٣) [ش].

(ن)

١١٧- نصرُ(٤) بنُ حَرْبٍ المِسْمَعيّ(٥) [ش، ع، ق].

١١٨- نَصْرُ بنُ مَرْزوقٍ العَتَقيّ(٦) [ش، ع، ق، ط].

= ٤: ٩٥، و«تاريخ الإسلام» ٦: ٤١٨ بتحقيق د. بشار عواد.

(١) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٤: ١٨٠، والصواب: محمد بن بحر بن مطر البغداديّ، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٣٠٩٣)، وكما ورد في مواضع أُخَرَ من الطبعة القديمة والمُحقَّقة أيضاً. ومن المُستغرَب جداً أنه تحرَّف في موضع واحد من الطبعة المُحقَّقة (٢٤٥٢) إلى: «محمد بن يحيى بن مطر»، وهو على الصواب في الطبعة القديمة ٣: ١٦٩.

وقد تقدَّم ذِكرُ محمد بن بحر بن مطر في شيوخ الطحاويّ برقم (٩٨).

أما ما وقع في «تاريخ الإسلام» للذهبيّ ٦: ٤٢٧ بتحقيق د. بشار عواد مِن ترجمة محمَّد بن يحيى بن مطر، في طبقة مَنْ مات بعد سنة ٢٦٠، فهو تحريف أيضاً، ومما يدلُّ عليه أنّ الذهبيَّ ذكر أنّ حديثه وقع في «الخلعيات»، وهو فيه (٥٤) و(٦٥): «محمد بن بحر بن مطر» على الصواب.

(٢) المدني، كما في «مشكل الآثار» (٦٦٩) و(١٢٩٩)، وله ذِكرٌ في الرواة عن أبيه إبراهيم بن حمزة الزبيريّ، وهو من رجال «تقريب التهذيب» (١٦٨).

(٣) انظر ما تقدَّم باسم أحمد بن محمَّد بن حماد برقم (١٢)، والتعليق عليه.

(٤) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٦١، وهو خطأ، والصواب: نصار، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٢٠٢)، وكما في مصادر ترجمته.

(٥) أبو بكر البصريّ، نزيل مصر، ثقة عَمِيَ قبل موته بيسير. «مغاني الأخيار» ٣: ١١٥.

(٦) أبو الفتح، صدوق، مات سنة ٢٦٢. «الجرح والتعديل» ٨: ٤٧٢، و«مغاني الأخيار» ٣: ١١٧.

(و)

١١٩- الوليدُ بنُ مُحمَّدٍ التميميّ، أبو القاسِم (وَلّاد)[1] [ش].

(هـ)

١٢٠- هارونُ بنُ كامِل، أبو موسى المِصْريّ[2] [ش، ع، ق].

١٢١- هارونُ بنُ مُحمَّدٍ العَسْقَلانيّ[3] [ش].

(ي)

١٢٢- يحيى بنُ عثمانَ بنِ صالح السَّهْميُّ المِصْريّ[4] [ش، ع، ق، ط].

٢٨م- يحيى بنُ نُصَير[5].

---

(١) المصريّ، علامة نحويّ مُصنِّف، مات سنة ٢٦٣. «إنباه الرواة» للقفطيّ ٣: ٢٢٤، و«بغية الوعاة» للسُّيوطي ٢: ٣١٨.

(٢) مات سنة ٢٨٣. «تاريخ الإسلام» ٢١: ٣١٨، و«مغاني الأخيار» ٣: ١٧٠.

(٣) أبو يزيد هارون بن أبي الهيذام محمَّد بن هارون العسقلاني، قيِّم مسجد الرملة، محدِّث حافظ رحّال، مات بعد سنة ٢٨٠. «تاريخ دمشق» ٧٣: ٣٣٣، و«تاريخ الإسلام» ٢١: ٣١٩. والطحاويُّ يروي عنه في مواضعَ عديدة إجازةً عن المُفضَّل بن غسّان الغلابيّ صاحب «التاريخ»، كما في «مشكل الآثار» ٢: ١٠٧ و١٨٤ و٣٢٦ و٣: ٣١٧ و٤: ٢٢١ و٦: ٣٧٥ ـ وتحرَّف «الغلابيّ» في «المشكل» ١: ٤٥٢-٤٥٣ إلى: العلاء، وفي ٩: ٩٥ إلى: العلائيّ ـ وقلَّما يروي عنه سماعاً عن غير الغلابيّ.

(٤) صدوق رُمِيَ بالتشيُّع، وليَّنه بعضهم لكونه حدَّث من غير أصله، مات سنة ٢٨٢. «تقريب التهذيب» (٧٦٠٥).

(٥) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ١٩٨ و٤: ٤٥ و٧٣، ولكنَّ «يحيى» محرَّف فيه عن «بحر»، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٥٠٤) و(٢٨٣٣) و(٢٨٩٠)، وهو بحرُ بنُ نصر الخولانيّ، وتقدَّم ذِكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٢٨).

١٢٣- يحيى بنُ إسماعيلَ البغداديُّ أبو زكريّا[(١)] [ش، ع].

١٢٤- يوسُفُ بنُ يزيد[(٢)] [ش، ع، ق، س].

١٢٥- يونُسُ بنُ عبدِ الأعلى[(٣)] [ش، ع، ق، ط].

* * *

---

(١) ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٢٦ مُعتَمِداً على رواية الطحاويّ عنه، وانظر: «مغاني الأخيار» ٣: ١٩٧.

(٢) أبو يزيد القراطيسيّ المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٨٧. «تقريب التهذيب» (٧٨٩٣)، و«مغاني الأخيار» ٣: ٢٦٧.

(٣) أبو موسى المصري، ثقة، مات سنة ٢٦٤. «تقريب التهذيب» (٧٩٠٧).

سَـرْدُ أسماءِ بعضِ أصحاب الطحاويّ

وقد ذكرتُ جُملةً صالحةً مِن أصحابِ أبي جعفرٍ الطحاويِّ فيما سَبَق، وهُم في غايةِ الكَثْرة، ولا أُريدُ إطالةَ الكلام هنا بسَـرْدِ أسمائهم لِقِلّةِ جَدْواها، وأكتفي بذِكرِ بعضِهم كنماذج[1]، فمنهم:

١- أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ حمّاد، أبو عثمان[2]، قاضي مِصْـر، حفيدُ إسماعيلَ القاضي[3].

٢- وأحمدُ بنُ عبدِ الوارثِ الزَّجّاج[4].

٣- وأحمدُ بنُ القاسِم بنِ عبدِ الله البغداديُّ الحافظ، المعروفُ بابنِ الخشّاب[5].

---

(١) ذكر القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤) أنه «جمع بعضُهم مَنْ روى عن الطحاويِّ في جزء»، وذكر العلامةُ الشيخ محمَّد يوسف الكاندهلويّ في مقدِّمة «أماني الأحبار في شرح معاني الآثار» ٤٩ راوياً عن الطحاويّ، وقد أفاد مما ذكره المُؤلِّف رحمه الله تعالى هنا في مواضع، ولا يخلو ما سَـرَدَه من أوهام، والزيادةُ عليه متيسِّـرةٌ أيضاً، ولكنْ لا يتَّسعُ هذا المقام لتفصيل ذلك.

(٢) الأزديّ البصريّ ثم المصريّ، ثقة كثير الحديث، مات سنة ٣٢٩. «تاريخ بغداد» ٥: ٢٥.

(٣) هو عمُّ أبيه، وقد لقيَه أحمدُ بنُ إبراهيم وحدَّث عنه. وهو قاضي بغداد أبو إسحاق إسماعيل ابن إسحاق بن إسماعيل بن حمّاد بن زيد البصريّ المالكيّ (١٩٩-٢٨٢). «أخبار القضاة» لوكيع ٣: ٢٨٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣٩-٣٤١.

(٤) المصـريّ العسّال، ثقة، مات سنة ٣٢١. «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٢٤.

(٥) أبو الفرج، مات سنة ٣٦٤. «تاريخ بغداد» ٥: ٥٨٠، و«تاريخ الإسلام» ٢٦: ٣١٧.

٤- وأحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ منصور، أبو بكرٍ الأنصاريُّ الدامَغانيّ[١]، القاضي.

٥- والحسنُ بنُ القاسم بنِ عبدِ الرحمن، أبو مُحمَّدٍ المِصْـريّ[٢].

٦- وسُلَيمانُ بنُ أحمدَ بنِ أيُّوبَ الطبَرانيّ[٣]، الحافظُ صاحبُ «المعاجِم».

٧- وعبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ زَبْر، أبو مُحمَّد[٤]، القاضي، والِدُ أبي سُلَيمان.

٨- وعبدُ الله بنُ حَديدِ بنِ الشوّاء، أبو مُحمَّدٍ الأَرْزَنيّ[٥].

٩- وعبدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ أحمد، أبو القاسم، المعروفُ بابنِ أبي العوّام[٦]، الحافظُ القاضي الكبير.

١٠- وعبدُ الرحمنِ بنُ إسحاقَ الجوهريّ[٧]، قاضي مِصْـر.

١١- وعبدُ الرحمنِ بنُ أحمَدَ بنِ يونُس، أبو سعيدٍ المِصْـريّ[٨]، الحافظُ المُؤرِّخ.

---

(١) أحد أئمة الحنفية، تفقَّه على الطحاويّ بمصـر، ثم على أبي الحسن الكَرْخيّ ببغداد، وأفتى بها، ثم خرج إلى واسط ووَلِيَ القضاء بها. «تاريخ بغداد» ٦: ٢٧٥، و«الجواهر المضية» ١: ٣١٨ (٢٤٠).

(٢) فقيه، مات سنة ٣٧١. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٤٩٩.

(٣) أبو القاسم، إمام حافظ ثقة، ولد بعكّا سنة ٢٦٠، ورحل في طلب الحديث، وسمع الكثير وصنَّف، ومات بأصبهان سنة ٣٦٠. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١١٩-١٣٠.

(٤) مات سنة ٣٢٩. «أخبار قضاة مصـر» للكنديّ ص١٧٠.

(٥) ذكره ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٢: ٥٥.

(٦) صاحب «فضائل أبي حنيفة وأخباره»، وانظر «حسـن التقاضي» ص١٠٩-١١٣ وتعليقي عليه.

(٧) أبو علي، محدِّث فقيه ثقة، مات سنة ٣٢٠. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٥٤١.

(٨) صاحب «تاريخ مصر»، مات سنة ٣٤٧. «تاريخ الإسلام» ٢٥: ٣٨١.

١٢- وعبدُ العزيزِ بنُ مُحمَّدٍ التميميُّ الجوهريّ[١]، قاضي الصَّعيد.

١٣- وعُبيدُ الله بنُ عليٍّ الداوُديّ، أبو القاسم[٢]، شيخُ أهل الظاهرِ في عَصْرِه.

١٤- وعليُّ بنُ أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ سَلامة، أبو الحسنِ الطحاويّ[٣]، ابنُه.

١٥- وعليُّ بنُ الحسينِ بنِ حَرْب، أبو عُبيد[٤]، قاضي مِصْر.

١٦- ومُحمَّدُ بنُ أحمَدَ الإخميميّ، أبو الحسن[٥].

١٧- ومُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عليٍّ المُقرِئ، أبو بكر[٦]، الحافظ.

١٨- ومُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ أحمَدَ بنِ زَبْر، أبو سُلَيمان[٧]، الحافظ.

١٩- ومُحمَّدُ بنُ عَبْدة[٨]، ....

---

(١) توفي سنة ٣٦٥ أو ٣٦٩. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٤٢١.

(٢) المصريّ، سكن خراسان، ووَلِيَ القضاء بها، مات سنة ٣٧٥ أو ٣٧٦. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٥٧٧.

(٣) فقيه، مات سنة ٣٥٠. «الجواهر المضية» ٢: ٥٤١ (٩٤٨).

(٤) ابن حربويه، أحد فقهاء الشافعيّة، ثقة جليل، مات سنة ٣١٩. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٥٣٦-٥٣٨، و«تقريب التهذيب» (٤٧١٤).

(٥) ثقة مُسنِد، مات سنة ٣٩٥. «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٨٥.

(٦) الأصبهانيّ، حافظ ثقة مُصنِّف، مات سنة ٣٨١. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٣٩٨-٤٠٢.
وله تصانيف روى فيها عن الطحاويّ، ومنها: «الأربعون» و«الرخصة في تقبيل اليد» و«المعجم». وهو راوي «شرح معاني الآثار» عن الطحاويّ، كما تقدَّم في كلام المُؤلِّف ص١٦، وكما سيأتي ص١١٤.

(٧) مُحدِّث دمشق، مات سنة ٣٧٩. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٦٥٠.
ومن تصانيفه: «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم»، روى في مواضعَ كثيرة منه عن الطحاويّ وأفاد منه.

(٨) في الأصل: «عبيدة»، وهو خطأ مطبعيّ، وسيتكرَّر ذكرُه على الصواب مراراً.

أبو عُبيدِ الله[١]، قاضي مِصْـر.

٢٠- ومُحمَّدُ بنُ جعفرِ بنِ الحُسينِ البغداديّ، المعروفُ بغُنْدَر[٢]، الحافظُ المُفيد.

٢١- ومُحمَّدُ بنُ عُمَرَ التِّرمِذيّ، أبو الفَضْل[٣].

٢٢- ومَسْلَمةُ بنُ القاسِم بنِ إبراهيم، أبو القاسِم القُرْطُبيّ[٤].

٢٣- ومكِّيُّ بنُ أحمَدَ بنِ سَعْدويه البَرْدَعيّ، أبو بكر[٥].

٢٤- ومُحمَّدُ بن المُظفَّرِ بنِ موسى، أبو الحُسينِ البغداديّ[٦]، الحافظ.

---

(١) البصريّ ثم المصريّ، فقيه متروك الحديث، مات سنة ٣١٣. «تاريخ الإسلام» ٢٣: ٤٦٧، و«لسان الميزان» ٧: ٣٢٦ (٧١٢٩).

(٢) أبو بكر، ثقة، مات سنة ٣٧٠. «تاريخ بغداد» ٢: ٥٣٣، و«سير أعلام النبلاء» ١٦: ٢١٤-٢١٥.

(٣) ذكره السَّمْعانيّ في «الأنساب» ١: ٣٨٤ باسم أبي الفضل بن أبي حفص الترمذيّ، وأفاد أنه كان يروي كتب الطحاويّ عنه. وسيأتي ص١١٤ أنه يروي عن الطحاويّ كتابَه «شرح معاني الآثار».

(٤) محدِّث مُؤرِّخ رحّال، فيه كلامٌ سيأتي ص٨٧، مات سنة ٣٥٣. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١١٠.

(٥) محدِّث مُكثِر، مات سنة ٣٥٤. «تاريخ دمشق» ٦٠: ٢٣٦-٢٣٨، و«تاريخ الإسلام» ٢٦: ١١٧.

(٦) ثقة حجّة، وفيه تشيُّع قليل، مات سنة ٣٧٩. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٦٥٢، و«لسان الميزان» ٧: ٥٠٩ (٧٤١٥).

ومن تصانيفه: «غرائب مالك»، روى في مواضعَ منه عن الطحاويّ، وسلف ص١٦ أنه سمع من الطحاويّ «سنن الشافعيّ».

٢٥- ومَيْمونُ بنُ حمزةَ العُبيدَليّ[1].

٢٦- وهشامُ بنُ مُحمَّد؛ ابنُ أبي خليفةَ الرُّعَينيّ[2].

٢٦م- وهشامُ بنُ مُحمَّدِ بنِ قُـرَّةَ المِصْـريّ.

٢٧- ويوسفُ بنُ القاسِم المَيَانَجيّ، أبو القاسم[3].

وفي هذا القَدْرِ كفايةٌ في سَـرْدِ أسماءِ أصحابه وتلاميذه، كنماذِجَ لأصحابِهِ مِن حُفّاظِ الحديثِ والفُقَهاء، رضيَ اللهُ عنهم أجمعين.

* * *

(١) أبو القاسم العلويّ المصـريّ، مات سنة ٣٩٢. «تاريخ الإسلام» ٢٧: ٢٧٦.
وهو راوي «العقيدة» المشهورة عن الطحاويّ، كما في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤).

(٢) أبو القاسم المصـريّ، ثقة، مات سنة ٣٧٦. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٦٠١.
وهو هشام بن محمَّد بن قرّة الحَجْريّ، وأبو خليفة: هو محمَّد بن قرّة، كما في «الإكمال» لابن ماكولا ٣: ٨٣ (الحجريّ) و٧: ١٠٨ (القَبَلي والعَبَلي)، «والأنساب» للسمعاني ٩: ٢١٠ (العَبَليّ)..
وعلى هذا، فهو والذي بعده واحد، وتابَعَ المُؤلِّفَ في التفريق بينهما العلامةُ الشيخُ محمد يوسف الكاندهلويُّ في «أماني الأحبار» ص٤٣، وهو خطأ.

(٣) مُسنِدُ الشام في وقته، قاضٍ ثقة، مات سنة ٣٧٥. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٣٦١-٣٦٣.

ثناءُ أهلِ العِلم على الطحاويّ

قال البَدْرُ العَيْنيُّ في «نُخَبِ الأفكار»: أما الطحاويُّ فإنه مُجمَعٌ عليه في ثِقَتِهِ وديانتِهِ وأمانتِه، وفضيلتِهِ التامّة، ويَدِهِ الطُّولى في الحديثِ وعِلَلِهِ وناسِخِه ومنسوخِه، ولم يَخلُفْه في ذلك أحد، ولقد أثنى عليه السَّلَفُ والخلَف، فقال أبو سعيدِ ابنُ يونُسَ في ترجمتِهِ في «تاريخ العُلَماءِ المِصْرِيِّين»: «كانَ الطحاويُّ ثقةً ثَبْتاً فقيهاً عاقِلاً، لم يُخلِّفْ مِثلَه». وكذا قال الحافظُ ابنُ عَساكِر[1].

وقال مَسْلَمةُ بنُ القاسِم القُرْطُبيُّ في «الصِّلة»: «كانَ ثِقةً، جليلَ القَدْر، فقيهَ البَدَن، عالِماً باختِلافِ العُلماء، بصيراً بالتصنيف»، ثم ذكرَ كلمةً عن ابنِ الأحمر، وستَتَحدَّثُ عنها[2].

وقال حافظُ المَغرِب أبو عُمَرَ ابنُ عبدِ البَـرّ[3]: «كانَ الطحاويُّ كوفيَّ المَذهَب، وكان عالِماً بجميع مَذاهِبِ الفُقَهاء». وفي «تاج التراجم»: «قال ابنُ عبدِ البَـرِّ في كتاب «العِلم»[4]: «كانَ مِن أعلم الناسِ بسِيَـرِ الكوفيِّينَ وأخبارِهم، معَ مُشاركتِهِ

(١) في «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٨. وانظر: «تاريخ الإسلام» ٢٤: ٧٨، و«تاج التراجم» لابن قطلوبغا ص١٠١ (٢١).

(٢) ص٨٥.

(٣) في «جامع بيان العلم وفضله» ٢: ٨٩٧.

(٤) يعني: «جامع بيان العلم»، ولفظُ ابن عبد البر فيه ٢: ٨٩٧: «كان من أعلم الناس بسِيَـرِ القوم وأخبارهم؛ لأنه كان كوفيَّ المذهب، وكان عالِماً بجميع مذاهب الفقهاء، رحمه الله».

في جميع مذاهبِ الفُقَهاء»(١).

وقال الحافظُ السَّمْعانيّ(٢): «كانَ الطحاويُّ ثقةً ثَبْتاً».

وقال ابنُ الجوزيِّ في «المُنتَظم»(٣): «كانَ الطحاويُّ ثَبْتاً فَهِماً فقيهاً عاقِلًا، مِن طحا؛ قريةٍ في صَعيدِ مِصْـر»، وكذا قالَ سِبْطُه في «مِرآة الزمان»، ثم قال: «واتَّفَقوا على فَضْلِهِ وصِدْقِهِ وزُهْدِهِ ووَرَعِه».

وقال الذهبيُّ في «تاريخه الكبير»(٤): «الفقيهُ المُحدِّثُ الحافظُ أحدُ الأعلام، وكانَ ثِقةً ثَبْتاً فقيهاً عاقِلاً».

وقال ابنُ كثيرٍ في «البداية والنِّهاية»(٥) في ترجمةِ الطحاويّ: «وهو أحدُ الثِّقاتِ الأثباتِ والحُفّاظِ الجهابذة»(٦). اهـ.

وقال الصَّلاحُ الصَّفَديُّ في «الوافي»(٧): «كانَ ثِقةً نبيلًا ثَبْتاً فقيهاً عاقِلًا، لم يُخلِّفْ بعدَه مِثلَه». اهـ.

---

(١) «تاج التراجم» ص١٠٢ (٢١).

(٢) في «الأنساب» ٩: ٥٣، ولفظُه: «كان إماماً ثقةً ثبتاً فقيهاً عالماً، لم يخلف مثله».

(٣) ١٣: ٣١٨.

(٤) «تاريخ الإسلام» ٢٤: ٧٧-٧٨.

وقال في «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٢٧: «الإمام العلّامة الحافظ الكبير، مُحدِّثُ الديار المصـريّة وفقيهُها ...، برز في عِلم الحديث وفي الفقه»، ثم قال في ١٥: ٣٠: «مَنْ نظر في تواليفِ هذا الإمام عَلِمَ محلَّه من العِلم وسَعَةَ معارفه»، وقال في «تذكرة الحفّاظ» ٣: ٢١: «الإمام العلامة الحافظ، صاحبُ التصانيف البديعة».

(٥) ١٥: ٧٢.

(٦) انظر: «نخب الأفكار» للعيني ١: ٧٩، وفيه من قوله: «وقال حافظ المغرب» إلى هنا، وسقط ما قبله من المطبوع منه، وانظر ما تقدَّم ص١٠ تعليقاً.

(٧) «الوافي بالوفيات» ٨: ٨.

وقال اليافِعيّ(١): «بَـرَعَ في الفِقهِ والحديث، وصَنَّفَ التصانيفَ المُفيدة». اهـ.

وقال السُّيوطيّ(٢): «الإمامُ العلاّمةُ الحافظُ صاحبُ التصانيفِ البديعة، وكانَ ثِقةً ثَبْتاً فقيهاً، لم يُخلِّفْ بعدَه مِثلَه». اهـ.

وقال البَدْرُ العَيْنيُّ بعدَ أنْ ذكرَ نُصوصَ كثيرٍ ممَّنْ أثنَوْا على الطحاويّ: «ولقد أثنى عليه كُلُّ مَنْ ذكرَه مِن أهل الحديثِ والتاريخ، كالطبرانيِّ وأبي بكرٍ الخطيبِ وأبي عبدِ الله الحُميديِّ والحافظِ ابنِ عساكِر، وغيرِهم مِنَ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرين، كالحافظِ أبي الحجّاج المِـزِّيِّ والحافظِ الذهبيِّ وعمادِ الدينِ ابنِ كثير، وغيرِهِم مِن أصحاب التصانيف.

ولا يَشُكُّ عاقِلٌ مُنصِفٌ أنّ الطحاويَّ أثـبَتُ في استِنباطِ الأحكام مِنَ القُرآنِ ومن الأحاديثِ النَّبويّة، وأقعَدُ في الفِقه، مِن غيره ممَّنْ عاصَـرَهُ سِنّاً أو شاركَه روايةً مِن أصحابِ الصِّحاح والسُّنَن، لأنّ هذا إنّما يَظهَرُ بالنَّظَـرِ في كلامِهِ وكلامِهِم.

وممّا يَدُلُّ على ذلك ويُقوِّي ما ادَّعَيْناه: تصانيفُه المُفيدةُ الغَزيرةُ في سائرِ الفُنونِ مِنَ العُلوم النَّقليّةِ والعَقليّة.

وأما في روايةِ الحديثِ ومعرفةِ الرِّجالِ وكَثْرةِ الشُّيوخ، فهو ـ كما ترى ـ إمامٌ عظيمٌ ثَبْتٌ ثِقةٌ حُجّة، كالبُخاريِّ ومُسلِم وغيرِهما مِن أصحابِ الصِّحاح والسُّنَن. يدلُّ على ذلك اتّساعُ روايـتِهِ ومُشاركتُه فيها أئمّةَ الحديثِ المشهورين، كما ذكرناهم.

وأما تصانيفُه فتصانيفُ حَسَنةٌ كثيرةُ الفوائد، ولا سيَّما كتابِ «معاني الآثار»، فإنّ الناظِرَ فيه المُنصِفَ إذا تأمَّلَه يَجِدُه راجِحاً على كثيرٍ مِن كُتُبِ الحديثِ المشهورةِ

---

(١) في «مرآة الجنان وعبرة اليقظان» ٢: ٢١١.

(٢) في «طبقات الحفاظ» ص٣٣٩.

المقبولة، ويَظهَرُ له رُجْحانُه بالتأمُّل في كلامِهِ وترتيبه. ولا يَشُكُّ في هذا إلا جاهلٌ أو مُعانِدٌ مُتعصِّب.

وأما رُجْحانُه على نَحْوِ «سُنَنِ أبي داود» و«جامع التِّرمِذيِّ» و«سُنَنِ ابنِ ماجَهْ» ونَحْوِها[1]؛ فظاهِرٌ لا يَشكُّ فيه عاقل، ولا يَرْتابُ فيه إلا جاهل، وذلك لِزيادةِ ما فيه مِن بيانِ وجوهِ الاستِنباطات، وإظهارِ وجوهِ المُعارَضات، وتمييزِ النّواسِخ مِنَ المنسوخات، ونَحْوِ ذلك. فهذه هيَ الأصل، وعليها العُمْدةُ في معرفةِ الحديث، والكتبُ المذكورةُ غيرُ مشحونةٍ بها كما ينبغي، كما ترى ذلك وتُعاينُه.

فإنِ ادَّعى المُدَّعي كونَه مَرْجوحاً بوجودِ بعضِ الضُّعَفاءِ والأسقاطِ في رجاله؛ فيُجابُ بأنّ السُّنَنَ المذكورةَ مَلْأى بمِثل ذلك، بل وقد قيل: إنها لا تخلو عن بعضِ أحاديثَ باطِلةٍ وأحاديثَ موضوعة[2]، وأما الأحاديثُ الضعيفةُ فكثيرةٌ جِدّاً.

وأما «سُنَنُ الدارقطنيِّ» أو «الدارميِّ» أو «البيهقيِّ» ونَحْوِها؛ فلا تُقارِبُ خَطْوَه، ولا تُداني حَقْوَه، ولا هيَ ممّا تجري معَه في الميدان، ولا مما تُعادَلُ معَه في كفَّتَي الميزان.

---

(١) نقل الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٨ : ٢٠٢ عن ابن حزم ما يدلُّ على أنه يجعلُ «معاني الآثار» للطحاويّ في رتبة «سنن أبي داود» و«سنن النسائي». فإذا كان ابنُ حزم على شِدّتِه ومجافاته للحنفية يُقِرُّ بهذا، فلا يكون كلام العينيِّ بعيداً عن الصواب.
ويُمكِنُ القول: إنّ «معاني الآثار» للطحاويّ في رتبة السُّنن الأربعة من حيثُ جَوْدة الأحاديث المُخرَّجة فيها، ولكنَّ السُّننَ الأربعةَ في رتبةٍ أعلى منه من حيثُ تقدُّم طبقة مُصنِّفيها وجَوْدةُ أسانيدها ـ لا سيَّما الكتب الثلاثة دون ابن ماجه ـ ، وكتابَ «معاني الآثار» في رتبةٍ أعلى منها من حيثُ بيان وجوه الاستنباطات والمعارضات.

(٢) لا سيَّما كتاب «السنن» لابن ماجه، فقد وقع فيه من الموضوع عدّةُ أحاديث، وانظر للتفصيل: «الأجوبة الفاضلة» للإمام اللكنويّ ص٦٦ وما بعدها، و«الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» للعلامة محمد عبد الرشيد النعماني ص١٨٧ وما بعدها.

ولم يَظهَرْ رُجْحانُ هذا الكِتاب عندَ كثيرٍ مِنَ الناس؛ لِكونِهِ كَنْزاً مخفياً، ومَعدِناً مَخْبياً، لم يُصادِفْه مَنْ يستخرجُ ما فيه مِنَ العجائب، ولم يَعثُرْ عليه مَنْ يَستَنبِطُ ما فيه مِنَ الغرائب، فلم يَبرَحِ الكُمُونَ والاختِفاء، ولم يَبـرُزْ على مِنَصّةِ الاجتِلاء، حتّى كادَ أنْ تَضيَّفَ شمسُه إلى الأُفول، وبَدْرُه إلى النُّحُول، وذلك لِقُصورِ فَهْم المُتأخِّرين، وتَرْكِهم هذا الكِتاب، واشتِغالِهم بما لا يُفيدُ شيئاً في هذا الباب، معَ استيلاءِ المُخالِفينَ المُتعصِّبة على بِقاع مَنارِه، وتحامُلِ الخصوم المُعادِيةِ على اندِراسِ مَعالِمِهِ وآثاره، ولكنَّ اللهَ يُحقُّ الحقَّ ويُبطِلُ الباطل، حيثُ خَلَقَ أُناساً قاموا بحُقوقِه، وأحيَوْا مَواتَه، وقَضَوْا مِن مَحاسِنِ مَعالِمِهِ ما فاتَه، فظهرَ له الترجُّحُ على أمثالِه، والتفوُّقُ على أشكالِه»[١]. هـ[٢].

وتلك بعضُ ما قالَه أعلامُ العُلماء، في الثناءِ على الطحاويِّ الجديرِ بكُلِّ ثناء[٣].

* * *

---

(١) انظر: «نخب الأفكار» ١: ٧٩-٨١، وسقطت الفقرة الأولى «ولقد أثنى عليه كلُّ مَنْ ذكره ... أصحاب التصانيف» من المطبوع منه، وانظر ما تقدَّم ص١٠ تعليقاً.

(٢) أثبت المُؤلِّف اختصار لفظة «انتهى»: (اهـ) في مواضع، و(هـ) في مواضع أخرى، وكلاهما سائغ، وقد أثبتُّهما على حسب ما وَرَدتا في الأصل.

(٣) وقال ابن تَغْري بَرْدي في «النجوم الزاهرة» ٣: ٢٤٠: «كان إمامَ عصره بلا مُدافعةٍ في الفقه والحديث واختِلافِ العلماء والأحكام واللُّغةِ والنحو، وصنَّف المُصنَّفاتِ الحِسان ...، وكان من كبار فقهاء الحنفية».

نشأةُ الطحاويِّ على مَذهَب خالِه، ثم انتقالُه منه

أبو إبراهيمَ إسماعيلُ بنُ يحيى المُـزَنيُّ أفقَهُ أصحابِ الإمام الشافعيِّ وأحدُّهم ذكاءً، كانَ خالَ الطحاويّ، فأخذ يَتَفقَّهُ عليه في نشأتِه، فكُلَّما تقدَّمَ في الفِقهِ كان يجدُ نفسَه بينَ تَدافُعِ مَدٍّ وجَزْرٍ في التأصيل والتفريع، وبينَ إقدام وإحجام في النَّقْضِ والإبرام، في قديم المسائل وحديثها.

وكانَ لا يجدُ عندَ خالِهِ ما يَشْفي غَلَّتَه في بُحوثِه، فأخذ يَتَرصَّدُ ما يَعمَلُه خالُه في المسائل الخِلافيَّة، فإذا هو كثيرُ المُطالَعةِ لكُتُبِ أبي حنيفة، فينفردُ عن إمامِهِ مُنحازاً إلى رأي أبي حنيفةَ في كثيرٍ من مسائلَ سَجَّلَها في «مُختَصَره».

فأخذ يَطَّلِعُ على المنهج الفِقهيِّ عندَ أهل العِراق، فاجتَذَبَه، حتّى أخذ يَتَفقَّهُ على أحمَدَ بنِ أبي عِمْرانَ القادِمِ مِنَ العِراق[1]، بعدَ أنِ اطَّلَعَ على رَدِّ بكّارِ بنِ قُتَيبةَ

---

(١) شيخ الحنفية بمصر، تفقَّه على أصحاب أبي يوسف، كما في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمريّ ص١٦٥، ثم رحل إلى مصر ووَلِيَ قضاءها مُدّةً بعد بكّار بن قُتَيبة، وكان من بحور العلم، يُوصَفُ بحِفظٍ وذكاءٍ مُفرِط، ولازمَه الطحاويُّ في مصر وتفقَّه به، ومات سنة ٢٨٠، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٣ : ٣٣٥.

قلت: وَلِيَ بكّار قضاء مصر سنة ٢٤٦، وسجنه أحمد بن طولون سنة ٢٥٧، ولم يستطع عَزْلَه، فبقي قاضياً إلى أنْ مات سنة ٢٧٠، وبقيت مصر بعده بلا قاضٍ إلى أن ولّى خُمارَوَيْه ابنُ أحمد بن طولون: محمَّدَ بنَ عبدةَ بن حرب القضاءَ سنة ٢٧٧، كما في «أخبار القضاة» لوكيع ٣: ٢٤١، و«أخبار قضاة مصر» للكنديّ ص١٦٢-١٦٣.

ولم يذكر المُصنِّفون في أخبار القضاة عامّةً كأبي عمر الكنديّ، ولا المُصنِّفون في قضاة =

على كتابِ المُـزَنيّ(١)، فأصبَحَ في عِدادِ المُتخيِّرينَ لهذا المَنهَج، نابِذاً مَنهَجَه القديم(٢).

= مصر خاصّة كابن حجر والسُّيوطيّ: ابنَ أبي عمران في قضاتها، فكأنّه كان يقضي في بعض المسائل في السَّنواتِ السَّبْع التي لم يكن فيها قاضٍ في مصـر، من غير توليةٍ مُرتَّبة. وهذا احتمالٌ قريبٌ جدّاً، ويدلُّ عليه قولُ الذهبيّ الآتي ص٦٠: «كانَ قاضي الدِّيارِ المِصْـريّةِ بعدَ القاضي بكّار»، ولم يتعرَّض له الدكتور عبد المجيد محمود حينما بحث هذه المسألة في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٧٨-٧٩، بل اقتَصَـرَ على إيراد احتمال أن يكونَ ابنُ أبي عمران نابَ في القضاء عن القاضي بكّار قبل سنة ٢٧٠، واستَبعَدَه.

(١) يعني: «المختصـر»، وفيه نَقْلُ مذهب الشافعيّ، فلا يُنافيه قولُ المُؤلِّف في «بلوغ الأماني» ص٩١: «ردَّ على جديده ـ أي: المذهب الجديد للشافعيّ ـ القاضي بكّارٌ بمصـر».
وأشار إلى ردِّ بكّار القاضي على الشافعيّ: الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٦٠١، والسيوطيُّ في «حسن المحاضرة» ١: ٤٦٣.
ونقل ابنُ حجر في «رفع الإصـر» ص١٠٥ عن ابن زولاق في «قضاة مصـر»: «لـمّا رأى بكّارٌ «مختصـر المُـزَنيّ» وما فيه من الرَّدِّ على أبي حنيفة، شَـرَعَ هو في الردِّ على الشافعيّ، فقال لشاهدَيْن من شهوده، اذهبا إلى المُـزَنيِّ فقولا له: سمعتَ الشافعيَّ يقول ما في هذا الكتاب؟ فمَضَيا، وسَمِعا «المختصـرَ» كلَّه من المزنيّ، وسألاه: أسمعتَ الشافعي يقولُ هذا؟ قال: نعم. فعادا إلى بكّار، فأخبراه بذلك، فقال: الآن استقام لنا أن نقول: إنّ الشافعيّ ...، ثم صنَّف الرَّدَّ المذكور».

(٢) وبهذا الانتقال صار الطحاويُّ «أولَ عالم مصـريٍّ يتفقَّه بمذهب أبي حنيفة»، فلم يكن فيها قبلَه حنفيّ إلا من القضاة الوافدين إليها، فهو «المُؤسِّسُ لمدرسة الأحناف في مصر، والمُدافِعُ عن آرائهم، والمُؤيِّدُ لهم بالسُّنّة والنظر، لا عن عصبيّة، ولا عن تقليد، ولكن عن إيمان استقرَّ في قلبه، بعد البحث وطول النظر، وبعد الدراسات المُقارنات للمذاهب»، كما قال الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٣٢. =

فأثار ذلك بعضَ ضجّةٍ حِيكَتْ حولها حكايات، فأسوقُها معَ ما لها وما عليها بمَبلَغ عِلمي، فيختارُ القارئُ ما يراه أقربَ إلى الصِّحّةِ مِن تلك الرِّوايات.

وأشهَرُ تلك الروايات: ما ذكرَه أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ الشافعيُّ في «طبقاتِ الفُقَهاء»[1]، وإليك نصُّه: «انتَهَتْ إلى أبي جعفرٍ ـ الطحاويِّ ـ رياسةُ أصحابِ أبي حنيفةَ بمِصْر، أخذ العِلمَ عن أبي جعفرٍ أحمَدَ بنِ أبي عِمْرانَ وأبي خازمٍ وغيرِهما، وكان شافعيّاً يقرأُ على المُزَنيّ، فقال له يوماً: «واللهِ لا جاءَ مِنكَ شيء»، فغَضِبَ مِن ذلك، وانتَقَلَ إلى ابنِ أبي عِمْران، فلمّا صَنَّفَ «مُختَصَرَه» قال: رَحِمَ اللهُ أبا إبراهيم، لو كانَ حيّاً لكَفَّرَ عن يمينه».

وهذا خَبَرٌ خالٍ عن السَّنَد[2]، و«لا جاء» بصيغةِ الماضي، والحَلِفُ على الماضي غَمُوسٌ أو لَغْوٌ لا يُوجِبُ الكفّارَةَ في مَذهَب المُزَنيّ، و«شيء» بمعنى: شيءٌ يُعتَدُّ به في باب العِلم؛ بقرينةِ المقام. والطحاويُّ أعلى مَقاماً في العِلم مِن أنْ

= ومن المُهِمّ أن يُعرَفَ أنَّ «تحوُّلَ الطحاويِّ إلى مذهب الأحناف في وقتٍ لم يكن لهم فيه رواجٌ بمصر دليلٌ على أنه اعتنَقَه عن مَيْلٍ إليه واقتناع به، وكلُّ كتبه تشيدُ بهذا المذهب»، كما قال الدكتور عبد المجيد أيضاً ص٧٧.

(١) ص١٤٢.

ونقله عن الشيرازيِّ مُصرِّحاً أو غيرَ مصرِّح: ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٩، وابنُ خلِّكان في «وفيات الأعيان» ١: ٧١، والذهبيّ في «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٢٩ و«تذكرة الحفّاظ» ٣: ٢١، والصفديّ في «الوافي بالوفيات» ٨: ٨، وابن كثير في «البداية والنهاية» ١٥: ٧٢، وابن حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢١، واليافعيُّ في «مرآة الجنان» ٢: ٢١١، والداوديُّ في «طبقات المفسِّرين» ١: ٧٥.

(٢) وهو مأخوذٌ من كلام الصَّيْمَريّ [في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٦٨]، يرويه عن أبي بكر محمَّدِ بن موسى الخوارزميّ المتوفى سنة ٤٠٣هـ وهو لم يُدرِك زمنَ الطحاويّ، ولا عزاه إلى مَنْ أدرك، فتكونُ هذه الحكايةُ من الحكاياتِ المُرسَلةِ على عواهِنِها. (ز).

يجهلَ حُكمَ الحَلِفِ على الماضي في المَذهَبَيْن(١)، فيكون معَ الخبر ما يُكذِّبُه.

وأما روايةُ السِّلَفيِّ في «مُعجَم شيوخِه»(٢) عن أحمَدَ بنِ عبدِ المُنعِم الآمِدِيّ، عن مُحمَّدِ بنِ عليِّ الدامَغانيّ، عن القُدُوريّ: «أنّ المُـزَنيَّ قالَ للطحاويِّ يوماً: «واللهِ لا أفلَحْتَ»، فغَضِبَ وانتَقَلَ مِن عِندِه، وتَفَقَّهَ على مَذهَبِ أبي حنيفة ....، وكانَ يقول: رَحِمَ اللهُ أبا إبراهيم، لو كانَ حيّاً ورآني لَكَفَّرَ عن يمينه»؛ فعلى صيغةِ

(١) لا خلافَ بين الحنفية والشافعية في أنّ اليمينَ تنعقدُ على المُستَقبل، وتتعلقُ بها الكفّارة.
وأما اليمينُ على الماضي فتنعقدُ عند الشافعية دون الحنفية، ولها أحوال، لأنه إما أن يكون صادقاً أو كاذباً.
فإن كان صادقاً فلا كفّارة فيها بلا خلافٍ بينهما.
وإن كان كاذباً فإما أن يكونَ عالماً أو جاهلاً، فإن كان عالماً فهي اليمين الغَمُوس، وهي من الكبائر، وتتعلقُ بها الكفّارة عند الشافعية خلافاً للحنفيّة، وإن كان جاهلاً فلا كفّارة فيها عند الحنفيّة، وعند الشافعية قولان في وجوبها.
انظر: «مختصر الطحاوي» ص٣٠٥، و«مختصر اختلاف العلماء للطحاويّ» للجصّاص ٣: ٢٣٥-٢٣٦، و«روضة الطالبين» للنووي ١١: ٣، و«المجموع» له ١٨: ١٣.
وعليه، فالصيغةُ المرويةُ عن المزنيّ: لا كفّارةَ فيها عند الحنفية، وفي وجوب الكفّارة فيها قولان عند الشافعيّة، بحسب ظاهر لفظها.
ثم هاهنا مبحث آخر، وهو أنه هل يُعتبر المعنى اللغويّ للَّفْظ، وهو كونُه على صيغة الماضي هنا، أم يُعتبر معناه العُرْفي، وهو إرادةُ المستقبل، لأنّ «لا جاء» تستعمل بمعنى «لا يجيء»؟
فمذهب الحنفية: اعتبار المعنى العُرْفي للَّفْظ، لأنّ «الأيمان مبنية على العُرف، لا على الحقائق اللغوية»، كما في «الأشباه والنظائر» لابن نجيم (القاعدة ٦) ، ومذهب الشافعية: اعتبار المعنى اللغوي، لأنّ «الأيمان تبنى أولاً على اللغة، ثم على العُرْف»، كما في «الأشباه والنظائر» للسيوطي ص٩٨، وانظر: «روضة الطالبين» للنووي ١١: ٨١. على أنه قد يُنازَعُ في كون المعنى اللغوي لهذا اللفظ على الماضي أصلاً، ويُدَّعى أنّ معناه اللغويّ على المستقبل، والله أعلم.

(٢) «معجم السَّفَر» ص١٤ (١٦).

الماضي أيضاً، فلا يُوجِبُ الحلفُ على الماضي الكفّارةَ في المَذهَبَيْن. على أنّ هذا الخبرَ مقطوع؛ للمَفازةِ بينَ القُدُوريِّ(١) والطحاويّ.

وأما ما ذكرَه ابنُ عَساكِرَ في «تاريخه»(٢) من قوله: «وبلغَني أنّ سببَ تَرْكِهِ لمذهبِ الشافعيِّ: أنه تكلَّمَ يوماً بحَضْرةِ المُزَنيِّ في مسألة، فقال له المُزَنيّ: «والله لا تُفلِحُ أبداً»، فغَضِبَ مِن قولِ المُزَنيّ، وانقطعَ إلى أبي جعفرٍ ابنِ أبي عِمْران، وقالَ بقَوْلِ أبي حنيفة، حتّى صار رأساً فيه. فاجتاز بعدَ ذلك بقَبْرِ المُزَنيّ، فقال: يَرحَمُك اللهُ يا أبا إبراهيم، لو كنتَ حيّاً لَكَفَّرْتَ عن يمينك»؛ فحَلِفٌ على المُستقبَل، لكنَّه كلامٌ لا سَنَدَ له، لأنه مِن بَلاغاتِه، كما ترى.

وقال ابنُ عساكِر(٣): قرأتُ على أبي مُحمَّدٍ السُّلَميّ، عن عبدِ العزيزِ بنِ أحمدَ قال: قرأتُ على أبي الحسينِ عليِّ بنِ موسى بنِ الحسينِ السِّمْسارِ قال: قال لنا أبو سُلَيمانَ ابنُ زَبْرٍ قال: قال لي أبو جعفرٍ الطحاويّ: «أوّلُ مَنْ كتبتُ عنه الحديثَ المُزَنيُّ، وأخذتُ بقَوْلِ الشافعيّ، فلما كانَ بعدَ سِنينَ قَدِمَ أحمَدُ بنُ أبي عِمْرانَ قاضياً على مِصْر، فصَحِبتُه وأخذتُ بقوله، وكانَ يَتَفقَّهُ للكوفيِّين، وتركتُ قوليَ الأوّل، فرأيتُ المُزَنيَّ في المنام وهو يقولُ لي: يا أبا جعفر، اغتَصَبَك أبو جعفر. يا أبا جعفر، اغتَصَبَك أبو جعفر»، وليس في هذا حَلِف.

وقال أبو يَعْلى الخليليُّ في «الإرشاد»(٤): عن مُحمَّدِ بنِ أحمَدَ(٥) الشُّرُوطيّ:

---

(١) أحد أئمة الحنفية، وصاحب المختصر المشهور بـ«الكتاب»، توفي سنة ٤٢٨.

(٢) «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٩.

(٣) في «تاريخه» أيضاً ٥: ٣٦٩. وإسناده صحيح.

(٤) ١: ٤٣١.

(٥) في «الإرشاد»: «أحمد بن محمَّد»، وكذا وقع في «نخب الأفكار» للعينيّ وبعضِ نُسَخ =

«أنه قالَ للطحاويِّ: لِـمَ خالفتَ مَذهَبَ خالِك، واختَـرْتَ مَذهَبَ أبي حنيفة؟ فقال: لأني كنتُ أرى خالي يُديمُ النَّظَـرَ في كُتُبِ أبي حنيفة، فلذلك انتَقَلتُ إليه». هكذا في نَقْلِ البَدْرِ العَيْنيِّ وابنِ خَلِّكان(١).

يعني: فبدأتُ أُديمُ النظرَ فيها، فاجتَذَبَتْني إلى المَذهَب، كما حَمَلَتْ تلك الكتبُ خالي على الانحيازِ إلى أبي حنيفةَ في كثيرٍ من المسائل، كما يَظهَرُ من «مُختَصَـرِ المُـزَنيِّ»، ومُخالفاتِهِ للشافعيِّ فيه في كثيرٍ من المسائل.

وقولُ الطحاويِّ نفسِهِ في سَبَبِ انتِقالِه هو الجديرُ بالتعويل(٢)، وباقي الحكاياتِ لا تخلو مِن مَأخَذٍ سَنَداً ومَتْناً كما سَبَق، فليأخذِ القارئُ بما يطمئنُّ إليه بعدَ الإلمام بأطرافِ هذا الحديث.

ومما يُلاحَظُ هنا: أنّ ابنَ أبي عِمْرانَ الذي يُقالُ: إنّ الطحاويَّ انتَقَلَ إلى مجلِسِه، تارِكاً مَجلِسَ خالِه، إنما وَلِـيَ قضاءَ مِصْـرَ بعدَ القاضي بكّار(٣)، وهو

= «وفيات الأعيان» لابن خلِّكان، ووقع في بعضها كما هنا. والله أعلم.
والخليليُّ (ت ٤٤٦) يرويه عن عبد الله بن محمَّد الحافظ، عنه. وعبد الله بن محمَّد: هو عبد الله بن محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن الفرج القزوينيّ (ت ٣٩٧).

(١) «نخب الأفكار» للعيني ١: ٧٧، و«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان ١: ٧١.
وكذا في «مرآة الجنان» لليافعيّ ٢: ٢٦١، و«طبقات المفسِّرين» للداودي ١: ٧٥، وللأدِرْنَوِيّ ص٦٠.

(٢) لا سيَّما أنّ فيه إشارةً إلى أنّ الانتقال لم يكن فجأة نتيجةً لحادثةٍ معيَّنة، بل كانت له مدَّتُه الزمنيّة، وكان نتيجةً لدراسةٍ عميقة. ولا شكّ أنّ هذا الانتقال كان له مُقدِّماتٌ خاصّة وعامّة، ذكرها الدكتور عبد المجيد محمود في «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٦٤-٧٦.

(٣) قال ابنُ خلِّكان [في «وفيات الأعيان» ١: ٢٧٩]: «كان أحمدُ بنُ طولون يدفعُ إلى القاضي بكّارٍ في العام ألفَ دينار سوى المُقرَّر له، فيتركُها بكّارٌ بخَتْمِها ولا يَتَصـرَّفُ فيها، فلما دعاه =

تُوفِّيَ سنةَ ٢٨٠ هـ بمِصْـر، بعدَ وفاةِ المُـزَنيِّ سنةَ ٢٦٤ هـ بمُدَّةٍ كبيرة[1]، وقد قالَ

= ابنُ طولون لخلع المُوفَّق من ولايةِ العَهْدِ امتنَع، فاعتَقَلَه وطالبَه بحَمْل الذهب، فحَمَلَه إليه بختومه، وكان ثمانيةَ عشـرَ كيساً، وفي كُلِّ كيسٍ ألفَ دينار، فاستَحْا ابنُ طولون عند ذلك من الملأ».

وقال أبو المحاسن [في «النجوم الزاهرة» ٣: ١٩]: «قلت: هذا هو القاضي الذي في الجنّة، رحمه الله».

ولم يُعيَّن قاضٍ بَدَلَه إلى وفاته، اكتِفاءً بنيابةِ محمَّدِ بنِ شاذانَ الجوهريِّ عنه مدّةَ اعتِقالِه.

وترجمةُ بكّار في غاية العظمة، قال الطحاويُّ في «تاريخه الكبير»: «ما تعرَّضَ أحدٌ لبكّارٍ فأفلح»، كما في «طبقات القرشي» [١: ٤٦١ (٣٧٧)]. (ز).

وكان المُقرَّر لبكّار من جهة الخليفة المُتوكِّل ١٦٨ ديناراً في الشهر، كما في «رفع الإصـر» لابن حجر ص١٠٠، وفيه ترجمة وافية له ص٩٨-١٠٧.

(١) وتقدَّم ص٥٣ تعليقاً نقلُ مِثل ذلك عن الذهبيِّ في «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣٥.

وسبق الكلامُ في تولِّي ابن أبي عمران القضاءَ بمصـر ص٥٣ تعليقاً، وترجيحُ كونِهِ تولّاه نيابةً لا أصالةً.

وعليه، فالأظهرُ أنّ انتقالَه من العراق إلى مصـر لم يكن من أجل القضاء، بل كان قبل ذلك بمدّة، ويدلُّ عليه ما جاء في «تاريخ بغداد» ٦: ٣٤٨: أنه «كان قَدِمَ مصـرَ معَ أبي أيوب صاحب خراج مصـر، فأقام بمصـر إلى أن توفي بها سنة ٢٨٠». وأبو أيوب هذا: «هو أحمد ابن محمَّد بن شجاع، عُيِّن على الخراج من قبل المعتمد أيام ابن طولون، وكان ذلك حوالي سنة ٢٦٠»، كما قال الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٦٢.

وذكر الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٢٩ و«تاريخ الإسلام» ٢٤: ٧٨ و«تذكرة الحفّاظ» ٣: ٢١، والصفديُّ في «الوافي بالوفيات» ٨: ٨: أنّ الطحاويَّ «ارتحل إلى الشام في سنة ثمانٍ وستِّين ومئتَيْن، فلقيَ القاضي أبا خازم وتفقَّه عليه»، زاد ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٠: أنه «رجع إلى مصر في سنة تسع وستِّين».

قلت: فيكونُ الطحاويُّ قد عـرَضَ له الانتقالُ إلى مذهـب أبي حنيفة قبل وفـاة المزنيّ =

الذهبيُّ في «تذكرة الحفّاظ» (٣: ٢٩): «وأما ابنُ أبي عِمْرانَ الحنفيُّ[١] فكانَ قاضي الدِّيارِ المِصْـرِيَّةِ بعدَ القاضي بكّار». هـ.

وأبو سُلَيمانَ بنُ زَبْرٍ الحافظُ: مِن كبارِ أصحابِ الطحاويّ، قد حكى مِن لَفْظِهِ ما سَبَقَ ذِكرُه معَ السَّنَدِ إليه، فيكونُ الاعتمادُ على حِكايةِ ابنِ زَبْرٍ والشُّـرُوطيّ؛ لِكَوْنِ قولِـهما مُتلقًّى مِنَ الطحاويِّ مُباشَـرةً، والله أعلم.

والذي حكاه ابنُ حَجَرٍ في «اللِّسان»[٢]: «أنه كانَ أولًا على مَذهَبِ الشافعيّ، ثمَّ تحوَّلَ إلى مَذهَب الحنفيّة، لكائنةٍ جَرَتْ له معَ خالِهِ المُـزَنيّ؛ وذلك أنه كانَ يقرأُ عليه، فمَرَّتْ مسألةٌ دقيقة، فلم يَفهَمْها أبو جعفر، فبالَغَ المُـزَنيُّ في تقريبِها له، فلم يَتَّفِقْ ذلك، فغَضِبَ المُـزَنيُّ مُتضجِّراً، فقال: «والله لا جاء مِنكَ شيء»، فقامَ أبو جعفرٍ مِن عِندِه، وتحوَّلَ إلى أبي جعفرِ ابنِ أبي عِمْران، وكانَ قاضي الدِّيارِ المِصْـرِيّةِ بعدَ القاضي بكّار، فتَفَقَّهَ عندَه ولازَمَه إلى أنْ صار منه ما صار». هـ.

= سنة ٢٦٤، وهو دون الخامسة والعشرين من عُمُره، وبدأ يتلقّاه على القاضي بكّار في حدود سنة ٢٦٥، وكان يُحدِّثُ من السِّجْن حينذاك، وكان الطحاويُّ سمع منه الحديث قبل سجنه سنة ٢٥٧ أيضاً، كما تدلُّ عليه روايةٌ عنه في «رفع الإصر» لابن حجر ص١٠١، ولازم في هذه المُدّة ابنَ أبي عمران من بعد قدومه إلى مصـر سنة ٢٦٠ إلى وفاته سنة ٢٨٠، وارتحل في أثناء ذلك إلى دمشق سنة ٢٦٨، والله أعلم.

(١) أحمدُ بنُ أبي عمران موسى بن عيسى البغداديّ، الإمامُ أبو جعفر، الفقيه قاضي الدِّيار المصـريّة، من أكابر الحنفيّة، تفقَّه على محمَّد بن سماعة، وحَدَّثَ عن عاصم بن عليٍّ وطائفة، وروى الكثير، وهو شيخُ الطحاويّ، مات في المُحرَّم سنة خمس وثمانين ومئتَينِ بمصـر، وثَّقه ابنُ يونس في «تاريخه»، كما في «حُسْن المحاضـرة» للسيوطيّ [١: ٤٦٣]. وله كتاب «الحجج». (ز).

لكنَّ المشهور في وفاته سنة ٢٨٠، كما في «تاريخ بغداد» ٦: ٣٤٨، و«سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣٥.

(٢) ١: ٦٢٠.

ثمّ حكى ما قالَه أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ في «الطبقات» مِن قولٍ يُعزى إلى الطحاويِّ بعدَ تصنيفِهِ «المُختَصَر»: «لو كانَ المُـزَنيُّ حيّاً لَكَفَّرَ عن يمينه»، وقال[1] شَرْحاً لِقولِهِ هذا: «يعني: الذي حَلَفَه أنه لا يجيءُ منه شيء»، فحَوَّلَ الماضي إلى المُستَقبَل كما ترى.

ثمّ قال: «وتَعَقَّبَ هذا بعضُ الأئمّةِ بأنه لا يَلزَمُ المُـزَنيَّ في ذلك كفّارةٌ، لأنه على غَلَبَةِ ظَنِّه. ثم قال: ويُمكِنُ أنْ يُجابَ عن أبي جعفرٍ بأنه أورَدَ ذلك على سبيل المُبالَغة، ولا شكّ أنه تُستَحَبُّ الكفّارةُ في مِثلِ ذلك، ولو لم يُقَلْ بالوجوب، وليس يخفى مِثلُ ذلك على أبي جعفر.

لكنْ قرأتُ بخطِّ المُنذِريّ: أنّ الطحاويَّ إنما قال ذلك كَيْ ما يُعيِّر[2] المُزَنيّ، فأجابَه بعضُ الفُقَهاءِ بأنَ المُـزَنيَّ لا يَلزَمُه الحِنثُ أصلاً، لأنَّ مَنْ تركَ مَذهَبَ أصحابِ الحديث وأخذ بالرأي لم يُفلِح»[3]. هـ. وهذا تَصَـرُّفٌ طريفٌ مِن ابنِ حَجَر، وفيه كثيرٌ من العِبَر.

ومن المعلوم أنّ الغباءَ الفِطْريَّ قلَّما يتحوَّلُ إلى ذكاءٍ بممارسةِ العِلم، وكتبُ الطحاويِّ شهودُ صِدْقٍ على ذكائِهِ الفِطْريّ، ومِثلُه لا يكونُ ممَّن لا يَفهَمُ المسألةَ مَهْما بُولِغَ في تقريبها، كما أنّ المُـزَنيَّ لا يَستَعصي عليه بيانُ مسألةٍ بحيثُ لا يَفهَمُها مِثلُ الطحاويِّ في اتِّقادِ ذِهنِه.

---

(١) يعني: ابن حجر.

(٢) كذا في الأصل، تبعاً للطبعة الهندية من «لسان الميزان»، وهو تحريف، والصواب: «قال ذلك لـمّا مرَّ بقبر المزنيّ»، كما في «لسان الميزان» ١: ٦٢١ بتحقيق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله.

(٣) «لسان الميزان» ١: ٦٢١.

على أنّ المُـزَنيَّ ممَّنْ وَرِثَ رحابةَ الصَّدْرِ والصَّبرَ أمام تلاميذه من إمامِهِ العظيم البالِغ الذكاء، الصابرِ على تعليم مَنْ في فَهْمِهِ بُطْءٌ مِن أصحابه، وقد حكى أبو بكرٍ القَفّالُ المَرْوَزيُّ في «فتاواه»: «أنّ الربيعَ المُرادِيَّ ـ راويةَ المذهب الجديد ـ كانَ بطيءَ الفَهْم، فكرَّرَ عليه الشافعيُّ مسألةً واحدةً أربعينَ مرّةً، فلم يَفهَمْها، وقامَ مِنَ المجلسِ حياءً، فدعاهُ الشافعيُّ في خَلْوةٍ وكرَّر عليه حتّى فهّمه»، كما نقلَه ابنُ السُّبْكيِّ[1]، فمِنَ البعيدِ أنْ لا يَصبِرَ المُـزَنيُّ معَ الطحاويِّ في التعليم، وهو ابنُ أختِه، ويَتَسـرَّعَ في الـحَلِفِ بتلك الصُّورةِ البعيدةِ عن الاتِّزان.

وأما دَعْوى أنهم هُمْ أهلُ الحديثِ دونَ الآخرين؛ فَشَنْشَنةٌ تَعَوَّدْنا أنْ نسمعَها مِن أفواهِ أُناسٍ فَقَدوا سلامةَ التفكير. فلو فكَّروا جيِّداً في مَبلَغ توسُّع أصحابِهم في قياسِ الشَّبَـهِ والمُناسَبةِ[2] وردِّ المُرسَل، معَ التساهُل في قَبولِ الأحاديثِ عن كُلِّ مَنْ هَبَّ ودَبَّ[3]، ....

---

(١) في «طبقات الشافعية» ٢: ١٣٤.

(٢) الشَّبَه: مسلكٌ من مسالك العِلّةِ في باب القياس، وذلك أن يتردَّدَ الفرعُ بين أصلَيْن يُشبِهُ أحدَهما في ثلاثة أوصاف، ويُشبِهُ الآخرَ في وصفَيْن، فيُرَدُّ إلى أشبَهِ الأصلَيْن به. ومثالُه: الوضوء يُشبِهُ التيمُّم في إيجاب النيّة من جهة أنه طهارة عن حدَث، ويُشبِهُ إزالةَ النجاسة في أنه طهارة بمائع، فيُلحَقُ بما هو أشبَهُ به. كما في «اللمع» للشيرازي ص١٠٠، وأكثرُ الشافعية على حُجِّيَّته. انظر: «البحر المحيط» للزركشي ٥: ٢٣٠، و«تيسير التحرير» لأمير بادشاه ٤: ٥٤، وغيرهما من كتب أصول الفقه، و«نبراس العقول» للشيخ عيسى منُّون ص٣٣٠-٣٥٢.

والمناسبة: مسلكٌ آخرُ من مسالك العلّة، ويُعبَّر عنها أيضاً بالإخالة والمصلحة والاستدلال ورعاية المقاصد، ويرى الحنفيةُ أنّ العِلّةَ لا بُدَّ أن تكون مُؤثِّرة، أما الشافعية فيكتفون بكونها مناسبة. وانظر التفصيل في «البحر المحيط» ٥: ٢٠٦، و«تيسير التحرير» ٣: ٣٢٤ و٤: ٣٨-٥٤، وغيرهما من كتب الأصول، و«نبراس العقول» ص٢٦٦-٣٢٩.

(٣) ذكر نحوَ هذا الاستِدلالِ شمسُ الأئمة السَّـرَخسيُّ في «أصوله» ٢: ١١٣، وفخرُ الإسلام =

ودَرَسُوا جيِّداً «مُسنَد» أبي العبّاس الأصَمّ[١]؛ لأقلعوا عن ادِّعاءِ أنهم هُمُ الذين يأخذون بالسُّنّةِ دونَ سائرِ الطوائفِ مِن فُقَهاءِ هذه الأُمّة.

وليسَ بينَ طوائفِ أهلِ السُّنّةِ مَنْ لا يَتَّخِذُ الحديثَ ثانيَ أصولِ الاستِنباط، لكنْ بعدَ تَصْفيـتِهِ بمِصفاةِ النَّقْدِ القَويم مَتْناً وسَنَداً، لا بالاستِرسالِ في قَبولِ مَرْويّاتِ النَّقَلة، مِن غيرِ بَحْثٍ ولا تنقيبٍ عن كُلِّ ما وَرَدَ في البحثِ الموضوع على مَشرَحةِ التمحيص[٢]. واللهُ وليُّ الهداية.

* * *

= البزدويُّ في «أصوله» (٣: ٢٢٣ مع «كشف الأسرار»)، والخوارزميُّ في «جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة» ١ : ٤٢. وانظر: «الرفع والتكميل» للكنويّ ص٧٦.

(١) وهو «مسند الشافعيّ»، جمعَه الأصمّ من مرويات الشافعيّ في كتبه، كما تقدَّم ص١٣.

(٢) أفاض المُؤلِّفُ رحمه الله في تبرئة الحنفيّة من الرأي المذموم وتقديمه على الحديث في عدّة كتب، منها: «تأنيب الخطيب» ص٩٩-١٠٠ = ٢٠٧-٢٠٩، ومقدِّمة «نصب الراية» المُسمّاة «فقه أهل العراق وحديثهم» (ص١٤-٢٥ بعناية الأستاذ عبد الفتاح أبو غدّة، أو ص٢٨٥-٢٩٠ من «مُقدِّمات الإمام الكوثريّ»).

كما توسَّع في بحث ذلك تطبيقياً في كتابه «النكت الطريفة في التحدُّث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة»، وقد تشرَّفتُ بخدمته والتعليق عليه، وصدر سنة ١٤٣٦ بحمد الله تعالى.

سَعَةُ دائرةِ روايةِ الطحاويِّ عن شيوخِ عَصْرِه

مَنِ اطَّلَعَ على تراجم شيوخ الطحاويِّ عَلِمَ أنّ بينَهم مِصْرِيِّينَ ومغاربةً ويمنيِّينَ وبَصْرِيِّينَ وكوفيِّينَ وحِجازيِّينَ وشاميِّينَ وخراسانيِّينَ ومن سائر الأقطار، فتلقّى منهم ما عندَهم مِنَ الأخبارِ والآثار.

وقد تنقَّلَ في البُلدانِ المِصْريّةِ وغيرِ المِصريّةِ لِتَحَمُّلِ ما عِندَ شيوخ الرِّوايةِ فيها مِنَ الحديثِ وسائرِ العلوم، وكان شديدَ المُلازمةِ لكُلِّ قادِمٍ إلى مِصرَ مِنْ أهل العِلم مِن شتّى الأقطار، حتّى جمعَ إلى عِلمِهِ ما عندَهم من العلوم، وسمعَ مِن أصحابِ ابنِ عُيَينةَ وابنِ وَهْبٍ وهذه الطبقة، وخرجَ إلى الشام، فسَمِعَ ببَيْتِ المَقدِسِ وغزّةَ وعَسْقَلان، وتَفَقَّهَ بدمشقَ على القاضي أبي خازم عبدِ الحميد[(١)]، كما تفقّهَ بمِصرَ على ابنِ أبي عِمرانَ وبكّارِ بنِ قُتيبة.

وكان يتردَّدُ إلى القُضاةِ الواردينَ إلى مِصرَ يَسْتَقي ما عندَهم مِنَ العلوم، حتّى أصبَحَ واحِدَ عَصْرِه في تحقيقِ المسائل، وتدقيقِ الدلائل، بحيثُ يَرحَلُ إليه أهلُ العِلم مِن شتّى الأقطار، لِيَستَمتِعُوا بغزيرِ علومِه، على اختِلافِ مسالِكِهم ومذاهبِهم، وكانوا يَتَعجّبون جِداً مِن سَعَةِ دائرةِ استبحارِه في شتّى العلوم.

---

(١) وكانت رحلتُه إلى الشام سنة ٢٦٨، كما سلف ص٥٩ تعليقاً، ورجع إلى مصر سنة ٢٦٩، كما في «لسان الميزان» ١: ٦٢٠. وانظر سببَ هذه الرحلة والدافعَ إليها فيما نقله الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث» ص٨١-٨٢ عن «سيرة أحمد بن طولون» للبلويّ، إلا أن البلوي متهم.

قال ابنُ زُولاقٍ في «قُضاةِ مِصْر»: حدَّثني عبدُ الله بنُ عُمَرَ الفقيه، سَمِعتُ أبا جعفرٍ الطحاويَّ يقول: «كانَ لمُحمَّدِ بنِ عَبْدَةَ القاضي مجلسٌ للفِقهِ عَشِيَّةَ الخميس، يحضرُه الفُقَهاءُ وأصحابُ الحديث، فإذا فَرَغَ وصَلّى المغربَ انصرفَ الناس، ولم يَبْقَ أحدٌ إلا مَنْ تكونُ له حاجةٌ فيَجلِس.

ففي ليلةٍ رأينا إلى جَنْبِ القاضي شيخاً عليه عمامةٌ طويلة، وله لِحْيةٌ حَسَنة، لا نَعرِفُه. فلمّا فَرَغَ المجلسُ وصَلّى القاضي التَفَتَ فقال: يَتأَخَّرُ أبو سعيد ـ يعني: الفاريابيّ[1] ـ وأبو جعفر.

وانصَرَفَ الناس، ثم قامَ يَركَع، فلما فَرَغَ استَنَدَ ونُصِبَتْ بينَ يَدَيْه الشُّموع، ثم قال: خُذُوا في شيء، فقال ذلك الشيخ: أيشٍ روى أبو عُبَيدةَ بنُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ عن أُمِّه عن أبيه؟ فلم يَقُلْ أبو سعيدٍ الفاريابيُّ شيئاً، فقُلتُ أنا: حدَّثنا بكّارُ بنُ قُتيبة، ثنا أبو أحمد، ثنا سُفيان، عن عبدِ الأعلى التَّغْلَبيِّ، عن أبي عُبَيدةَ بنِ عبدِ الله، عن أُمِّه، عن أبيه: أنّ رسولَ الله صَلّى الله عليه وآلِهِ وسَلَّمَ قال: «إنّ اللهَ لَيَغارُ للمُؤمِن، فليَغَرْ»[2].

قال: فقال لي ذلك الشيخ: أتدري ما تتكلّمُ به؟ فقلت: أيشِ الخبر؟ فقال لي: رأيتُكَ العَشِيَّةَ معَ الفُقَهاءِ في مَيْدانِهم، ورأيتُكَ الساعةَ في أصحابِ الحديثِ في مَيْدانِهم، وقَلَّ مَنْ يجمعُ ما بينَ الحالتَيْن. فقُلتُ: هذا مِن فَضْلِ الله وإنعامِه.

فأُعجِبَ القاضي في وَصْفِهِ لي، ثمّ أخَذْنا في المُذاكَرة»[3]. اهـ.

---

(١) في الأصل: «الفارابي»، وهو خطأ مطبعي، فهو على الصواب في «لسان الميزان» ١: ٢٧٨ من الطبعة الهندية ـ وهي التي ينقل عنها المؤلف ـ أو ١: ٦٢٤ من تحقيق الشيخ عبد الفتاح، والفارابي والفريابي نسبتان متغايرتان، كما في الأنساب للسمعاني ١٠: ١١٦ و٢٠٥، وسيأتي قريباً بنسبة (الفريابي)، وهي عين نسبة (الفاريابي)، كما في الأنساب ١٠: ٢٠٥ أيضاً.

(٢) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥٠٨٧)، والطبراني في «الأوسط» (١٠٦٨)، والقُضاعيّ في «مسند الشهاب» (١٠٩١) و(١٠٩٢) من طريق سفيان الثوريّ، به.

(٣) نقله ابن حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٤-٦٢٥.

وأبو سعيد هذا: هو مُحمَّدُ بنُ عُقَيلٍ الفِرْيابيّ[١]، يُعَدُّ في كبارِ فُقَهاءِ الشافعيّة، مِن أصحابِ المُزَنيّ، ولم يكنْ يَسَعُه غيرُ السُّكوتِ أمام الطحاويِّ المُستَبحِرِ في العُلوم.

وبهذا العِلم الواسِع تمكّنَ مِن تأليفِ كُتُبٍ لا نَظيرَ لها بينَ مُؤلَّفاتِ أهلِ عَصْرِه.

وكانَ الحاملُ له على استِجماع الرِّواياتِ ما لَمَسَ في مَنهَجِهِ الجديدِ[٢] مِنَ الحاجةِ الماسّةِ في استِعراضِ جميع ما وَرَدَ في كُلِّ موضوع فِقهيّ؛ مِن خَبَرٍ مرفوع أو موقوفٍ أو مُرسَلٍ أو أثرٍ مِنَ السَّلَفِ أو رأيٍ منهم، بأسانيدَ مختلفةِ المَراتِب، ليُستَخلَصَ مِن بينها الحقُّ الصُّراح، لأنّ مَنْ قصَّرَ في جَمْع الرِّواياتِ واكتفى بخَبَرٍ يَعُدُّه صحيحاً، لا يكونُ وفّى العِلمَ حقَّه، لأنّ الرِّواياتِ تختلفُ زيادةً ونَقْصاً، ومحافظةً على الأصل وروايةً بالمعنى، واختِصاراً، فلا تحصلُ طمأنينةٌ في قَلْبِ الباحِثِ إلا باستِعراضِ جميعِها معَ آراءِ فُقَهاءِ الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم، فيُتمكَّنُ بذلك من رَدِّ المردودِ وتأييدِ المقبول.

وهذا ما فَعَلَه الطحاويُّ في كُتُبه، وقد أهَّلَه عِلمُه الواسِعُ لحَمْل هذه الأعباءِ المُضنيةِ بمَقدرةٍ فائقة، أثارت نفوسَ بعضِ المُخالِفين، فتَقَوّلوا عليه، فازدادَ رِفْعةً عندَ الله وعندَ الناس.

ولولا هذه الهِمّةُ القَعْساءُ عندَه لكانَ في إمكانِهِ أنْ يكتفيَ بكتابٍ مِن كُتُبِ الصِّحاح أو السُّنَن، فيَعكفَ عليه وحدَه، ظانّاً أنه هو العِلمُ كلُّه، لكنَّ مواهبَه أبَتْ إلا هذا الاعتِلاء، ذلك فَضْلُ الله يُؤتيه مَنْ يشاء.

وزيادةً على هذا، له مَنهَجٌ حكيمٌ في ترجيح الرِّواياتِ بعضِها على بعض،

---

(١) توفي سنة ٢٨٥. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ٢: ٢٤٣-٢٤٥.

(٢) وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه.

مِن غيرِ اكتِفاءٍ بنَقْدِ رجالِ الأسانيدِ فقط، وهو دراسةُ الأحكام المنصوصةِ وتبيينُ الأُسُسِ الجامِعةِ لشتّى الفُروع مِن ذلك. فإذا شذَّ الحكمُ المفهومُ مِن روايةِ راوٍ عن نظائره في الشَّـرْع، يعدُّ ذلك عِلّةً قادِحةً في قبولِ الخبر، لأنّ الأصلَ الجامعَ لشتّى الفُروع والنظائرِ في حُكم المُتواتِر، وانفرادَ راوٍ بحُكم مُخالِفٍ لذلك لا يَرفَعُه إلى درجةِ الاعتِدادِ به، معَ هذه المُخالَفةِ الصارخة.

وهو أجادَ تطبيقَ هذه القاعِدةِ الحكيمةِ في كُتُبِه جِدَّ الإجادة، وليس هذا ترجيحاً لخبرٍ على خبرٍ بمُوافَقةِ القياسِ كما ظُنّ، على ما شـرحتُ ذلك في «الإشفاق»[١] وغيره[٢].

ولم يَكتَفِ بمُجرَّدِ نَقْدِ الرِّجال، عِلْماً منه بمَبلَغ اختِلافِ النُّقّاد، حتّى في أشهَرِ مشهوري حَمَلةِ الآثار، ولذا وَجَدَ النُّظّارُ مِنَ المُتكلِّمينَ من غيرِ أهل السُّنّةِ ما يَتَّخِذُونَه وسيلةً إلى إعلال رواياتِهم في كتبِ أمثالِ الكرابيسيِّ وابنِ أبي خَيثَمةَ وابنِ مَعينٍ وابنِ المَدينيِّ وغيرِهم، مِمّنْ أطلَقُوا لسانَ النَّقْدِ في كثيرٍ مِنَ الأجِلّة، كما يَظهَرُ مِن كتابِ أبي القاسِم الكَعْبيِّ[٣] ....

(١) ص١٤ و٤٠-٤١.

(٢) وانظر أيضاً ما سيأتي ص٦٨ و٧٩ و٨٢.

(٣) العلامةُ شيخ المعتزلة عبد الله بن أحمد بن محمود البلخيّ ثم البغداديّ، له مُصنَّفات منها: «المقالات» و«التفسير الكبير» و«الجدل»، مات سنة ٣٢٧ أو ٣٢٩. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٣١٣ و١٥: ٢٥٥.

وقال ابنُ حجر في «لسان الميزان» ٤: ٤٢٩ (٤١٤٩): «اشتمل كتابُه في المُحدِّثين على الغضِّ من أكابرهم، وتتبُّع مثالبهم، سواء كان ذلك عن صِحّةٍ أم لا، وسواء كان ذلك قادحاً أم غيرَ قادح، حتى إنه سَـرَدَ كتابَ الكرابيسيِّ في المُدلِّسين، فأوهَمَ أنّ التدليسَ بأنواعه عَيْبٌ عظيم. وحَسْبُكَ ممَّن يذكرُ شعبةَ فيمَنْ يُعَدُّ كثيرَ الخطأ، وعَقَدَ باباً أورَدَ فيه مما يروونه مما ليس له معنى بزَعْمِه، وباباً فيما يروونه متناقضاً لسوءِ فهمه».

وكتابِ الصاحبِ ابنِ عبّادٍ[١] في ذلك.

فالطحاويُّ لم يَكتَفِ بهذا النَّقْدِ القابِلِ للمُعارَضة، بل سَلَكَ مَنهَجاً تخيَّرَه أصحابُنا، وسار سَيْرَهُم فيه، وهو عَدَمُ إهمال ناحيةِ موافقةِ حُكم الخبرِ لنظائره أو مخالفتِهِ لها. وهذه طريقةٌ بديعةٌ تركَها المُتأخِّرون، وهي محفوظةٌ بجِدّتِها في كُتُبِ الطحاويّ وبرَوْعَتِها، ويَرْعاها في بحوثِه بحيثُ لو تَتبَّعَها المُتفقّهُ نَمَتْ مَلَكتُه، وانكَشفَتْ مَواهِبُه.

وليسَ ذلك مِن جَهْلِهِ بأحوالِ الرِّجال، بل كانَ ما قالَه أصحابُ الشأنِ في رجالِ الرِّوايةِ على طرفِ لِسانِه. ومَبلَغُ سَعةِ عِلمِه في الرجالِ يَظهَرُ عندَ كلامِهِ في الأحاديثِ المُتعارضةِ في كُتُبه، وكتابُه الكبيرُ في تاريخ الرجال موضعُ ثناءِ أهل العِلم، وإنْ لم نَطَّلِعْ عليه، لكنْ رأينا كثيراً مِنَ النُّقولِ عنه في كُتُبِ أهل الشأن، مما يَدُلُّ على زاخِرِ عِلمِه في هذا الباب.

وليسَ ترجيحُه لروايةٍ على أُخرى ـ لموافقةِ إحداهما للأصول الجامعة دون الأُخرى ـ مِن قَبيلِ الترجيح بمُوافَقةِ القياس، بل رَدٌّ لِـمَا لا نظيرَ له في الشَّرْع بالشُّذوذ، وهو أَخْذٌ بأقوى الحُجَج.

ولا يُهمِلُ الكلامَ في الرجالِ أصلاً، كما تجدُ مِصْداقَ ذلك في «معاني الآثار» و«مُشكِلِ الآثار» وغيرهما مِن مُؤلَّفاتِهِ الخالِدة. ومَنْ زعمَ خِلافَ ذلك فقد قصَّرَ في التنقيب، ورمى بدائِهِ غيرَه، واللهُ المُستَعان.

---

(١) العلامة الوزير أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد بن عباس الطالقانيّ، وزير المَلِكِ المُؤيَّد بُوَيْه، له مُصنَّفات منها: «المحيط» في اللغة و«الإمامة»، وكان شيعياً معتزلياً داعيةً، يُقال: إنه ذُكِرَ له البخاريّ فقال: ومَن البخاري؟ حشويّ لا يُعوَّلُ عليه! مات سنة ٣٨٥. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٥١١-٥١٤، و«لسان الميزان» ٢: ١٣٧-١٤١ (١١٨٦).

بعضُ أنباءِ الطحاويِّ لدى القُضاةِ والحكّام

ذكرَ ابنُ زُولاق: «أنّ الطحاويَّ أرادَ مُقاسَمةَ عمِّه في الرَّبْع[١] الذي بينَهما، فحكمَ له القاضي بالقِسْمة، وأرسَلَ إليه بمالٍ يَستَعينُ به في ذلك، ووافقَ ذلك إملاكاً[٢] في مجلسِ أحمَدَ بنِ طُولون[٣]، فحَضَرَه أبو جعفرٍ الطحاويّ، وقرأ الكتابَ وعَقَدَ النكاح، فخرجَ خادمٌ بصِينيّةٍ فيها مئةُ دينارٍ وطِيبٌ، فقال: كُمّ القاضي، فقال القاضي: كُمّ أبي جعفر. فألقاها في كُمِّه، ثمّ خرجَ إلى الشُّهود، وكانوا عشرةً بعشرِ صَوانٍ، والقاضي يقول: كُمّ أبي جعفر. ثم خَرَجَتْ صِينيّةُ أبي جعفر، فانصَرَفَ أبو جعفرٍ في ذلك اليوم بألفٍ ومئتَيْ دينارٍ سِوى الطِّيب»[٤].

قالَ ابنُ زُولاق: حدَّثني عبدُ الله بنُ عثمانَ قال: سَمِعتُ أبا جعفرٍ الطحاويَّ يقول: «كانت لأبي الجيش بنِ أحمَدَ بنِ طُولُونَ أميرِ مِصْرَ شهادةٌ، فحَضَرَ الشُّهود، وكان كُلَّما كتبَ شاهِدٌ شهادتَه قرأها الأميرُ والقاضي، وكان كلُّ شاهِدٍ يكتب: «أشهَدَني الأميرُ أبو الجيش بنُ أحمدَ بنِ طولونَ مَوْلى أمير المؤمنين». قال

---

(١) في الأصل: «الربع»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من «لسان الميزان»، والرَّبع: بكسر الراء وفتحِها، هو المرتفعُ من الأرض، كما في «القاموس» (ربع).

(٢) أي: عقدَ زواج.

(٣) أبو العبّاس، الأمير، وَلِيَ الديار المصرية سنة ٣٥٤، وكان بطلاً شجاعاً مِقْداماً مَهيباً سائساً مِن دُهاةِ الملوك، وكان يرجعُ إلى عَدْلٍ وبَذْل، لكنَّه جبّار سفّاك للدماء، مات سنة ٢٧٠. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٩٥-٩٦.

(٤) نقله ابن حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٥.

أبو جعفر: فلمّا شَهِدتُ أنا كتبتُ: «أشهَدُ على إقرارِ الأميرِ أبي الجيش بنِ أحمدَ بنِ طولونَ مَوْلى أميرِ المُؤمنين ـ أطالَ اللهُ بقاءَه، وأدامَ عِزَّه وعُلُوَّه ـ بجميع ما في هذا الكِتاب». فلما قرأه الأميرُ قال للقاضي: مَنْ هذا؟ قال: هذا كاتِبي. فقال: أبو مَنْ؟ قال: أبو جعفر. فقال: وأنتَ يا أبا جعفر، فأطالَ اللهُ بقاءَك، وأدامَ عِزَّك. قال: فقُمْتُ بسَبَبِ ذلك محسوداً مِنَ الجماعة».

قال ابنُ زُولاق: «فلم يَزَلْ مُحمَّدُ بنُ عَبْدةَ وأصحابُه (يَسْعَون)[١]، فأغرَوْا به نائبَ هارونَ بنِ أبي الجيش، فاعتَقَلَ أبا جعفرٍ الطحاويَّ بسَبَبِ اعتبارِ الأوقاف»[٢].

قال ابنُ زولاق: وسَمِعتُ أبا الحسنِ عليَّ بنَ أبي جعفرٍ الطحاويَّ يقول: سَمِعتُ أبي يقول، وذكرَ فَضْلَ أبي عُبَيد بنِ حَرْبويه[٣] وفِقهَه، فقال: «كان يُذاكِرُني

---

(١) زيادة من المُؤلِّف رحمه الله، وهو ينقلُ عن الطبعة الهندية من «لسان الميزان» ١: ٢٨٠، ووقع فيها بياض في هذا الموضع، وكتبَ مُصحِّحُها: «لعلّه: يحسدونه»، وقدَّره المؤلفُ بما تراه.

لكنْ جاءت العبارة في تحقيق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله ١: ٦٢٦: «فلم يزل محمَّدُ بنُ عَبْدةَ على القضاء بمصر، إلى أن قُتِلَ أبو الجيش، فانحرفَ أهلُ البلد عن محمَّد بن عَبْدة وعن أصحابه، فأغرَوْا بهم نائبَ هارون ...» إلخ. فهذا يُفيدُ أنّ اعتِقالَ الطحاويّ لم يكن بسبب سعاية محمَّد بن عبدة وأصحابه، بل بسبب التضييق عليهم وكونِهِ معدوداً فيهم.

وهذا هو الصواب، فقد ذكر القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٣: ٢٤٢ (١٣٩٢) أنّ الطحاويَّ كان كاتباً لمُحمَّد بن عَبْدة في قضائه، ونقله العينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٧٧ عن القُضاعيّ في كتاب «الخطط»، وذكر الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٣٠ أنّ الطحاويَّ «ناب في القضاء عن أبي عبيد الله محمَّد بن عبدة قاضي مصر سنة بضع وسبعين ومئتَين»، فهذا يدلُّ على حُسْن صِلةٍ كانت بينهما، وستأتي قريباً عِدّةُ أخبار تدلُّ على ذلك أيضاً.

(٢) نقله ابن حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٥-٦٢٦.

(٣) العلامة قاضي القضاة عليّ بن الحسين بن حرب البغداديّ، وَلِيَ قضاء مصر سنة ٢٩٣، =

بالمسائل، فأجَبْتُه يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قولُ أبي حنيفة! فقُلتُ له: أيُّها القاضي، أوَكُلُّ ما قالَه أبو حنيفةَ أقولُ به؟ فقال: ما ظننتُك إلا مُقلِّداً، فقُلتُ له: وهل يُقلِّدُ إلا عَصَبيّ؟ فقال لي: أو غبيّ. قال: فطارت هذه الكلمةُ بمِصْرَ حتّى صارت مَثَلاً وحَفِظَها الناس»[١].

قال: «وكانَ الشُّهودُ يَنفَسُون[٢] على أبي جعفرٍ بالشهادة، لئلّا يجتمعَ له رياسةُ العِلم وقبولُ الشهادة، فلم يَزَلْ أبو عُبَيدٍ في سنةِ ٣٠٦ هـ حتّى عَدَّلَه بشهادةِ أبي القاسم مأمونٍ ومُحمَّدِ بنِ موسى سِقْلاب، فقَبِلَه وقَدَّمَه. وكانَ أكثرُ الشُّهودِ في تلك السَّنةِ قد حَجُّوا وجاوروا بمكّة، فتَمَّ لأبي عُبَيدٍ ما أرادَ مِن تَعْديله[٣].

وكانَ لأبي عُبَيد في كُلِّ عَشِيّةٍ مجلسٌ لواحدٍ مِنَ الفُضَلاءِ يُذاكِرُه، وقد قَسَمَ أيامَ الأُسبوعِ عليهم، منها عَشِيّةٌ لأبي جعفر، فقالَ له في بعضِ كلامِه ما بَلَغَه عن أُمَناءِ القاضي، وحَضَّهُ على محاسبتِهم. فقال القاضي أبو عُبَيد: كانَ إسماعيلُ بنُ إسحاقَ[٤] لا يُحاسِبُهم. فقال أبو جعفر: قد كانَ القاضي بكّارٌ يُحاسِبُهم. فقال القاضي أبو عُبَيد: كان إسماعيل ...، وقال (أبو جعفر)[٥]: قد حاسَبَ رسولُ الله

= ومات سنة ٣١٩، وقد تقدَّم ذكرُه في أصحاب الطحاويّ ص٤٥.

(١) نقله ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٦.

(٢) أي: يحسدون.

(٣) انظر نبذةً عن هذا المنصب في كتاب «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» للدكتور عبد المجيد محمود ص٨٥-٩٠، و«الإمام أبو جعفر الطحاويّ» للدكتور عبد الله نذير ص٢٤٤-٢٤٥.

(٤) القاضي الفقيه المالكيّ، تقدَّم التعريف به ص٤٣ تعليقاً.

(٥) ورد بياض في هذا الموضع من الطبعة الهندية من «لسان الميزان» ١: ٢٨٠، فأصلحه المُؤلِّفُ بما ترى، والنصُّ بتمامه كما في «لسان الميزان» ١: ٦٢٧: «كان إسماعيلُ =

صَلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ أُمَناءَه، وذكرَ له قِصّةَ ابنِ الأُتبِيّةِ(١).

فلمّا بَلَغَ ذلك الأُمَناءَ لم يَزالوا حتّى أوقَعُوا بينَ أبي عُبَيدٍ وأبي جعفر، وتَغيَّرَ كُلٌّ منهما للآخر، وكانَ ذلك قُرْبَ صَرْفِ أبي عُبَيدٍ عن القضاء».

قال: «فلمّا صُرِفَ أبو عُبَيدٍ عن القضاء، أرسَلَ الذي وَلِيَ بعدَه إلى أبي جعفرٍ بكتابِ عَزْلِه».

قال: فحَدَّثَني عليُّ بنُ أبي جعفر قال: «ذهبتُ إلى أبي فهَنَّأْتُه، قال لي أبي: ويحك! أهذه تهنئة؟ هذه ـ والله ـ تَعْزِية، مَنْ أُذاكِرُ بعدَه؟ أو: مَنْ أُجالِس؟»(٢).

قال ابنُ زولاق: «ولـمّا تَوَلّى عبدُ الرحمنِ بنُ إسحاقَ الجوهريُّ القضاءَ بمِصْـرَ(٣) كان يَركَبُ بعدَ أبي جعفر، ويَنزِلُ بعدَه، فقيلَ له في ذلك، فقال: هذا

= ابنُ إسحاق لا يُحاسِبُهم، فقال له أبو جعفر: أقول: كان القاضي بكّار، ويقولُ لي: كان إسماعيل! قد حاسَبَ رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلّم ...» إلخ.

(١) بالهمزة روايةً، والمشهورُ باللام، بضمٍّ فسكون، وقيل: بفتحتَيْن. وبنو لُتْب: من الأزد. وحديثُ ابنِ اللُّتْبيّة عبدِ الله في استعمالِهِ على صَدَقاتِ بني سُلَيم وبني ذِبْيان: في «صحيح البخاريّ» في الجمعة [(٩٢٥) مختصراً] والزكاة [١٥٠٠] والحِيَل [٦٩٧٩] والأحكام [(٧١٧٤) و(٧١٩٧)]. (ز).

قلت: وفي الهبة (٢٥٩٧)، والأيمان (٦٦٣٦)، وأخرجه مسلم (١٨٣٢)، جميعاً من حديث أبي حميد الساعديّ.

(٢) نقله ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٦-٦٢٧.

(٣) في أواخر سنة ٣١٣، نيابةً عن هارون بن إبراهيم بن حماد الذي كان مقيماً ببغداد، ومكث فيه سنةً وشهرَيْن، وتوفي سنة ٣٢٠. انظر: «أخبار قضاة مصر» للكنديّ ص١٦٥-١٦٦، و«سير أعلام النبلاء» ١٤: ٥٤١، و«رفع الإصر» ص٢١٢-٢١٣.

وقد تقدَّم ذِكرُ الجوهريّ في أصحاب الطحاويّ ص٤٤.

واجب، لأنه عالِمُنا وقُدْوتُنا، وهو أَسَنُّ مِنِّي بإحدى عشرةَ سنة[1]، ولو كانت إحدى عشرةَ ساعةً لكانَ القضاءُ أقلَّ مِن أنْ أفتَخِرَ به على أبي جعفر.

ولـمّا وَلِـيَ أبو مُحمَّدٍ عبدُ الله بنُ زَبْرٍ قضاءَ مصـر[2]، وحضـرَ عندَه أبو جعفرٍ الطحاويّ، فشَهِدَ عندَه؛ أكرَمَه غايةَ الإكرام، وسأله عن حديثٍ ذكَرَ أنه كتبَه عن رجلٍ عنه مِن ثلاثينَ سنةً، فأملاه عليه»[3].

وقال: وحدَّثني الحسينُ بنُ عبدِ الله القُرَشيُّ قال: «وكان أبو عثمانَ أحمَدُ بنُ إبراهيمَ بنِ حمّادٍ في ولايتِهِ القضاءَ[4] بمِصْـرَ يُلازِمُ أبا جعفرٍ الطحاويَّ، يَسمَعُ

---

(١) واستَدَلَّ الدكتور عبد المجيد محمود بهذه العبارة على ترجيح سنة ٢٣٩ على سنة ٢٢٩ في تاريخ مولد الطحاويّ ـ وقد سبق بيانُ الاختلاف فيه ص٦-٨ ـ لأن الجوهريّ ولد سنة ٢٥٠.

قلت: لكنْ نقل هذه الحكاية الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٥٤١ بلفظ: «هو أسنُّ مني، والقضاء أقلُّ من أن أفخرَ به»، فيحتمل أنْ يكونَ قولُه: «بإحدى عشرة سنة» زيادةً من أحد النَّقَلة، ويحتمل أنَّ الذهبيَّ اختصـرها، وهو الأظهر.

وعليه، فيُستأنَسُ بها في الترجيح، والله أعلم.

(٢) سنة ٣١٧، فمكث فيه ستّة أشهر، ثم عُزِلَ، ثم أُعيدَ إليه ثانيةً سنة ٣٢٠، فمكث فيه نحواً من أحدَ عشـرَ شهراً، وعُزِلَ سنة ٣٢١. وهاتان الولايتان كانتا في حياة الطحاويّ، وقد وَلِـيَ ابنُ زبرٍ القضاء ولايتَيْن أُخرَيَيْن بعد وفاة الطحاويّ، ومات سنة ٣٢٩. انظر: «أخبار قضاة مصر» للكنديّ ص١٦٦ و١٦٨، و«رفع الإصـر» لابن حجر ص١٧٥-١٨٠.

وقد تقدَّم ذِكرُ ابنُ زبرٍ في أصحاب الطحاويّ ص٤٤.

(٣) نقله ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٨، وفي «رفع الإصـر» ص١٧٨ و٢١٣.

(٤) تولّاه سنة ٣١٤، ومكث فيه سنتَيْن وتسعةَ أشهر إلى آخر سنة ٣١٦، ثم أُعيدَ إليه ثانية بعد ستّة أشهر سنة ٣١٧، ومكث فيه سنتَيْن وتسعةَ أشهر أيضاً إلى سنة ٣٢٠، ثم أُعيدَ إليه في أواخر سنة ٣٢١، ومكث فيه نحواً من ستّة أشهر إلى سنة ٣٢٢، ومات سنة ٣٢٩. انظر: «أخبار قضاة مصر» ص١٦٦-١٧٠، و«رفع الإصـر» ص٣٩-٤٠.

عليه الحديث، فدَخَلَ رجلٌ مِن أهل أُسْوان[١]، فسأل أبا جعفرٍ عن مسألة، فقال أبو جعفر: مِن مَذهَبِ القاضي ـ أيـدَه اللهُ ـ كذا وكذا. فقال: ما جئتُ إلى القاضي، إنما جئتُ إليك. فقال له: يا هذا، مِن مَذهَب القاضي ما قلتُ لك. فأعاد القول، فقال أبو عثمان: تُفتيه أعزَّكَ الله. فقال: إذا أذِنْتَ ـ أيـدَكَ اللهُ ـ أفتَيتُه. فقال: قد أذِنتُ. فأفتاه. قال: فكانَ ذلك يُعَدُّ في فَضْل أبي جعفرٍ وأدبه»[٢]. اهـ.

وكان أبو عُبيدٍ القاضي على مذهب أبي ثور، ويَرْوي «الحجّة» عن الزَّعْفرانيّ[٣]، وكانَ أبو عُبَيدٍ في غايةِ المعرفةِ بالأحكام، وأبو عثمانَ القاضي: حَفيدُ إسماعيلَ القاضي، كانَ مالكيّاً كجَدِّه. ولم يَكُنِ اختِلافُ المذاهبِ يُؤثِّـرُ في تواصُلِ هؤلاء العُلماءِ أصحابِ النُّفوسِ الطاهرة، وتلك الأنباءُ تكشِفُ عن مَبلَغ التصافي بينَ علماءِ ذلك العَهْد، رحمَهم اللهُ تعالى.

يُقال: إنّ أميرَ مِصـرَ أبا منصورٍ تكينَ الخَزَريّ[٤] ....

---

(١) في الأصل: «أسوار»، وهو خطأ مطبعيّ ظاهر.
وأسوان: مدينة كبيرة في آخر صعيد مصـر، كما في «معجم البلدان» ١: ١٩١.

(٢) نقله ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٨، وفي «رفع الإصـر» ص٤٠.

(٣) هو الإمام أبو عليّ الحسنُ بنُ محمَّد بن الصبّاح البغداديّ، أحد رواة المذهب القديم عن الإمام الشافعيّ، وقد سمع بقراءته الكتبَ على الشافعيِّ أحمدُ وأبو ثور والكرابيسيّ، وتوفي سنة ٢٦٠. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٢٦٢-٢٦٤، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسُّبكيّ ٢: ١١٤-١١٧، و«تقريب التهذيب» (١٢٨١).
و«الحجّة» ـ ويُسمّى أيضاً: الكتاب البغداديّ ـ كتابٌ جامع لعِدّةِ كتب وأبواب فقهية، صنَّفه الإمام الشافعيّ ببغداد، وفيه مذهبُه القديم، ثم أعاد تصنيفَها في مصـر، وبيَّن ما تغيَّر فيه قولُه واجتهادُه، وجُمِعَت في كتاب «الأم». وانظر: «مناقب الشافعيّ» للبيهقي ١: ٢٤٧ و٢٥٥، و«توالي التأنيس» لابن حجر ص١٧٤ و١٨٠.

(٤) أبو منصور، أمير تركيّ، ولي مصـر في أواخر سنة ٢٩٧ إلى سنة ٣٠٢، ثم أُعيدَ إلى إمارتها =

الشهير بالجبار[1] دخلَ على الطحاويِّ يوماً، فلمّا رآه داخَلَه الرُّعْب، فأكرَمَه الأميرُ وأحسَنَ إليه، ثمَّ قال له: يا سيِّدي، أُريدُ أنْ أُزوِّجَك ابنتي. فقالَ له: لا أفعَلُ ذلك. فقال له: أَلكَ حاجةٌ بمال؟ قال له: لا. قال: فهل أُقطِعُ لك أرضاً؟ قال: لا. قال: فاسألني ما شِئتَ. قال: وتَسمَعُ؟ قال: نعم. قال: احفَظْ دينَكَ لئلّا يَنفَلِت، واعمَلْ في فكاكِ نفسِكَ قبل الموت، وإيّاكَ ومَظالِـمَ العِباد. ثم تركَه ومضى، فيُقال: إنّه رجعَ عن ظُلمِهِ لأهل مِصـر. كما في «تحفة الأحباب»[2].

هكذا كانت مُعامَلةُ الطحاويِّ معَ حُكّام مِصـر، يأبى المُصاهَرة، ويأبى إنعامَهم بالمالِ أو الإقطاع، ويأبى قبولَ قضائهم لأيِّ حاجةٍ له، بل يَنصَحُهم بما ينفعُهم في الدُّنيا والآخرة. وأين هذا ممَّن يُزوِّجَ بناتَه الثلاثَ للمماليك تزلُّفاً إليهم[3]، ثم يُطوِّلُ لِسانَه في مِثل الطحاويِّ؟!

= سنة ٣٠٧ إلى سنة ٣٠٩، ثم أُعيدَ وبقيَ أعواماً في الإمارة إلى وفاته سنة ٣٢١. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٢٢٣-٢٢٥، و«النجوم الزاهرة» لابن تَغْري بَرْدي ٣: ١٧١ وما بعدها.

(١) في الأصل: «بالجيار»، والتصويب من «تحفة الأحباب»، وهو مصدر المُؤلِّف.

(٢) «تحفة الأحباب وبغية الطلاب في الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركات» لنور الدين عليّ بن أحمد السخاويّ الحنفيّ المتوفى بعد سنة ٨٨٩، ص٢٠٠.

(٣) يُعرِّضُ المُؤلِّفُ بالحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى ـ وسيأتي كلامُه في الطحاويّ وردُّ المُؤلِّف عليه ص٨٣-٨٨ ـ، ولابن حجر خمسُ بنات، وهنَّ: زين خاتون وفرحة وغالية ورابعة وفاطمة، أما غالية وفاطمة فقد تُوفِّيتا صغيرتَيْن في الطاعون، وأما الباقيات فكَبِرنَ وتزوَّجْنَ، فابنتُه الكبرى زين خاتون تزوَّجَها الأميرُ شاهين العلائيُّ قُطلُوبُغا الكركيّ، وفرحة تزوَّجَها شيخُ الشيوخ محبُّ الدين ابنُ الأشقر، الذي وَلِيَ نظر الجيش وكتابة السِّرّ، وكان أحدَ أعيان الدِّيار المصرية، ورابعة تزوَّجَها الشهابُ أحمدُ بنُ محمَّد بن مكنون، ومات عنها، فتزوَّجَها المُحِبُّ ابنُ الأشقر المذكور بعد موت أختها. كما في «الجواهر والدُّرَر» للسخاوي ٣: ١٢٠٨-١٢١١. وللمُحِبُّ ابن الأشقر ترجمةٌ في «الضوء اللامع» ٨: ١٤٣، وفيها: أنه كَرَاديُّ الأصل، نسبةً إلى قبيلةٍ من التركمان، وأنه انتمى وهو صغير ليشبك الناصِـريّ الكبير لوصيّته به من أبيه.

كلامُ بعضِ الناسِ في الطحاويّ

وقد سبقَ[١] ذِكرُ كلماتِ أهل العِلم في الثناءِ على أبي جعفرٍ الطحاويِّ بما هو جَديرٌ به، وشهادةِ أهل الشأنِ بثقتِهِ وديانتِه، وحفظِهِ وأمانتِه، وفهمِهِ وفطانتِه، مِن أمثالِ أبي سعيدٍ ابنِ يونُسَ الحافظ، وأبي سَعْدٍ السَّمْعانيّ، وابنِ الجوزيِّ، وسِبْطِه، وابنِ عبدِ البَرّ، والذهبيّ، وابنِ كثير، وغيرِهم، فلا داعي إلى إعادةِ ذِكرِهم.

ومعَ ذلك لم يَسَعْ بعضَ المُتعصِّبينَ أنْ لا يَنالوا منه لِيَخفِضُوا منزلتَه العالية، لكنْ ما زادوا في مَقامِهِ السامي إلا عُلُوّاً وارتفاعاً، ولا في نفوسِهم المريضةِ إلا انخِذالاً واتِّضاعاً، سامحَهم الله، وألهمَه الصَّفْحَ عن هؤلاءِ المرضى في عقولِهم وديانتِهم، وفي ثقتِهم وأمانتِهم.

فأقول: قال أبو بكرٍ البيهقيُّ في أولِ كتاب «معرفة السُّنَن»: «وحين شَرَعتُ في كتابي هذا جاءني شخصٌ مِن أصحابي بكتابٍ لأبي جعفرٍ الطحاويّ، فكم مِن حديثٍ ضعيفٍ فيه صَحَّحَه لأجل رأيه، وكم مِن حديثٍ صحيح ضَعَّفَه لأجل رأيه»[٢].

---

(١) ص٤٨-٥٢.

(٢) «معرفة السنن» ١: ٢١٩-٢٢٠ بنحوه.

ونقله حاجّي خليفة في «كشف الظنون» ٢: ١٧٢٨، وقال بإثره: «هذا لَعَمْري تحاملٌ ظاهرٌ من هذا الإمام في شأنِ هذا الأستاذِ الذي اعتَمدَه أكابرُ المشايخ»، ونقل عن الإتقانيّ في «شرح الهداية»: «لا معنى لإنكارهم على أبي جعفر لأنه مُؤتَـمَنٌ لا متَّهم، في غزارة عِلمِه =

هكذا قال البيهقيُّ في «معرفة السُّنَن»، وهي المعروفةُ بـ«السُّنَن الوسطى»، وقد قال الحافظُ عبدُ القادرِ القُرَشيُّ في كتابه «الجواهر المُضيّة» في كتاب الجامع منه (٤٣١)[١] مُعلِّقاً على هذه الكلمة: «وحاشَ لله أنَّ الطحاويَّ رحمَه اللهُ تعالى يقعُ في هذا، فهذا الكتابُ الذي أشار إليه هو الكتابُ المعروفُ بـ(معاني الآثار)».

وبعدَ أنْ توسَّعَ الحافظُ القُرَشيُّ في بيانِ ما صَنَعَه في تخريج أحاديثه[٢] بإشارةِ شيخِه[٣]، قال: «ووالله لم أر في هذا الكتابِ شيئاً ممّا ذكرَه البيهقيُّ عن الطحاويّ، وقد اعتنى شيخُنا...[٤]، ووَضَعَ كتاباً عظيماً نفيساً على كتاب «السُّنَن الكبير» له، وبيَّنَ فيه أنواعاً ممّا ارتكبَها مِن ذلك النوع الذي رمى به البيهقيُّ الطحاويَّ، فيَذكُرُ حديثاً لمذهبه وفي سَنَدِهِ ضعيفٌ فيُوثِّقُه، ويَذكُرُ حديثاً على مذهبِنا وفيه ذلك الرجلُ الذي وَثَّقَه فيُضعِّفُه. ويقع هذا في كثيرٍ مِنَ المَواضِع. وبينَ هذَيْنِ العَمَلَيْنِ مِقدارُ ورقتَيْنِ أو ثلاثة. وهذا كتابُه موجودٌ بأيدي الناس، فمَنْ شكَّ في هذا فليَنظُرْ فيه.

وكتابُ شيخِنا كتابٌ عظيم، لو رآه مَنْ قبلَه مِنَ الحفّاظِ لسأله تقبيلَ لِسانِهِ الذي تَفَوَّهَ بهذا، كما سأل أبو سُلَيمانَ الدارانيُّ أبا داودَ صاحبَ «السُّنَن» أن يُخرِجَ

= واجتهادِه ووَرَعِهِ وتقدُّمِهِ في معرفة المذاهب وغيرها ...، فإن شككتَ في أمر أبي جعفر فانظر في كتاب «شرح معاني الآثار»، هل ترى له نظيراً في سائر المذاهب، فضلاً عن مذهبنا هذا».
ومن الغريب أن يُؤيِّدَ الأستاذ أحمد صقر في مقدِّمة تحقيقه لكتابه «معرفة السنن» ١: ٣١ تحاملَ البيهقيّ، بل يزيدَ عليه نبزاً وطعناً في حقِّ الإمام الطحاويّ، وانظر تعقيبَ الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط على صنيعه في تعليقه على «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٣٠.

(١) أو ٤: ٥٧٠.

(٢) في كتابه «الحاوي في تخريج أحاديث الطحاويّ»، وسيذكره المُؤلِّف قريباً.

(٣) هو العلاء المارديني، أبو الحسن عليّ بن عثمان المعروف بابن التركمانيّ (ت ٧٥٠).

(٤) كذا في الأصل، وفيه إشارة من المؤلف إلى اختصاره في النقل، والمذكور هنا في «الجواهر»: «قاضي القضاة علاء الدين».

إليه لِسانَه حتّى يُقبِّلَه[١]. والقِصّةُ مشهورة».

ثم قال القُرَشيّ: «يقولُ الناس: إنّ الشافعيَّ له فَضْلٌ على كُلِّ أحد، والبيهقيُّ فَضْلُه على الشافعيّ! فوالله ما قال هذا مَنْ شمَّ تَوجُّهَ الشافعيِّ وعظمتَه ولِسانَه في العلوم، ولقد أخرَجَ الشافعيُّ باباً مِنَ العِلم ما اهتَدَى إليه الناسُ مِن قَبْله، وهو عِلمُ الناسخ والمنسوخ، وعليه مَدارُ الإسلام». اهـ.

وكتابُ شيخه: هو «الجوهرُ النقيّ في الرَّدِّ على سُنَنِ البيهقيّ»، طُبِـعَ أولاً وحدَه في حَيْدَر آباد الدَّكَّن، ثم طُبِـعَ معَ «السُّنَن الكبرى».

وأما «معرفةُ السُّنَن» فلم تُطبَعْ بَعْدُ[٢]، وهي موجودةٌ بمكتبةِ رُواقِ المغاربةِ بالأزهر.

والبيهقيُّ[٣] وإنْ أساءَ إلى نفسِهِ بهذا الصَّنيع المكشوفِ الدخائل، لكنَّه أحسَنَ

---

(١) هكذا ذكر القرشيُّ هذه القِصّة، وجعل صاحبَها مع أبي داود (ت ٢٧٥): أبا سليمان الداراني (ت ٢١٢ أو ٢١٥)! والصحيحُ أنه سهلُ بن عبد الله التُّستَريّ (ت ٢٨٣)، فقد رواها ابنُ نقطة في «التقييد» ص٢٨٢ بإسناده إلى القاضي أحمد بن محمَّد بن الليث قال: «جاء سهلُ بنُ عبد الله التُّستَريُّ إلى أبي داود السِّجِسْتانيِّ، فقيل: يا أبا داود، هذا سهلُ بنُ عبد الله التستريُّ جاءك زائراً، قال: فرحَّبَ به وأجلسَه، فقال له سهل: يا أبا داود، إنّ لي إليك حاجة، قال: وما هي؟ قال: تقضيها؟ قال: أقضيها معَ الإمكان، قال: أخرِجْ إليَّ لسانَكَ الذي حدَّثتَ به أحاديثَ رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم حتّى أُقبِّلَه. فأخرَجَ إليه لسانَه فقبَّلَه».
وهكذا ذكرها الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣١، و«تاريخ الإسلام» ٢١: ١٨٧.

(٢) ثم طُبِعَت في ١٤ مجلَّداً بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي.

(٣) وليس عند البيهقيِّ روايةُ «جامع الترمذيّ» و«سنن النَّسائيّ» و«سنن ابن ماجَهْ» و«مسند أحمد»، وجُلُّ روايته من كتاب عليِّ بنِ حَمْشاد، كما ذكرتُ في مُقدِّمة «الأسماء والصفات» له. (ز).

=

إلى العِلم مِن حيثُ إنّ صُنْعَه ذلك أدّى إلى تأليفِ «الجوهر النقيّ» النافع للغاية.

والبيهقيُّ رحمَه اللهُ له كتبٌ نافعة، لكنْ في معيارِ نَقْدِهِ خَلَلٌ يدعو إلى التبصُّر في الاستِسلام له، كما يَتيَقَّنُ بذلك مَنْ طالَعَ الكتابَيْن: الأصل والنَّقْد، فيَجِدُ الرُّدودَ المُوجَّهةَ إليه في غايةِ الوجاهةِ إزاءَ إساءةٍ ملموسة، في حينِ أنّ كلامَه في الطحاويِّ كلامٌ مُرسَلٌ على عواهِنِه.

و«الحاوي في تخريج أحاديثِ الطحاوي» للحافظِ عبدِ القادرِ القُرَشيّ و«نُخَبُ الأفكار» و«معاني الأخبار» للبَدْرِ العَيْنيّ: قامت بتمحيصِ الحقِّ في ذلك. وهذا المقامُ لا يَتَّسِعُ لأكثرَ مِن هذا.

ثمَّ تكلَّمَ ابنُ تيميّةَ في «منهاجه»، وقال في حَقِّ الطحاويّ: «ليست عادتُه نَقْدَ الحديثِ كنَقْدِ أهل العِلم، ولهذا روى في «شرح معاني الآثار» الأحاديثَ المُختَلِفة، وإنما يُرجِّحُ[1] ما يُرجِّحُه منها في الغالبِ مِن جهةِ القياسِ الذي رآه حُجّة، ويكونُ أكثرُه مجروحاً مِن جهةِ الإسنادِ ولا يَثبُت، فإنه لم يكنْ له معرفةٌ بالإسنادِ كمعرفةِ أهل العِلم به، وإن كانَ كثيرَ الحديثِ فقيهاً عالِماً»[2]. اهـ. فتراه

= ولفظُ المُؤلِّف رحمه الله تعالى في مُقدِّمة «الأسماء والصفات» ص: ز، أو في «مُقدِّمات الإمام الكوثريّ ص٩٤: «يُكثِرُ فيه جداً - يعني: البيهقيّ في «السنن الكبرى» - عن الحاكم صاحب «المستدرك» مباشرةً، وعن أبي منصور عليّ بن حمشاد صاحب تلك الكتب الضخمة في السُّنن والأحكام بواسطة». وانظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨: ١٩٥.

(١) في الأصل: «رجح»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من «منهاج السُّنة».

(٢) «منهاج السنة» ٨: ١٩٥-١٩٦.

ونحوُه قولُ البيهقيِّ في «معرفة السنن» ١: ٤٠٥ في حقّ الطحاويّ: «إنّ عِلمَ الحديث لم يكن من صِناعتِه، وإنما أخذ الكلمةَ بعدَ الكلمةِ من أهله، ثم لم يُحكِمْها». ونقله عنه ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٣. =

يحكمُ عليه هذا الحكمَ القاسي، لأنه صَحَّحَ حديثَ ردِّ الشمسِ لعليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه(١). فيكونُ الاعتِرافُ بصِحّةِ هذا الحديثِ يُنافي انحِرافَه عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، وتَبْدو على كلامِهِ آثارُ بُغْضِه لعليٍّ عليه السَّلامُ في كُلِّ خُطْوةٍ من خُطُواتِ تحدُّثِهِ عنه(٢).

ولا مجالَ لِرَدِّ حديثِ أسماء في ذلك مِن جهةِ الصِّناعةِ الحديثيّة، لكنَّ حُكمَه حكمُ أخبارِ الآحادِ الصحيحةِ في المَطالِبِ العِلْميّة.

= وردَّه الأستاذ حسن النعمانيّ مُصحِّحُ الطبعة الهندية من «لسان الميزان» ١: ٢٧٧، ونقله عنه العلامةُ الشيخُ عبدُ الفتاح أبو غدّة في تحقيقه له ١: ٦٢٣، فقال: «كيف يُقبَلُ هذا القولُ بغير دليل من البيهقيّ، مع شهادة الأئمة المتقدِّمين بجلالةِ قَدْره، مثل الحافظ ابن عبد البر الأندلسيّ المالكيّ رحمه الله، وهو أعلمُ من البيهقيّ بحال علماء ديار المغرب ومصر، وأبي سعيد ابن يونس المصريّ مُؤرِّخ مصر، ولا شك أنه أعلمُ من البيهقيّ بحال علماء مصر، فإنّ صاحب البيت أدرى بما فيه، وهما أقرب زماناً بالطحاويّ من البيهقيّ، ولكنْ حَمَلَه على ذلك القولِ عصبيّةُ المذهب الشافعيّ، وتحامُلُه على مذهب الحنفية ...».

(١) في «شرح مشكل الآثار» ٣: ٩٢-٩٩.

(٢) قال الحافظُ ابنُ حجر في «لسان الميزان» ٨: ٥٥١: «وقد طالعتُ الردَّ المذكور ـ يعني: «منهاج السُّنّة» لابن تيمية ـ فوجدتُه كما قال السُّبكيُّ في الاستيفاء، لكنْ وجدتُه كثيرَ التحامُل إلى الغاية في ردِّ الأحاديث التي يُورِدُها ابنُ المُطهَّر، وإن كان معظمُ ذلك من الواهيات والموضوعات، لكنَّه ـ يعني: ابن تيمية ـ ردَّ في ردِّه كثيراً من الأحاديثِ الجيادِ التي لم يَستَحضِرْ حالةَ تصنيفه مظانَّها، لأنه كان لاتِّساعِهِ في الحفظ يتَّكِلُ على ما في صَدْره، والإنسانُ قابلٌ للنسيان.

ولَزِمَ من مبالغتِهِ لتوهين كلام الرافضيِّ الإفضاءُ أحياناً إلى تنقيص عليّ. وهذه الترجمةُ لا تحتملُ إيضاحَ ذلك وإبرازَ أمثلتِه».

وانظر أيضاً: «الدرر الكامنة» لابن حجر ٢: ٧١، و«الأجوبة الفاضلة» للكنويّ ص١٧٤-١٧٦، و«الإشفاق» للمُؤلِّف ص٧٣.

ومعرفةُ الطحاويِّ بالعِلَل لا يَتَجاهَلُها إلا مَنِ اعتَلَّ بعِلَلٍ لا دواءَ لها.

وقد جمعَ أهلُ العِلم بالحديثِ طرقَ هذا الحديثِ قديماً وحديثاً، وحَكَمُوا عليه بالصِّحّة، رضيَ ابنُ تيميّةَ أم لم يَرْضَ، منهم أبو القاسم العامِريُّ الحاكمُ النَّيسابوريُّ الحافظ[1]، وللسُّيوطيِّ جُزْءٌ خاصٌّ في ذلك[2]، وكذا لمُحمَّدِ بنِ يوسُفَ الصالحيِّ[3]، ومِنَ القائلينَ بصِحّةِ ذلك الحديثِ القاضي عِياضٌ في «الشِّفا في تعريف حقوقِ المُصطفى» صَلّى الله عليه وسَلَّم[4]. لكنْ لا مجالَ لِرَفْعِ الغِشاوةِ

---

(١) هو القاضي الحافظ الحاكم أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله القرشيّ العامريّ النيسابوريّ الحنفيّ المعروف بابن الحذّاء الحَسْكاني، المُتوفى بعد سنة ٤٧٠، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٦٩.

وقال الذهبيّ في «تاريخ الإسلام» ٣٢: ٣٠٦: «وجدتُ له مجلساً في «تصحيح ردّ الشمس، وترغيم النواصب الشُّمْس»، وقد تكلَّم على رجاله كلامَ شيعيٍّ عارفٍ بفنّ الحديث»، وذكر نحوَه في «تذكرة الحفّاظ» ٣: ٢٥٨.

قلت: ونقل الرواياتِ المُخرَّجةَ في هذه الرسالةِ ابنُ كثير في «البداية والنهاية» ٨: ٥٧١-٥٨٣، ونقد أسانيدَها وردَّها، لكنَّه لم يَنقُلْ شيئاً من كلام أبي القاسم نفسِه بما يُبيِّنُ تشيُّعَه من عَدَمِه، لكنْ ترجَمَ له في عِدادِ الشيعةِ الميرزا عبدُ الله أفندي الأصبهانيّ «رياض العلماء وحياض الفضلاء» ٣: ٢٩٦-٣٠٠، وذكر له كتباً تدلُّ على تشيُّعه، وبيَّن اختِلافَ علماء الشيعة في كونه شيعياً أم لا، ونقل عن غير واحدٍ منهم نسبتَه إلى أهل السنة، لإظهاره ذلك في تصانيفه، إلا أنه حَمَلَ ذلك على أن أبا القاسم المذكور كان يسلكُ باب التقية، فاشتبه أمرُه. والله تعالى أعلم.

(٢) اسمُه «كشف اللَّبْس عن حديث ردِّ الشمس»، وهو مطبوع.

(٣) اسمُه «مُزيل اللَّبس عن حديث ردِّ الشمس»، وهو مطبوع أيضاً.

(٤) ص٣٤٧-٣٤٨، وانظر: «شرحه» لعليّ القاري ١: ٥٨٩-٥٩٠.

وقد كَثُرَ الاختلافُ في حديث ردِّ الشمس، فضعَّفه أو حكم بوَضْعِه جماعة، منهم ابنُ المديني وأحمد وابن الجوزي وابن تيمية والذهبيّ وابنُ القيِّم وابن كثير، وقوّاه أو =

عن أبصارِ المُنحازِينَ إلى الخوارج، نسألُ اللهَ السَّلامة.

وعادةُ ابنِ تيميَّةَ أنه إذا رأى مسألةً واحدةً لبعضِ أهل العِلم يجعلُها قاعدةً كُلِّيَّةً عندَه، فيَعْزو إلى ذلك الناطقِ بتلك المسألةِ الواحدةِ كُلِّيّاً خياليّاً، واستيلادُ الكُلِّيِّ من الجزئيِّ منطقٌ طريفٌ يَنفَرِدُ هو به.

على أنّ ما ظنَّ أنه ترجيحٌ بمُوافَقةِ القياس: ترجيحٌ بعَدَم الشُّذوذِ عن مَوارِدِ الشَّـرْع، كما سبق[1].

ثمّ الكلامُ في الأحاديثِ المُختَلِفةِ بالتحدُّث عن رجالِها جَرْحاً وتَعْديلاً لا يخلو عنه بَحْثٌ مِن بُحوثِ كتابه[2]، وكتابُه بينَ أيدي أهل العِلم، فمِثْلُ هذا التهجُّم إزاءَ الحقائقِ الماثِلةِ لا يَصدُرُ ممَّنْ يحترمُ نفسَه. ولو أخذنا نَسـرُدُ كلامَه في الرِّجالِ مِن ثنايا كُتُبِهِ لطالَ بنا الكلامُ جِدّاً، وخَرَجْنا عن الموضوع[3].

= حكم بصِحّتِه جماعة، منهم أحمد بن صالح المصريّ والطحاويّ والحاكم والبيهقيّ والقاضي عياض والهيثميّ والوليّ العراقيّ وابن حجر والقسطلّانيّ والسخاويّ والسيوطيّ والصالحيّ وابنُ عراق والعجلونيّ، كما بيَّنه تفصيلاً العلامةُ الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة في تعليقة على «المصنوع» لعليّ القاري ص٢٦٥-٢٦٨. وانظر أيضاً: «الأحاديث المنتقاة في فضائل سيِّدنا رسول الله» للعلامة المُحدِّث الشيخ عبد الله بن الصِّدِّيق الغماريّ ص٢٤-٢٦.

(١) انظر ما تقدَّم ص٦٧-٦٨.

(٢) يعني: كتابَ الطحاويّ، وهو «شـرح مشكل الآثار».

(٣) وقد ذكره الذهبيُّ في جزئه «ذِكرُ مَنْ يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل» ص٢٠٤، وقال الحافظُ ابنُ حجر في «إنباء الغمر» ١: ٤٩ في تفريقه بين الحافظ على طريقة أهل الحديث والحافظ على طريقة الفقهاء: «وقلَّ مَنْ جمعهما بعد أهل العصـر الأول، كابن خزيمة والطحاويّ وابن حبّان والبيهقيّ، وفي المتأخرين شيخنا العراقيّ».
وذكر العلامةُ الشيخ محمد يوسف الكاندهلويُّ في مُقدِّمة «أماني الأحبار في شرح معاني الآثار» ص٣٧-٥٤ فائدةً (من كلام الإمام الطحاويّ في الجرح والتعديل)، وثمّة عِدّةُ =

ومَنِ الذي رَدَّ على كتاب «المُدلِّسين» للكرابيسيِّ[١] سِواه؟ أهذا شأنُ مَنْ يجهلُ عِلمَ الرجال؟ والجاهلُ بالرجال هو الذي يكتبُ أبو بكرِ الصامتُ الحنبليُّ[٢] في أغلاطِهِ في الرجالِ جُزْءاً، معَ تحيُّزه إليه[٣]. وكتبُ الطحاويِّ شُهودُ صِدْقٍ على عِلمِه الواسِع بالرجال.

ثمّ إنّ ابنَ حَجَرٍ العَسْقلانيَّ لم يَرْضَ إلا أنْ يَذكُرَ الإمامَ الطحاويَّ في «لسان الميزان»[٤]، وبهذا آذى نفسَه قبلَ أنْ يُؤذِيَ الطحاويّ؛ لشُذوذِهِ عن جماعةِ أهل العِلم في الثناءِ عليه، وهو كما يقولُ أبـرُّ أصحابه له الحافظُ السَّخاويُّ في تعليقاتِهِ على «الدُّرَرِ الكامِنة»: لا يستطيعُ أنْ يُتَرجِمَ لحنفيٍّ إلا باخِساً لحقِّه ومُنتَقِصاً لشأنِه.

= دراسات مُعاصِرة في بحث الجانب الحديثيّ عند الطحاويّ، وممّا طُبع منها: «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» للدكتور عبد المجيد محمود، وقد أفرد فيه ص٢٢٧-٢٤٠ مبحثاً بعنوان «علمه بالرجال»، ذكره ضمن «مناقشة ابن تيمية» في كلامه في الطحاوي التي بدأها من ص٢٢٢.

ومن تلك الدراسات أيضاً: «الإمام أبو جعفر الطحاويّ وأثره في نقد الحديث» للدكتور مصباح الله عبد الباقي، وفيه ص١١٥-١٨٤ فصل «اهتمام الإمام الطحاويّ بعلم رواة الحديث»، ومن مباحثه ص١٥٠-١٨٥: «اهتمام الإمام الطحاويّ بالعلوم المُعرِّفة بحال الراوي».

(١) ومعلومٌ مبلغَ تضايُق الإمام أحمدَ من هذا الكتاب؛ لإعطائِهِ سلاحاً للخصوم.(ز).
وانظر ما تقدَّم ص٦٧، وما سيأتي ص١٠٦-١٠٧.

(٢) المُحدِّث المُسنِد الحافظ شمس الدين محمَّد بن عبد الله بن أحمد المقدسيّ ثم الصالحيّ الحنبليّ المعروف بابن المُحِبّ (٧١٢ أو ٧١٣-٧٨٩)، واشتهر بالصامت لكثرة سكوته، وكان يكره أن يُلقَّب بذلك. «ذيل طبقات الحفّاظ» للحسينيّ ص٦١، و«الدرر الكامنة» لابن حجر ٣: ٢٨٢.

(٣) أشار إليه الحافظُ ابنُ ناصر الدين في «الردّ الوافر» ص٤٩.

(٤) ١: ٦٢٠-٦٢٨ (٧٧١).

وفي هوامش «الدُّرَر»[١] كثيرٌ مِن كلام السَّخاويِّ في ذلك. فبهذا يَتبيَّنُ صوابُ ما قاله المُحِبُّ ابنُ الشِّحْنة[٢] في ابنِ حَجَر: «إلا أنه لا يُعوَّلُ على كلامِهِ في حنفيٍّ مُتقدِّم ولا مُتأخِّر؛ لِبالِغ تعصُّبه»[٣].

وقد تَرجَمَ ابنُ حَجَرٍ للطحاويِّ في «لسان الميزان» مُستَدرِكاً على الذهبيِّ

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» حاشية ١: ٣٠٧ و٢: ٦٠ و٢٤٧، فضلاً عن تراجم عديدة للحنفيّة استدركها السخاويُّ على حواشي الكتاب، وأشار مُحقِّقُه إلى أنها بخط السخاويّ، كما في ١: ٨١ و١٠٢ و٢: ١٦ و٦٠ و٨٩ و٩٨ و١٣٣ و١٥٨ و٢٧٧ و٢٨٦ و٣٣٥ و٣٣٦ و٤٢١ و٤٥٤.

(٢) العلامة الفقيه القاضي أبو الفضل محبُّ الدين محمَّد بن محبِّ الدين محمَّد بن كمال الدين محمَّد بن محمَّد بن محمود الحلبيّ (٨٠٤-٨٩٠)، يُعرَفُ كأسلافِهِ بابن الشحنة، وله مُصنَّفات في العقائد والحديث والفقه والأصول، منها: «نهاية النهاية في شرح الهداية»، كتبَ منه إلى آخر فَصْل الخمس في نَحْو خمس مجلَّدات، ثم فترَ عَزْمُه عنه فلم يُتِمَّه. «الضوء اللامع» ٩: ٢٩٥-٣٠٥.

(٣) ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله أيضاً في تعليقاته على «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ» لابن فهد ص٣٢٨، وعزاه إلى مُقدِّمة «شرح الهداية» لابن الشحنة، والنَّقْلُ هناك أتمُّ مما هنا.

ونقله الحافظُ السخاويُّ في «الضوء اللامع» ٩: ٣٠٢، وتعقَّبه بقوله: «وكلُّ هذا ليس بجيِّد، ولقد جرح هذا الكلامُ لـمّا وقفتُ عليه قلبي، وما حَمَلَه عليه إلا ما قاله [أي: ابنُ حجر] في أبيه، وشيخُنا هو العُمْدة في كلِّ ما يُثبِتُه من مَدْح وقَدْح ...»، وهو مخالفٌ لكلام السخاويِّ نفسِه في حواشي «الدُّرَر الكامنة» كما سلف قريباً، رحمهم الله تعالى جميعاً.

ومما ينبغي أن يُلاحَظَ هنا: أنّ كلامَ ابن الشحنة المذكور كان بعد أن أطرى ابنَ حجر ثناءً، ومما قاله فيه: إنه «كان أكمَلَ أهل عصره حين موته»، كما نقله عنه السخاويُّ في «الجواهر والدُّرَر» ١: ٣٢٩، وأنّ ابنَ حجر حلّاه في كتابٍ أرسَلَه إليه: «شيخ الإسلام بالمملكة الحلبية»، ولذا قال المُؤلِّف في تعليقاته على «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ» لابن فهد ص٣٢٨ عن ابن الشحنة: «كان ابنُ حجر يُجِلُّه، ولم يكن بينهما أدنى حزازة».

ترجمةً واسِعةً؛ لِيَدُسَّ في خلالِها هذه الكلمةَ، نَقْلاً عن مَسْلَمةَ بنِ القاسم، عن ابنِ الأحمرِ التاجرِ الرحّال: «دَخلتُ مِصْرَ قبلَ الثلاثِ مئة، وأهلُ مِصْرَ يَرْمُونَ الطحاويَّ بأمرٍ عظيم فَظِيع»، فيقولُ ابنُ حَجَرٍ شَرْحاً لتلك الكلمة: «يعني: مِن جهةِ أمورِ القضاء، أو مِن جهةِ ما قيل: إنه أفتى به أبا الجيش في أمرِ الخِصْيان»[1]. اهـ.

كَبُرَتْ كلمةً تخرجُ مِن أفواهِهم! تراه يُلَوِّحُ ولا يُصرِّح، لِتذهبَ نفسُ السامِع إلى كُلِّ سُوءٍ بشأنه، وليُسيءَ إلى سُمْعَتِهِ الطيِّبة.

أهكذا يكونُ الجرحُ والتعديلُ عندَ أهل النَّقْد؟! ومَنْ هؤلاء الذين كانوا يَرْمُونَه مِن أهل مِصْر؟ فلْيَذكُرْ واحداً أو اثنَيْنِ منهم، بَدَلَ أنْ يَعزُوَ هذا الرَّمْيَ إلى جميع أهل مِصْر، لِيُمكِنَ النظرُ في حالِ الرامينَ الذينَ لا يكونون عُشْرَ مِعشارِ أهل مِصْر.

وما هذا الأمرُ الفظيعُ الذي يُساقُ لِتشويهِ سُمْعتِه؟ وماذا يُفيدُ خبرُ المجاهيل في أمورٍ مجهولةٍ غيرَ الكشفِ عن جَهْلِ مُسَجِّلِه بملءِ شِدقَيْه، وعن طويَّتِهِ بينَ جَنبَيْه؟

أكان الطحاويُّ قاضياً[2] حتّى يَصِحَّ رميُه بأمورٍ تَتَعلّقُ بالجَوْرِ في القضاء؟

---

(١) «لسان الميزان» ١: ٦٢١-٦٢٢.

(٢) خلاصةُ ما تولّاه الطحاويُّ من مناصبَ في حياته: أنه كان كاتبَ القاضي محمد بن عَبْدة (وكان قضاؤه سنة ٢٧٧-٢٨٣، ثم بضعة أشهر في سنة ٢٩٢)، وكان ينوبُ عنه في بعض القضايا، كما سلف ص ٧٠ تعليقاً، ثم عدَّله القاضي أبو عبيد بن حربويه وولّاه الشهادة سنة ٣٠٦، كما سلف ص ٧١، فضلاً عن صُحْبتِهِ القضاةَ ومجالستِهِ لهم من سنة ٢٩٣ إلى وفاته سنة ٣٢١.

أما ما ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٥ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٧٧، وعزاه الأخيرُ إلى ابن يونس، مِن أنّ الطحاويَّ «كان كاتباً للقاضي بكّار بن قتيبة»، =

وهو الذي كان يحضُّ القاضي على محاسبةِ الأُمَناءِ صَوْناً للحُقوقِ عن الضياع، وإيصالاً لها إلى أصحابِها، فيثورون ويَفُورونَ ويُدبِّرونَ تدابيرَ ضِدَّه، مِن غير أنْ يحيقَ المكرُ السَّيِّئُ إلا بأهلِه، كما سبق[1].

وليس الفاجرُ يَسْتَفتي العلماءَ في استباحةِ الفُجور! ولم يكنِ الطحاويُّ مِنَ الطِّرازِ الذي يخصُّ أميراً أو وزيراً بفُتْيا، وكتابُ «السِّـرّ» يُعْزى إلى غيره[2].

وقد رَدَدْتُ على المُفتري[3] فِريَتَه السَّخيفةَ في موضِعِه، وبَهْتُ الأشـرارِ على الأبرار لا يأخذُ به نَيْلاً منهم إلا مِثلُهم.

وكان الطحاويُّ رضيَ اللهُ عنه مِن أشدِّ العُلَماءِ ردّاً على مُبيحي الإثفار[4]، راجع «معاني الآثار» (٢: ٢٣)[5]، بخِلافِ ابنِ حَجَر، فإنه قوّى ثبوتَ القولِ به في «التلخيص الحبير» (٣٠٧)[6]، وهذا ممّا يُندِي جَبينَ العالِـم خَجَلاً. لكنَّ مَنْ لم يأبَ التغزُّل في الغُزْلان، وألّفَ خمسَ رسائلَ في هذا الشان، لا يأبى أنْ يُلطِّخَ

= فالظاهر أنه سبقُ قلم أو انتقالُ ذِهنٍ عن القاضي محمَّد بن عَبْدة، لأنّ القاضي بكّاراً سُجِنَ سنة ٢٥٧، والطحاويُّ ما زال شاباً حينئذٍ، ولمّا ينتقلْ بعدُ إلى مذهب أبي حنيفة فقد كان انتقاله إليه قُبيل سنة ٢٦٤، كما سلف ص٥٩ تعليقاً.
وثمّةُ عدّةُ أسباب لعَدَم تولّي الطحاويِّ القضاءَ بمصـر مع أهليّته لذلك، ذكرها الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٩٠-٩٣.

(١) ص٧١-٧٢.

(٢) يُعزى إلى الإمام مالك رضي الله عنه، ولا يصحّ، وقد أشار المُؤلِّفُ إلى عدم صِحّتِه في «حسن التقاضي» ص١٨٧-١٨٨، وانظر تعليقي عليه.

(٣) في الأصل: «المعري»، والظاهرُ أنه خطأ مطبعيّ، وصوَّبتُه بحسب السِّياق.

(٤) انظر: «شرح مشكل الآثار» ١٥: ٤١٠-٤٣٤، و«شرح معاني الآثار» ٣: ٤٠-٤٦.

(٥) أو ٣: ٤٠-٤٦، وانظر: «شرح مشكل الآثار» ١٥: ٤١٠-٤٣٤.

(٦) أو ٣: ٢٠٦-٢٠٨.

الجِباهَ الطاهِرةَ بصُنوفِ الأقذارِ مِن أهل الهَذَيان.

وهو يعلمُ تكذيبَ كثيرٍ مِن علماءِ الأندلسِ لمَسْلمةَ بنِ القاسِم القُرْطبيّ[١]، وقولَ ابنِ الفَرَضيِّ[٢] وغيرِه فيه: إنه «ضعيفُ العقل صاحبُ رُقًى ونِيـرَنجات[٣]، حُفِظَ عليه كلامُ سُوءٍ في التشبيهات»[٤]، وقولَ الذهبيِّ وغيرِه فيه: إنه «ضعيف»[٥]، وما قيل: إنه كان مِن المُشبِّهة[٦].

فبروايةِ مِثلِه المُوهِمةِ لا يَطعَنُ فيمَنْ ثبَتَتْ أمانتُه وديانتُه وثقتُه وإمامتُه إلا مَنْ في نفسِهِ حاجة. حَفِظَنَا اللهُ مِن شـرورِ أنفسِنا، وألـهَمَنا العدلَ في كلِّ الأمور.

وكان مَسْلَمةُ أخذَ مذهبَ المُشبِّهةِ عن شيخ السالِميّةِ أحمدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ سالم البصـريّ[٧]، المذكورِ حالُه فيما عَلَّقْناه على «تبيين كذب المُفتري»[٨]. وليس في استِطاعةِ ابنِ حَجَرٍ تبرئتُه مِن هذا المذهبِ الرديء.

---

(١) صاحب كتاب «الصِّلة»، توفي سنة ٣٥٣.

(٢) صاحب «تاريخ علماء الأندلس»، وتوفي سنة ٤٠٣.

(٣) النِّيرَنج: أُخَذٌ كالسِّحر وليس به، أي: ليس بحقيقته ولا كالسِّحر، إنما هو تشبيه وتلبيس. «تاج العروس» ٦: ٢٣٦ (نرج).

(٤) «لسان الميزان» لابن حجر ٨: ٦٢.

(٥) «ميزان الاعتدال» ٤: ١١٢.

(٦) انظر: «ميزان الاعتدال» ٤: ١١٢، وحاول ابنُ حجر أن يُبرِّئه منه، فقال في «لسان الميزان» ٨: ٦١: «هذا رجلٌ كبير القَدْر، ما نسَبَه إلى التشبيه إلا مَنْ عاداه»، وسيأتي الردُّ عليه في كلام المُؤلِّف قريباً. وقد طُبع له حديثاً كتاب «الرد على أهل البدع وتبيين أصول السنة» وفيه ما يُؤيِّد نسبتَه إلى التشبيه.

(٧) وقيل في اسمه أيضاً: محمَّد بن أحمد بن سـالم، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسن، صوفيّ متكلِّم، له أحوالٌ ومُجاهَدة وأتباع ومُحبُّون، مات بعد سنة ٣٥٠. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٢٢٥.

(٨) ص٣٦٩.

ومَضـرِبُ المَثَل السائرِ المِصْـريّ: «فَضَحْتَ نفسَك بيَدَيْك»، يعرفُه ابنُ حَجَرٍ جيِّداً، وقد سَجَّلَه الجمالُ ابنُ عبد الهادي المعروفُ بابنِ المِبرَدِ[١] في كتابه عن القَرْنِ التاسع[٢] في ترجمةِ ابنِ حَجَر[٣].

وصيغةُ مِثل ابنِ النَّديم[٤] بعيدةٌ عن أنْ تكونَ صالحةً للاحتِجاج بها. راجع «طبقات ابنِ السُّبْكيّ» (٤: ١٨)[٥]؛ لتعلمَ رأيَ الشافعيَةِ في لُزوم الحدِّ أو سُقوطِه، ولله الأمرُ مِن قَبْلُ ومِن بَعْد.

---

(١) العلامة المُحدِّث المُؤرِّخ يوسف بن حسن الصالحيّ الدمشقيّ الحنبليّ (٨٤٠-٩٠٩).

(٢) وهو «الرياض اليانعة في أعيان المئة التاسعة»، ولم أقف عليه.

(٣) نقل الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص١٠١-١٠٣ خلاصةَ ردِّ المُؤلِّف على ابن حجر، وقال: «قد أحسَنَ الشيخ محمَّد زاهد الكوثريُّ الدفاعَ عن الطحاويّ، وانتَقَدَ ابنَ حجر، ولامَه لوماً عنيفاً لا يخلو من عصبيّة، وإن كان أكثرُه حقّاً لا مِراءَ فيه». قلت: لا عصبية في كلام المؤلف، وإنما هي شدّة لها ما يُسوِّغها في نظره، وقد يخالفه غيره في ذلك، ولكل وجهة.

(٤) في «الفهرست» ص٢٥٧ في قوله: «ويُقال: إنه تَعَمَّلَ لأحمدَ بنِ طولونَ كتاباً في نكاح مِلكِ اليمين، يُرخِّصُ له في نكاح الخدم! والله أعلم».
وقد أجاد الدكتور عبد المجيد محمود في نقض هذه الفِرْية عن الطحاويّ وتكذيبها تاريخيّاً، في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٩٩، وبيَّن أنّ «ابن النديم لم يُحقِّق هذا القيل، وليس من شأنه التحقيق، ولذلك اكتفى بالشكِّ فيه بإيراده على جهة التضعيف، ومثل هذه الرواية الضعيفة لا تُؤثِّرُ في صفحة هذه الشخصية التي تواترت الأخبارُ على أنها بيضاء نقيّة». ثم ذكر أنّ «مما يُؤكِّدُ ضَعْفَ هذه التهمة أنّ ابنَ حجر ذكر ـ كما تقدَّم ص٨٥ ـ أنّ ذلك كان في عهد أبي الجيش بن أحمد بن طولون، لا في عهد ابن طولون نفسه ...»، يعني: أنه يدلُّ على اضطراب النَّقَلة فيها.

(٥) أو ٤: ٤٥.

وأما قولُ الأستاذِ أبي منصورٍ عبدِ القاهرِ التميميِّ[١] في «نَقْضِه» لكتاب أبي عبد الله مُحمَّدِ بنِ يحيى بنِ مَهْديٍّ الجُرْجانيِّ[٢] في ترجيح مذهبه: «واستقصى محمَّدُ بنُ جريرٍ الطبريُّ الشروطَ في كتابٍ على أصولِ الشافعيّ، وسَرَقَ أبو جعفرٍ الطحاويُّ مِن كتابه ما أودَعَه كتابَه، وأوهَمَ أنه مِن مُنتَجاتِ أهل الرأي»، فدليلٌ على صواب ما ادَّعاهُ الفَخْرُ الرازيُّ من أهل مذهبه فيه مِن أنه «كانَ شديدَ التعصُّب على المُخالِفين، ولا يكادُ يَنقُلُ مذهبَهم على الوجه»، راجع رسالةَ الرازيِّ في مُناظَرتِهِ لأهل ما وراء النَّهْر[٣].

فهل كانَ ابنُ جريرٍ مِصْـريَّ الدارِ يُساكِنُ الطحاويَّ، حتّى يَتمكَّنَ الطحاويُّ مِن سـرقةِ كتاب ابنِ جريرٍ في الشـروط؟

وكتبُ الطحاويِّ في الشـروط على مَذهَبِ أصحابِ أبي حنيفة، أفهل كان الكتابُ المسـروقُ مُؤلَّفاً على مذهبِ أبي حنيفة؟ فإنْ كانَ ابنُ جريرٍ كتبَ كتاباً في الشـروط، فإنما يكتبُه على مذهبه الخاصّ، لأنه مُجتَهِدٌ مُطلَقٌ مُستَقِلٌ، لا على مذهبِ أبي حنيفةَ ولا على مذهبِ الشافعيّ.

ودارُ ابنِ جريرٍ في طَبَرِسْتانَ في حَوْضِ بَحْرِ الـخَـزَرِ[٤] مُدّة، وفي بغدادَ مُدّة، وبُعْدُهما عن مِصْـرَ معلوم، فكيف يُتصوَّرُ أنْ يسـرقَ أحدُهما مِن الآخرِ خِلْسةً؟

---

(١) البغداديّ، إمام فقيه متكلِّم، له مُصنَّفات منها: «الفَرْق بين الفِرَق» و«أصول الدين»، مات سنة ٤٢٩ . «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السُّبكيّ ٥: ١٣٦-١٤٥.

(٢) إمام فقيه، سكن بغداد، وتفقَّه على أبي بكر الرازيّ الجصّاص، وتفقَّه عليه القُدوريُّ وغيرُه، مات سنة ٣٩٨. «الجواهر المُضيّة» للقرشيّ ٣: ٣٩٧ (١٥٧٣).

(٣) ص٣٩.

(٤) تقعُ طبرستان اليوم في شمال إيران على ساحل بحر قزوين.

وليسَ بينَ وفاتَيْهما[١] مُدَّةٌ كبيرةٌ تَسَعُ لإخفاءِ السرقةِ على أكبر تنزُّل.

على أنّ كتابَ الشروطِ المَعْزوَّ إلى ابنِ جرير باسم «أمثلة العُدول»[٢]، ممّا لا وجودَ له بين تراثِ السَّلَفِ إلا في كتب التراجم. وأما كتبُ الشروطِ للطحاويِّ من «صغير» و«مُتوسِّط» و«كبير» فمعروفةٌ شرقاً وغرباً، متداولةٌ في أيدي العلماء[٣].

ثمّ إنّ ابنَ جريرٍ أطالَ المُقامَ في طَبَرِسْتان، وعندما عادَ إلى بغدادَ كانَ مقهوراً تحتَ سُلْطانِ الحشويّةِ ببغداد، يَرْمُون بيتَه بأحجار، ولا يَتَمكّنُ مِنَ المُحافَظةِ على نفسِهِ إلا بحَرَسٍ مِنَ الحكومة[٤]، ويَضْطرُّ في بعض الأحوالِ أن يَدفِنَ بعضَ كتبِهِ مِثلَ «اختِلافِ الفُقَهاء»[٥]، فلم يكنْ حُرّاً طَليقاً في نَشْرِ العِلم في عَهْدِ سَطْوةِ الحشويّة، وطالَ ذلك العَهْدُ هناك.

وأما الطحاويُّ في مِصْر، فكانَ مَوْفورَ الكرامة، يُجِلُّه الكبيرُ والصغير، ويُوالي القضاةُ الاستِعانةَ بغَزيرِ عِلمِه في الفِقهِ والحديثِ والتوثيقِ وتَسْجيل الشُّروط، حتّى سارت بتصانيفِهِ وأنبائِهِ الرُّكْبان، في جميعِ البُلْدان، شرقاً وغرباً.

أمِثلُه يكونُ في حاجةٍ إلى السَّرَقةِ في عِلم الشُّروط؟! وقد تلقّى عِلمَ الشُّروطِ

---

(١) توفي ابن جرير سنة ٣١٠، وتوفي الطحاويّ سنة ٣٢١.

(٢) ذكره ياقوت في «معجم الأدباء» ٦: ٢٤٥٨، والصَّفَديّ في «الوافي بالوفيات» ٢: ٢١٣.

(٣) انظر ما سيأتي ص١٠٣.

(٤) انظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحمويّ ٦: ٢٤٥٠.

(٥) لم أقف على هذه القِصّة.

وقد كان هذا الكتاب أحدَ أسباب تعصُّب الحنابلة ببغداد على الطبريّ، فإنه لم يذكر فيه أقوال الإمام أحمد، فسألوه عن ذلك فقال: لم يكن فقيهاً، وإنما كان محدِّثاً. فاشتدَّ ذلك عليهم، فآذوه، فلما مات منعوا من دفنِهِ نهاراً، فدُفِنَ في داره ليلاً. انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ٦: ٦٧٧-٦٧٨، و«البداية والنهاية» لابن كثير ١٤: ٨٤٩.

مِن أمثالِ القاضي بكّارٍ[١] وابنِ أبي عِمْرانَ وأبي خازم عبدِ الحميد[٢]؛ أصحابِ أئمّةِ عِلم الشُّروطِ بالبصرةِ والكوفةِ وبغداد.

فمَهْما أُبعِدَ بعضُ العلوم عن الحنفيّة لا يُمكِنُ إبعادُ عِلم الشُّروطِ والتوثيق عنهم، فإنهم أئمّةُ هذا العِلم مِن عَهْدِ أبي يوسُفَ وقبلَ عَهْده. وما جرى بين إبراهيمَ ابنِ الجرّاح[٣] وبينَ حمّادِ بنِ زيدٍ[٤] مُسجَّلٌ في مَوضِعِه[٥]، وقولُ يحيى بنِ أكثَمَ[٦] في شروطِ هِلالِ الرأي[٧] ....

---

(١) وله «كتاب الشروط» و«كتاب المحاضر والسِّجلّات» و«كتاب الوثائق والعهود» و«كتاب النَّقْض على الشافعيّ». (ز).

(٢) وله «كتاب المحاضر والسِّجلّات» و«كتاب أدب القاضي»، وكان حاذقاً في عمل المحاضر والسِّجلّات. (ز).

(٣) الكوفيّ القاضي، تفقّه على أبي يوسف، وسمع منه الحديث، وكتبَ عنه الأمالي، ثم رحل إلى مصر، ووَلِيَ القضاء بها، ومات بالرَّمْلة سنة ٢١٧. «الجواهر المضية» ١: ٧٥ (١٣).

(٤) أبو إسماعيل البصريّ، ثقة ثبت فقيه، مات سنة ١٧٩. «تقريب التهذيب» (١٤٩٨).

(٥) رواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣١٨، وذكره المُؤلِّف في «حسن التقاضي» ص١٥٥.

(٦) المَرْوَزيّ، إمام فقيه، وَلِيَ قضاء البصرة سنة ٢٠٢، ثم نزل بغداد، فوَلّاه المأمون قضاء القضاة بها، توفي سنة ٢٤٢. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥-١٥.

(٧) من كبار فقهاء الحنفية، أخذ عن أبي يوسف وزُفَر، ولُقِّبَ بـ«الرأي» لِسَعةِ عِلمِه وكثرة فقهه، توفي سنة ٢٤٥. «الجواهر المضية» للقرشي ٣: ٥٧٢ (١٧٧٩).

وكتابُه في الشروط مشهور في كتب التراجم، حتى قيل: إنه أول مَنْ صنَّفَ فيه، كما في «كشف الظنون» ٢: ١٠٤٦، ولئنْ لم تُسلَّم هذه الأوليةُ مطلقاً، نظراً إلى أسبقية يوسف بن خالد السَّمْتيّ (ت ١٨٩) إليه ـ كما سيأتي قريباً ـ، إلا أنّ تميُّزَه في علم الشروط وكونَه من أوائل مَنْ صنَّف فيه مُسلَّم، ولذا قال عنه الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ١٨: ٥٢٩: إنه «مِن أبصر الناس بالشروط». =

وغيرِه من أهل البصـرة معروف[١].

ومَنْ أحاط عِلماً بذلك كُلِّه لا يَتَرَدَّدُ لحظةً في أنّ هذا الزَّعْمَ نَسْجُ خيالِ التعصُّب، وافتِعالٌ غيرُ مُدبَّر[٢]. نسألُ اللهَ السَّلامة.

= ولم أقف على قول يحيى بن أكثم في شـروط هلال، لكنِّي وقفتُ على قوله في شـروط السَّمْتيّ: «كلُّ كتابٍ ـ يعني: من الشـروط ـ يَرِدُ عليَّ فهو عيال [عليّ]، غيرَ كتابِ يوسفَ بنِ خالد، فإنه إذا ورد عليَّ كنتُ عيالاً عليه»، كما في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٤٧.

وانظر خبراً آخر في أسبقية الحنفية في التصنيف في علم الشـروط على فقهاء البصرة وغيرهم في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكيّ ص٣٢٣.

(١) يوسفُ بنُ خالد السَّمْتيُّ صاحبُ أبي حنيفة: هو أولُ مَنْ وضع «كتاب الشـروط»، وأولُ مَنْ جَلَبَ رأيَ أبي حنيفة إلى البصـرة، فيما ذكَرَه الساجيّ، كما في «تهذيب التهذيب» [١١: ٤١٢].

وقال ابنُ المديني: «يوسفُ بنُ خالد سقط حديثُه من أجل الكلام»، كما ذكره عبد الله الأنصاريّ بسَنَدِهِ في «ذمّ الكلام». ويُعلَمُ من ذلك أنّ اشتِغالَ المرءِ بالكلام كان إذ ذاك يُعَدُّ مُسقِطاً لحديثه، وهذا من أغرب الموازين. راجع ما ذكرناه في أوائل «شـروط الأئمة» [ص١١٢-١١٣ من «ثلاث رسائل في علوم الحديث»، وقد نقله المُؤلِّفُ في «الإمتاع» ص٩٨-١٠٢، فانظره]. (ز).

قلت: قولُ ابن المديني لم أقف عليه في «ذم الكلام» ولا في غيره، وإنما قال البزّار في «مسنده» ١٥: ٦٢ بإثر الحديث (٨٢٨٥): «يوسفُ بنُ خالدٍ كان رجلاً قد كتبَ الحديث، رحلَ فيه إلى الكوفة، فكتب عن الأعمش، وكان أولَ مَنْ وضعَ الكتبَ المبسوطةَ في الوثائق، ولكنْ دخل في الكلام، فجاوَزَ حَدَّ أهل العِلم، فضُعِّفَ حديثُه من أجل ذلك».

(٢) يُضافُ إلى ذلك: أنّ «الطحاويّ كتب آخر كتبه في الشـروط، وهو «الشروط الصغير» سنة ٣٠٥ ـ كما صُـرِّحَ به في مُقدِّمته ص٣ ـ وكتب قبله «الشروط الكبير» و«الأوسط»، وقد توفي الإمام ابن جرير الطبريُّ سنة ٣١٠، وهذه السنوات الخمس على أقلِّ تقدير تكفي في أن يصلَ الخبرُ فيها إلى ابن جرير، ويردَّ على الطحاويّ، لكنْ لم يُنقَل عنه شيء في هذا، =

وعلى كُلِّ حال، فإنّ كتابَ أبي عبد الله الجُرْجانيِّ وكتابَ نَقْضِهِ لأبي منصورِ عبدِ القاهر: لا يَخْلُوانِ مِن غُلُوٍّ وإسـرافٍ في القول، على جلالةِ قَدْرِ مُؤلِّفَيْهما. وأصابَ ابنُ الصَّلاح حيثُ قال فيهما: «وكُلُّ واحدٍ منهما لم يخلُ كلامُه مِنَ ادِّعاءِ ما ليس له، والتشنيعِ بما لا يُؤبَهُ به، معَ وَهَمٍ كثيرٍ أتياه»(١). سامحَهُم اللهُ تعالى وإيّانا بمَنِّهِ وكَرَمِه.

❊ ❊ ❊

= فهذا يُكذِّبُ الادِّعاء المذكور»، كما قال الدكتور مصباح الله عبد الباقي في كتابه «الإمام أبو جعفر الطحاويّ وأثره في نقد الحديث» ص٩٦.

(١) «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح ٢: ٥٥٤.

مُؤلَّفاتُ أبي جعفرٍ الطحاويّ

أما تصانيفُ أبي جعفرِ الطحاويِّ ففي غايةِ الحُسْنِ والجمع والتحقيقِ وكثرةِ الفوائد، ولم تحظَ مِصرُ بطبع شيءٍ منها سِوى رسالةٍ صغيرةٍ سَبَقَتْها بلادٌ في طبعِها، رَغْمَ كونِ مُصنِّفِها مِن مفاخرِ وادي النِّيل.

ولو كانَ مِثلُ هذا العالم في الغَرْبِ لانتَدَبَ أهلُ الشأنِ لدراسةِ كُتُبِهِ وتحقيقِها رجالاً خاصّة، بل نراهم يعملون هذا في بعض رجالِ الشرق، في حينِ أننا أصبَحْنا بُعَداءَ عن تقديرِ مقاديرِ الرجال، أغنياءَ بما نَسْتقي مِن أدمِغَتِنا فقط، مِن غيرِ أنْ نرى حاجةً إلى البحثِ والتنقيبِ في التراثِ الشرقيِّ الفاخر، معَ محاولتِنا التجديدَ في كُلِّ شيء، فلو زاحَمْناهُم في البحثِ والتَّعَبِ وراءَ اجتِلاءِ معارفِنا، وباعَدْناهُم في المُوبِقاتِ وصُنوفِ السُّقوط؛ لانبَعَثْنا مِن جديد، وما ذلك على الله ببعيد.

فمِن مُصنَّفاتِ الطحاويِّ المُمتِعة:

١ ـ كتابُ «معاني الآثار»[١]، في المُحاكَمةِ بينَ أدلّةِ المسائل الخِلافيّة، يَسُوق بسَنَدِهِ الأخبارَ التي يَتَمسّكُ بها أهلُ الخِلافِ في تلك المسائل، ويخرُجُ مِن بُحوثِهِ ـ بعدَ نَقْدِها إسناداً ومتناً، روايةً ونَظَراً ـ بما يَقتَنِعُ به الباحثُ المُنصِفُ المُتبرِّئُ مِنَ التقليدِ الأعمى[٢].

---

(١) أو «شرح معاني الآثار»، واسمُه بتمامه: «شرح معاني الآثار المختلفة المروية عن رسول الله صَلّى الله عليه وسَلّم في الأحكام»، كما ذكره الطحاويُّ نفسُه في ٣: ٣١٨ منه.

(٢) ذكر القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨١: أنه أول كتب الطحاويّ تصنيفاً، والله أعلم.

وليس لهذا الكتاب نظيرٌ في التفقيهِ وتعليم طُرُقِ التفقُّه وتَنْميةِ مَلَكةِ الفِقه، رَغْمَ إعراضِ مَنْ أعرَضَ عنه.

ولذلك كانَ الأستاذُ المغفورُ له شيخُنا العلّامةُ محمَّدُ خالِص الشِّرْوانيُّ[١] رحمَه اللهُ اختارَه في عِدادِ كتبِ الدِّراسة، مع «الآثار» للإمام مُحمَّدِ بنِ الحسنِ الشَّيْبانيّ.

وكان لأهل العِلم عِنايةٌ خاصّةٌ بتدريسِ كتابِ «معاني الآثار» وروايتِهِ وتلخيصِهِ وشَرْحِهِ والكلام في رجالِه.

فمِنْ شُرّاحِه الحافظُ أبو مُحمَّدٍ المَنبِجيُّ[٢] مُؤلِّفُ «اللُّباب في الجمع بين السُّنّةِ والكِتاب»، وقطعةٌ مِن شرحِهِ موجودةٌ في مكتبة أيا صوفيا بالآسِتانة.

ومنهم الحافظُ عبدُ القادرِ القُرَشيُّ صاحبُ «الحاوي في تخريج أحاديث معاني الآثار للطحاوي»، وقطعةٌ منه موجودةٌ بدار الكُتُب المصرية[٣].

وذكرَ القُرَشيُّ في قسم الجامع مِن «طبقاته» (٤٣١)[٤] سَبَبَ تأليفه، وقال: «كان ذلك بإشارةِ شيخِنا الحُجّةِ علاءِ الدِّينِ المارْدِينيّ، لـمّا سأله بعضُ الأُمَراءِ عن ذلك، وقال له: عندَنا كتابُ الطحاويّ، فإذا ذكرْنا لِخَصْمِنا الحديثَ منه يقولون لنا:

(١) وكيل المشيخة الإسلامية في الدولة العثمانية، المُتوفى سنة ١٣٣١، رحمه الله تعالى، كما في «التحرير الوجيز» للمُؤلِّف ص٤٢ و٧٣.

(٢) جمال الدين عليّ بن زكريا بن مسعود، فقيه مُقرئ فاضل، توفي سنة ٦٨٦. «تاريخ الإسلام» ٥١: ٢٧٢، و«تاج التراجم» ص٢١٠ (١٦٩).

(٣) ثم طبع في بيروت سنة ١٤١٩ في ثلاثة مجلَّدات، واسمُه الدقيق: «الحاوي في بيان آثار الطحاويّ».

(٤) أو ٤: ٥٧١.

ما نَسمَعُ إلا مِنَ البُخاريِّ ومُسلِم ـ في كلام نَحْوِ هذا ـ ، فقال له شيخُنا: والأحاديثُ التي في كتاب الطحاويِّ أكثرُها في البخاريِّ ومُسلِم والسُّنَنِ وغيرِ ذلك مِن كتب الحفّاظ ـ في كلام نَحْوِ هذا ـ ، فقال له الأمير: أسألُكَ أنْ تُخرِّجَه وتَعزُوَ أحاديثَه إلى هذه الكتب، فقال له شيخُنا: ما أتفرَّغُ لذلك، ولكنْ عندي شخصٌ مِن أصحابي يفعلُ ذلك. وتكلَّمَ معَه رحمَه اللهُ في الإحسانِ إليّ، وعظّمَني عندَه، وجَعَلَني أُمّةً في هذا العَمَل.

فحَمَلَني إلى الأمير، وأحسَنَ إليَّ وأمَدَّني الأميرُ بكُتُبٍ كثيرة، كـ«الأطراف» للمِزِّيّ و«تهذيب الكمال» له وغيرهما، وشَرَعتُ فيه، وكان ابتدائي في سنة ٧٤٠هـ وأمَدَّني شيخُنا بكتابٍ لطيفٍ فيه أسماءُ شيوخ الطحاويّ، وقال لي: هذا يكفيك مِن عندي. فحَصَلَ لـيَ النفعُ العظيم»، اهـ، إلى آخرِ ما ذكرَه هناك.

وطريقتُه في التخريج: أنه يتكلّمُ على أسانيده، ويَعزُو أحاديثَه وإسنادَه إلى الكُتُب السِّتّة و«المُصنَّف» لابنِ أبي شيبةَ وكُتُبِ الحفّاظ، وهكذا، فخَدَمَ خِدمةً عظيمةً في هذا الباب.

ومن شُرّاح الكتاب: البَدْرُ العَيْنيُّ الحافظ، وقد عُنيَ بتدريسِهِ سِنينَ مُتطاوِلةً في المُؤيَّديّة، وكان المَلِكُ المُؤيَّدُ[1] شيخاً مُلِمّاً بالعِلم، يُناقِشُ العُلماءَ في العِلم، حتّى جعلَ لهذا الكِتابِ كُرْسيّاً خاصّاً في جامعتِه، كباقي أُمهاتِ كُتُبِ الحديث، وعيَّنَ لهذا الكُرْسيِّ البَدْرَ العَيْنيّ، فقام البَدْرُ بتدريس هذا الكتابِ خيرَ قيام مُدّةً مديدة، وألّفَ شرحَيْنِ ضخمَيْنِ فَخْمَينِ صورةً ومعنى.

---

(١) أبو النصر شيخ بن عبد الله المحموديّ (٧٥٩-٨٢٤)، من ملوك الجراكسة بمصر والشام، تولّى السَّلْطنة سنة ٨١٥ إلى وفاته، وحُمِدَت سيرتُه في المُلْك، وصنَّف البدرُ العينيُّ في ترجمته «السيف المُهنَّد في سيرة الملك المُؤيَّد». «الضوء اللامع» للسخاويّ ٣: ٣٠٨-٣١١، و«الأعلام» للزركليّ ٣: ١٨٢.

أحدهما: «نُخَبُ الأفكار في شرح معاني الآثار»، ويَتَعرَّضُ لتراجم رجالِ الكتاب في صُلْبِ هذا الشرح، كما فعل في «شرح صحيح البخاريّ»، وهذا مِن محفوظاتِ دار الكُتُبِ المِصْرِيّةِ في ثمانيةِ مُجلَّداتٍ بخطِّ المُؤلِّف، وبها خُروم. وتوجدُ بعضُ أجزاءٍ منه في مكتبةِ أحمدَ الثالثِ في طوبْقَبو ومكتبة عَمُوجَهْ حُسَين باشا بالآسِتانة.

والشرحُ الآخر هو: «مباني الأخبار في شرح معاني الآثار» للبدر العَيْنيّ، وهو محفوظٌ في دار الكتب المصريّة بخطِّ المُؤلِّفِ في سِتّةِ مُجلَّدات. وهو خِلْوٌ من الكلام في الرجال، حيثُ أفرَدَهم في تأليفٍ سمّاه «مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار» في مُجلَّدَيْن. معَ نَقْصٍ في نُسْخةِ دار الكُتُبِ المصريّة، يُستَدرَكُ مِن نُسْخةِ مكتبةِ رُواقِ الأتراكِ في الأزهر الشريف.

وخدمةُ البدرِ العَيْنيِّ لـ«معاني الآثار» لا تَقِلُّ عن خِدمتِهِ لـ«صحيح البخاريّ»، واللهُ سبحانه يُكافِئُه على تلك الخدماتِ الجسيمة، ولا سيَّما في تحقيق أحاديثِ الأحكام.

وممَّنْ لَخَّصَ «معاني الآثار»: حافظُ المغرب ابنُ عبد البرّ، وبه امتَلَأَ قلبُه إجلالاً للطحاويّ، ويُكثِرُ النَّقْلَ عنه في كُتُبه، ولا سيَّما «التمهيد».

وممَّنْ لَخَّصَه أيضاً: الحافظُ الزَّيْلَعيُّ صاحبُ «نصب الراية»، ومُلخَّصُه محفوظٌ بمكتبة رُواقِ الأتراكِ ومكتبةِ الكوبريلي بالآسِتانة.

وشرحَه صاحبُ «اللُّباب في الجمع بين السُّنّةِ والكتاب»[1] أيضاً، وهو محفوظٌ في مكتبة أيا صوفيا في الآسِتانة.

---

(١) يعني: المنبجيّ، وقد ذكر المُؤلِّفُ ذلك ص٩٥، وكرَّره هنا.

ولمُحمَّدِ بنِ مُحمَّدٍ الباهِليِّ المالكيِّ كتابُ «تصحيح معاني الآثار»، محفوظٌ في بانكوك، كما ذكرَه بروكلمان[١]، ولم أطَّلِعْ عليه[٢].

وكتابُ «معاني الآثار» طُبِـعَ مرّاتٍ في الهند، لكنْ أين جمالُ الطَّبْع المِصْـريِّ مِنَ الطبع الهِنْديِّ! فياحَبَّذا لو طُبِعَت تلك الكُتُب، معَ إعادةِ طبع «معاني الآثار» بمِصـرَ بعنايةٍ خاصّة[٣].

ويقولُ الطحاويُّ في صَدْرِ كتاب «معاني الآثار»: «سألني بعضُ أصحابنا مِن أهل العِلم أنْ أضعَ له كتاباً أذكرُ فيه الآثارَ المأثورةَ عن رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم في الأحكام، التي يَتَوهَمُ أهلُ الإلحادِ والضَّعَفةُ مِن أهل الإسلام أنّ بعضَها يَنقُضُ بعضاً؛ لِقِلّةِ عِلمِهم بناسِخِها مِن منسوخِها، وما يجبُ به العملُ منها لِـمَا يَشهَدُ له مِن الكتابِ الناطقِ والسُّنّةِ المُجتَمَعِ عليها، وأجعَلَ لذلك أبواباً، أذكرُ في كُلِّ كتابٍ منها ما فيه مِنَ الناسخ والمنسوخ وتأويلِ العُلماءِ واحتِجاجِ بعضِهم على بعض، وإقامةَ الحُجّةِ لِـمَنْ صَحَّ عندي قولُه منهم بما يَصِحُّ به مِثلُه مِن كتابٍ أو سُنّةٍ أو إجماعٍ أو تَواتُرٍ مِن أقاويل الصحابةِ أو تابعيهم. وإني نظرتُ في ذلك، وبحثتُ عنه بَحْثاً شديداً، فاستَخرَجتُ منه أبواباً على النَّحْوِ الذي سأل، وجعلتُ ذلك كُتُباً،

---

(١) في «تاريخ الأدب العربي» ٣: ٢٦٢.

(٢) ذكر الأستاذ الشيخ لطيف الرحمن البهرائجيّ القاسميّ في مُقدِّمة «مسند الإمام الطحاويّ» من جَمْعِهِ وترتيبه ١: ٦٩-٧١: أنه اطَّلَع على هذا الكتاب في مكتبة بنكيبور في الهند، وقال: إنّ «بانكوك» في كلام المُؤلِّف محرَّفةٌ عن «بنكيبور» [قلت: وهي على الصواب عند بروكلمان]، وقارنه ببعض مختصرات «معاني الآثار»، فوجده موافقاً لـ«مختصر شرح معاني الآثار» لابن رشد القرطبيّ له.

(٣) ثم طُبع في مصـر سنة ١٣٨٦ بتحقيق الأستاذَيْن محمد زهري النجّار ومحمد سيِّد جاد الحق، وعنها صُوِّرَ في بيروت مع ترقيم أحاديثه وفهرستها بعناية د. يوسف المرعشلي.

ذكرتُ في كُلِّ كتابٍ منها جِنْساً مِن تلك الأجناس»(١).

فبهذا تعلمُ مَبلَغَ ثِقَلِ ما قامَ بحَمْلِهِ الطحاويّ، وعظيمَ مِقدارِ عَمَلِه، رضيَ اللهُ عنه وأرضاه.

ومن مُؤلَّفاتِ الطحاويِّ أيضاً:

٢ـ «بيانُ مُشكِلِ الحديث»(٢) المعروفُ بـ**«مشكل الآثار»، في نفي التضادِّ** عن الأحاديث، واستِخراج الأحكام منها(٣).

وهو مِن محفوظاتِ مكتبةِ فَيْضِ الله شيخ الإسلام في إصطنبول، تحت أرقام (٢٧٣-٢٧٩)، في سبعةِ مُجلَّداتٍ ضِخام. وهي نسخةٌ صحيحةٌ مقروءةٌ مِن روايةِ أبي القاسِم هشام بنِ مُحمَّدٍ ابنِ أبي خليفةَ الرُّعَيْنيِّ عن الطحاويّ، قابَلَها وصَحَّحَها ابنُ السابق المُترجَمُ له في «الضوء اللامع»(٤).

(١) «شرح معاني الآثار» ١: ١١.

(٢) واسمُه بتمامه: «بيان مشكل أحاديث رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم واستخراج ما فيه من الأحكام ونفي التضادّ عنها»، كما هو مُثبَتٌ في أصل الكتاب الخطيّ الآتي ذِكرُه، وكما ذكره ابنُ خير في «فهرسه» ص ٢٠٠، وفي كلام المُؤلِّف رحمه الله هنا إشارةٌ إليه، ويُستَغرَبُ من الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط عدمُ إثبات هذا العنوان على غلاف الكتاب في طبعته، أو عدمُ إبرازه في مقدِّمة تحقيقه على الأقلّ، مع ذِكرِه له عَرَضاً في ١: ١٤-١٥ تحت عنوان «سند الكتاب إلى مُؤلِّفه وصحّة نسبته إليه».

(٣) ذكر القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨١: أنه آخرُ كتب الطحاويّ تصنيفاً، والله أعلم.
وهذا الكتاب وصفَه الحافظُ العراقيّ في «شرح الألفية» ٢: ١٠٩، والسخاويُّ في «فتح المغيث» ٤: ٦٧ بأنه «من أجلِّ كتب الطحاويّ».

(٤) ٩: ٣٠٥-٣٠٦، وانظر: مُقدِّمة تحقيق «مشكل الآثار» ١: ٢٢.

والقِسمُ المطبوعُ منه في حَيْدَر آباد في أربعةِ أجزاءٍ ربَّما لا يكونُ نِصفَ الكتاب، على سَقَمِ الطَّبْع[1].

ومَنِ اطَّلَعَ على «اختِلافِ الحديث» للإمام الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه، و«مُختَلِفِ الحديث» لابنِ قُتَيبة، ثم اطَّلَعَ على كتاب الطحاويِّ هذا: يزدادُ إجلالاً له ومعرفةً لمقداره العظيم.

وكم كُنّا نودُّ لو طُبِعَ بمِصْـرَ تمامُ الكتابِ مِنَ النُّسْخةِ المذكورة.

وقد اختَصَـرَ أبو الوليد ابنُ رُشْدٍ الجدُّ[2] كتابَ «مُشكِلِ الآثار»، معَ بعضِ اعتِراضاتٍ منه عليه، واختِصارُه محفوظٌ بدارِ الكُتُبِ المِصْـريّة[3].

واختَصَـرَ هذا «المُختَصَـرَ» قاضي القُضاةِ جمالُ الدِّين يوسفُ بنُ موسى المَلَطيُّ[4]، مِن شيوخ البَدْرِ العَيْنيّ، في كتابٍ سمّاه «المُعتَصَر مِنَ المُختَصَـر»،

---

(١) ثم طُبع في بيروت بتحقيق الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط في ١٦ مجلَّداً.

(٢) أبو الوليد محمَّد بن أحمد القرطبيّ المالكيّ (٤٥٠-٥٢٠)، فقيه قاضٍ، له مُصنَّفات منها: «البيان والتحصيل»، وإليه كانت الرحلةُ للتفقُّه من أقطار الأندلس مدّة حياته، وممَّن تفقَّه عليه القاضي عياض. «سير أعلام النبلاء» ١٩: ٥٠١-٥٠٢، و«الديباج المذهب» لابن فرحون ٢: ٢٤٨-٢٤٩.

(٣) ذكر الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط في مُقدِّمة تحقيق «شرح مشكل الآثار» ١: ٢٠ تعليقاً: أنّ الموجود فيها هو «مختصر معاني الآثار» لابن رشد، وليس «مختصر مشكل الآثار» له.
قلت: وقد طُبع هذا المختصرُ ـ أعني: «مختصر شرح معاني الآثار» ـ في بيروت حديثاً في مجلّدَين. ولكنْ يبقى «مختصر مشكل الآثار» ثابتُ النِّسبة إليه، فقد ذكره ابنُ خير الإشبيليّ (ت ٥٧٥) إليه في «فهرسته» ص١٦٩ و٢٠٩ ورواه عنه، كما ذكره ابنُ بشكوال (ت ٥٧٨) في «الصِّلة» ص٥٤٦، والذهبيُّ (ت ٧٤٨) في «سير أعلام النبلاء» ١٩: ٥٠٢.

(٤) أبو المحاسن الحنفيّ (٧٢٦-٨٠٣)، فقيه، تولّى القضاء بمصر، ولم تُحمَد سيرتُه فيه على كثرة عِلمِه وقوّة استِحضاره، حتى قيل: إنه كان يكتبُ كلَّ يوم على أكثرَ من خمسين =

فأجاد في التلخيصِ والإجابةِ عمّا أورَدَه ابنُ رشد. وطُبِعَ «المُعتَصَـرُ» بالهندِ معَ الخطأِ في اسم مُؤلِّفِهِ واسم مُختَصِـره[١]. وهذا «المُعتَصَـرُ» نافعٌ أيضاً[٢].

٣ـ و«اختِلافُ العُلماء» للطحاويّ، في نَحْوِ مئةٍ وثلاثين جُزْءاً حديثيّاً[٣].

وقد اختَصَـرَه أبو بكرٍ الرازيُّ، واختِصارُه هو الموجودُ في مكتبةِ جارِ الله وليِّ الدِّين في إصطنبول[٤]، وأما الأصلُ فلم أظفَرْ به. وأما القِطعةُ الموجودةُ بدارِ الكتب المِصْـريّةِ فهي مِن «مُختَصَـر اختِلافِ علماءِ الأمصار» لأبي بكرٍ الرازيّ، وإنْ نُسِبَتْ غَلَطاً إلى الطحاويّ.

= فتوى بدون مطالعة. «الضوء اللامع» ١٠: ٣٣٥-٣٣٦، و«الأعلام» للزركليّ ٨: ٢٥٤.

(١) قامت بنشـره دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣١٧، ولم أقف على هذه الطبعة، لكنَّ معلوماتها مذكورة في «معجم المطبوعات العربية» ١: ٣٤٤. ثم أعادت طبعَه سنة ١٣٦٢ في مجلَّدَيْن، وعن هذه الطبعة صُوِّرَ من قِبَل عالم الكتب ببيروت، وقد وقفتُ على هذه الطبعة، وكُتِبَ على غلافها: «لـخَّصَه القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفيّ من مختصـر القاضي أبي الوليد الباجي المالكيّ (ت ٤٧٤) من «كتاب «مشكل الآثار» للطحاويّ (ت ٣٢١)».
ويُنظَر ما مرادُ المُؤلِّف من الخطأ في اسم مُؤلِّفه؟
وأما اسمُ المُختَصِـر فقد صـرَّح الملطيُّ في مُقدِّمته ص٣ بأنه الباجي لا ابنُ رشد، فليس فيه خطأ، والله أعلم.

(٢) وممَّن اختصـر «مشكل الآثار» ابنُ خَلَف الباجي، و«مختصـرُه» في المُتحَف البريطاني، وهو أبو الوليد سليمان بن خَلَفٍ الباجيّ الإمامُ المشهور، ووَهِمَ بروكلمان فسمّاه سعيدَ بنَ خلف. (ز).

(٣) كذا في «نخب الأفكار» للعيني ١: ٨١، وكان العينيُّ ذكر «مشكل الآثار» (المطبوع في ١٦ مجلَّداً) وقال: إنه في نيِّف وخمسين جزءاً. وعلى هذا، فيكونُ كتاب «اختلاف العلماء» لو عُثِرَ عليه في أكثر من ٣٠ مجلَّداً مطبوعاً، والله أعلم.

(٤) طُبع في بيروت سنة ١٤١٦ بتحقيق الدكتور عبد الله نذير في خمسة مجلَّدات.

وفي المُختَصَرِ يذكرُ أقوالَ الأئمَةِ الأربعةِ وأصحابِهم، وأقوالَ النَّخَعيِّ وعُثمانَ البَتِّيِّ والأوزاعيِّ والثوريِّ واللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ وابنِ شُبرُمَةَ وابنِ أبي ليلى والحسنِ بنِ حَيٍّ، وغيرِهم مِنَ المُجتَهِدينَ الأقدَمِينَ الذين صَعُبَ اليومَ الاطِّلاعُ على آرائِهم في المسائل الخِلافيَّة.

فيا ليتَ الأصلَ بُحِثَ عنه وعن مُختَصَرِه، وطُبِعَ هو أو مُختَصَرُه أو كلاهما.

٤ـ و«أحكامُ القرآن» للطحاويّ، في نَحْوِ عشرينَ جُزْءاً(١).

ويقولُ القاضي عِياضٌ في «الإكمال»: «إنّ للطحاويِّ ألفُ ورقةٍ في تفسير القرآن»(٢)، وذلك هو «أحكامُ القرآن» له.

---

(١) كذا في «نخب الأفكار» للعيني ١: ٨١. وقد طُبع ما عُثِرَ عليه منه في إسطنبول بتحقيق الدكتور سعد الدين أونال في مجلَّدَيْن سنة ١٩٩٥ و١٩٩٨.
و«كان للطحاويّ قَصَبُ السَّبْق على غيره في تأليف أحكام القرآن بصورة فريدة، تفرَّد فيها بمنهج غير مألوف لدى مفسِّري أحكام القرآن الكريم، حيث تميَّز من حيث الترتيب والتبويب بجمع الآيات المتصلة بالموضوع، ثم رتَّبها جميعاً ترتيباً موضوعياً»، كما ذكر الدكتور عبد الله نذير في كتابه «الإمام أبو جعفر الطحاويّ» ص٢٢١.

(٢) «إكمال المُعلِم» ٤: ١٢١، ولفظُه: «قد أكثرَ الناسُ الكلامَ على هذه الأحاديث ـ يعني: في صفة حجّ النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلّم وأنه كان قارناً أو مُتمتِّعاً أو مُفرِداً ـ من علمائنا وغيرهم...، وأوسَعُهم نَفَساً في ذلك أبو جعفر الطحاويُّ الحنفيُّ المصريّ، فإنه تكلَّم في ذلك في نيِّفٍ على ألفِ ورقة». وكذا عند النوويّ في «شرح مُسلِم» ٨: ١٣٦.
فهذا كما ترى ليس فيه أنه في تفسير القرآن، بل ظاهرُه أنه في الحديث والفقه.
وعبارةُ القرشيِّ صريحةٌ في التغاير بين الكتابين، فإنه ذكر في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤): «أحكام القرآن»، وقال: إنه «في نيِّف وعشرين جزءاً»، ثم قال في ١: ٢٧٧: «وله في القِران ألف ورقة، حكاه القاضي عياض في الإكمال». وأثبَتَه مُحقِّقُه: «القرآن» متابعاً ما وقع في «كشف الظنون» ٢: ١٩٨٠، ونبَّه في الحاشية إلى أن في الأصل: القِران، مضبوطاً بالقلم. قلت: وما في الأصل هو الصواب. =

وللطحاويِّ أيضاً:

٥ـ «كتابُ الشـروط الكبير» في التوثيق، في نَحْوِ أربعينَ جُزْءاً[١].

وقد طبَعَ بعضُ المُستَشـرِقينَ[٢] جُزْءاً منه. وتوجدُ قِطعةٌ منه في مكتبةِ علي باشا الشهيد، وأُخرى في مكتبةِ مُراد مُلّا بإصطنبول، مِن غير أنْ تَتِمَّ بهما نُسْخةٌ كاملة[٣].

وله أيضاً:

٦ـ «الشـروط الأوسط».

٧ـ و«مُختَصَـرُ الشُّـروط» له في خمسةِ أجزاء[٤]، محفوظٌ في مكتبةِ شيخ الإسلام فَيْضِ الله[٥].

= ونقل العينيُّ في «نخب الأفكار» عبارةَ القرشيِّ، وزاد فيها لفظة «تفسير»، فذكر في ١: ٨١ «أحكام القرآن»، وقال: إنه في «نيِّف وعشرين جزءاً»، ثم قال في ١: ٨٣: «وكتاب في تفسير القرآن ...»، ونقل عبارة القاضي عياض.

وقد أحسَنَ الدكتور عبد الله نذير في كتابه «الإمام أبو جعفر الطحاويّ» ص٢٠٦ في التفريق بينهما، إلا أنه سمّى هذا الكتاب «أحكام القِران»، وتابعه الدكتور سائد بكداش في مُقدِّمة «شرح مختصـر الطحاويّ» للجصّاص ١: ٤٦، وزاد فقال: «أو مسألة القِران».

(١) كذا في «نخب الأفكار» للعيني ١: ٨١.

(٢) وهو يوسف (جوزيف) شَخْت، وطبع قسمَ الحقوق والرهون منه في إسطنبول سنة ١٩٢٦-١٩٢٧م، ثم طبع كتابَ الشفعة منه سنة ١٩٢٩-١٩٣٠م.

(٣) لكنه شيءٌ غيرُ يسير من الكتاب، كما قال الأستاذ روحي أوزجان في مُقدِّمة تحقيقه «الشروط الصغير» للطحاويّ ص٣٠، وقد ذيَّله في حواشيه بما عُثِرَ عليه من «الشروط الكبير».

(٤) كذا في «نخب الأفكار» ١: ٨١.

(٥) طُبِع باسم «الشروط الصغير» في بغداد بتحقيق الأستاذ روحي أوزجان سنة ١٣٩٤ في مجلَّدَيْن.

وتَدُلُّ تلك الكتبُ على بَراعةِ الطحاويِّ البالغةِ في عِلم الشروطِ والتوثيق، مَهْما تَضايَقَ مِن ذلك الأستاذُ عبدُ القاهر التميميّ(١).

٨ ـ و«مُختَصَرُ الطحاويّ» في الفِقهِ في المذهب، على شاكِلةِ «مُختَصَرِ المُزَنيّ» في مذهبِ الشافعيّ(٢).

وهو محفوظٌ بمكتبةِ الأزهر ومكتبتَيْ جارِ الله وفَيْضِ الله بالآسِتانة(٣).

ولـ«مُختَصَرِ الطحاويِّ» شروح:

أقدَمُها وأهمُّها: شرحُ أبي بكرٍ الرازيِّ الجصّاص(٤)، غايةٌ في الإتقانِ دِرايةً وروايةً، قِطعةٌ منه تُوجَدُ بدارِ الكتبِ المِصْريّة، والباقي في مكتبةِ جارِ الله بالآسِتانة.

ومنها: شرحُ أبي عبدِ الله الحسينِ بنِ عليٍّ الصَّيْمَريّ.

---

(١) انظر ما تقدَّم ص٨٩.

(٢) وثمّة بحثٌ في كون الطحاويِّ قد صنَّف مختصراً واحداً أو أكثر، وعبارةُ العينيِّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢ تدلُّ على وجود مختصرَيْن للطحاويِّ في الفقه، وانظر مزيداً من التفصيل في مُقدِّمة العلامة الشيخ أبي الوفا الأفغاني رحمه الله تعالى لـ«مختصر الطحاويّ» ص٥، والدراسة العلمية التي كتبها الدكتور سائد بكداش لكتاب «شرح مختصر الطحاويّ» للجصّاص ١: ٤٩-٥١.

(٣) ثم قامت بنشره دائرة إحياء المعارف النعمانية في الهند سنة ١٣٧٠ بتحقيق العلامة الشيخ أبي الوفا الأفغاني في مجلَّد، وقد اعتمد المُحقِّق على هذا الكتاب «الحاوي» في ترجمة مُؤلِّفه، وقال في ختام مُقدِّمته ص١٤: «هذا صفوةُ ما كتبه العلامةُ المُحقِّق العبقريّ، مولانا الشيخ محمَّد زاهد الكوثريّ، حفظه الله تعالى، في ترجمة هذا الإمام الجليل، ومن شاء زيادة الاطلاع فعليه بـ«الحاوي في سيرة الإمام الطحاوي» له، وقد نُشِرَ بمصر، فإنه كتاب مفيد يدلُّ على تبحُّر مُصنِّفه».

(٤) حقَّقه جماعةٌ من الباحثين في رسائل علمية، وأعدَّها للطباعة الدكتور سائد بكداش، وطُبع في بيروت سنة ١٤٣١.

ومنها: شـرحُ شمسِ الأئمّةِ السَّـرَخسيّ، قِطعةٌ منه تُوجَدُ في مكتبةِ السُّلَيمانيّة، والباقي في مكتبةِ شَهْزادَهْ بالآسِتانة.

ومنها: شـرحُ أبي نَصْـرٍ أحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ المعروفِ بالأقطع، شارح «مُختَصَرِ القُدُوريّ».

ومنها: شـرحُ أبي نَصْـرٍ أحمَدَ بنِ منصورٍ الخُجَنديّ الأَسْبِيجابيِّ الكبير.

ومنها: شـرحُ بهاء الدِّين عليِّ بنِ مُحمَّدِ السَّمَرقَنديّ الأَسْبِيجابيِّ الصغير.

وهما موجودانِ في عِدّةِ مكتباتٍ في الآسِتانة، والكبيرُ في مكتبةِ علي باشا الشهيد، والصغيرُ في مكتبةِ يني جامع.

ومنها: شـرحُ أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ مسعودٍ الوَبَريّ.

وله غيرُ ذلك مِنَ الشُّـروح(١).

---

(١) انظرها في دراسة الدكتور سائد بكداش التي قدَّم بها لكتاب «شرح مختصر الطحاويّ» للجصّاص ١: ١٣٧-١٣٩، غيرَ أنه عزا شـرحاً لابن قطلوبغا، وأحال إلى «الضوء اللامع» للسخاويّ ٦: ١٨٧، و«إيضاح المكنون» ٢: ٤٤٩.
قلت: أما «الضوء اللامع» فلفظُ السخاويِّ فيه: أنّ للطحاويِّ «شروحاً لِعِدّةِ كتب من فقه مذهبه، وهي «القُدوري» ... و«مختصـر المنار» و«مختصـر المختصـر» ...»، إلى آخر كلامه، وليس فيه ذِكرٌ لـ«مختصـر الطحاويّ». و«مختصـر المنار»: لعلَّه ما صنَّفه مشهور في أصول الفقه، و«شـرحُه» لابن قطلوبغا مطبوع، و«مختصـر المختصـر» كتابٌ في الفقه عبد الرحمن بن محمَّد السـرخسيّ، ممَّن تفقَّه على القدوريّ، كما ذكره القرشي في «الجواهر المضية» ٢: ٤٠٠ (٧٨٨)، وابنُ قطلوبغا نفسُه في «تاج التراجم» ص١٨٥، لكن المذكور عندهما: «مختصـر المختصـرين»، فليُحرَّر.
وأما «إيضاح المنكون» فقد ذكره البغداديُّ، وعزاه للطحاويّ صـريحاً، ولا أظنُّه إلا وهماً، والله أعلم.

وله أيضاً:

٩ـ «النوادرُ الفِقْهيّة» في عشـرةِ أجزاء[١].

١٠ـ و«كتابُ النوادر والحكايات» في نَحْوِ عشـرينَ جُزْءاً[٢].

وله:

١١ـ «جُزْءٌ في حُكم أرضِ مكّة»[٣].

١٢ـ و«جُزْءٌ في قَسْم الفَيْء والغنائم»[٤].

وله:

١٣ـ «الرَّدُّ»[٥] في خمسةِ أجزاءٍ «على كتاب المُدلِّسِين» لأبي عليٍّ الحسينِ ابنِ عليٍّ الكَرابيسيّ، الذي أعطى حُجَجاً لأعداءِ أهل السُّنّةِ بكتابه هذا، حيثُ حاولَ فيه تَوْهينَ الرُّواةِ مِن غيرِ أهل مَذهَبه، ليَحْيا هو فقط ومذهبُه.

وكلمةُ أحمدَ في كتاب الكرابيسيِّ هذا مذكورةٌ في «شـرح عِلَل الترمذيِّ» لابنِ رَجَب، فالطحاويُّ سَدَّ هذه الثُّلْمةَ برَدِّه على الكرابيسيِّ مشكوراً فَضْلُه. وقد ذكرَ «كتابَ المُدلِّسِينَ» هذا الإمامُ أحمَدُ، فذمَّه ذمّاً شديداً[٦].

---

(١) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢.

(٢) ذكره القرشيُّ ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ ١: ٨٢.

(٣) ذكره القرشيُّ ١: ٢٧٦ (٢٠٤)، والعينيُّ ١: ٨٢.

(٤) ذكره القرشيُّ ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ ١: ٨٢.

(٥) ذكره القرشيّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢. وقد نقل ابنُ التركماني في عِدّةِ مواضع من «الجوهر النقي» عن هذا الكتاب.

(٦) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب ٢: ٨٠٦ بتحقيق د. نور الدين عتر، أو ٢: ٨٩٣ بتحقيق د. همام سعيد.

وكذلك أنكَرَ عليه أبو ثَوْرٍ[(١)] وغيرُه مِنَ العُلماء، قال المَــرُّوذيّ[(٢)]: «مَضَيتُ إلى الكرابيسيّ، وهو إذ ذاك مَسْتورٌ يَذُبُّ عن السُّنّة، ويُظهِرُ نُصْرةَ أبي عبد الله[(٣)]، فقال لي: إنّ أبا عبدِ الله رجلٌ صالح، مِثلُه يُوفَّقُ لإصابةِ الحقّ، وقد رضيتُ أنْ يُعرَضَ كتابي عليه. قال: وقد سألني أبو ثَوْرٍ وابنُ عقيل وابنُ حُبَيشٍ[(٤)] أنْ أضـرِبَ على هذا الكتاب، فأبيتُ عليهم، وقلتُ: بل أزيدُ فيه ما سَنَحَ في ذلك. وأبى أن يرجعَ عنه، فجيءَ بالكتابِ إلى أبي عبد الله، وهو لا يَدْري مَنْ وَضَعَ الكتاب، وكانَ في الكتابِ الطعنُ على الأعمش، والنُّصْـرةُ للحَسَنِ بنِ صالح، وكان في الكتاب: «إنْ قُلتُم: إنّ الحسنَ بنَ صالح كانَ يرى رأيَ الخوارج، فهذا ابنُ الزُّبيرِ قد خرج»، فلمّا قُرِئَ على أبي عبد الله قال: هذا قد جَمَعَ للمُخالِفينَ ما لم يُحسِنُوا أنْ يحتجُّوا به، حَذِّروا عن هذا. ونهى عنه»[(٥)]. اهـ.

وقال ابنُ رَجَب: «وقد تَسَلَّطَ بهذا الكتابِ طوائفُ مِن أهلِ البِدَعِ في الطعنِ

---

(١) الإمام الحافظ الفقيه المجتهد، إبراهيم بن خالد الكلبيّ البغداديّ (حوالي ١٧٠-٢٤٠).

(٢) في الأصل: «المروزي» بالزاي، وهو خطأ، فالمذكور هنا هو أبو بكر أحمد بن محمَّد ابن الحجّاج، صاحب الإمام أحمد، وكان أحمدُ يأنسُ به وينبسطُ إليه، ولم يكن يُقدِّم عليه أحداً، وهو الذي تولّى إغماضَه وغَسْلَه عند موته، ومات سنة ٢٧٥، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٣: ١٧٣-١٧٦، وهو مرُّوذيّ، نسبةً إلى مَرْو الرُّوذ، ويُقال في النسبة إليها: المَرْوَالرُّوذي، وتُخفَّفُ فيُقال: المرُّوذي، كما في «الأنساب» ١٢: ٢٠٠ و٢٠٧، وذكرَه السمعانيُّ فيها.

(٣) يعني: الإمام أحمد بن حنبل.

(٤) كذا في الأصل تبعاً لبعض النُّسَخ الخطية من «شرح علل الترمذي»، كما أشار إليه مُحقِّقاه: الدكتور نور الدين عتر في ٢: ٨٠٧، والدكتور همام سعيد في ٢: ٨٩٣، والصواب: حُبَيش، بإسقاط «ابن»، وهو أبو عبد الله حُبَيش بن مُبَشِّر الثقفيّ الطوسيّ، نزيل بغداد، ثقة فقيه، مات سنة ٢٥٨. كما في «تقريب التهذيب» (١١١٧).

(٥) «شرح علل الترمذي» ٢: ٨٠٧ ط عتر أو ٢: ٨٩٣ ط همام.

على أهلِ الحديث، وكذلك بعضُ أهلِ الحديثِ يَنقُلُ منه دسائس، إما يخفى عليه أمرُها أو لا يخفى، كيعقوبَ الفَسَويِّ وغيرِه»[١]. اهـ.

وعلى مِثلِ هذا الكتابِ الخَطِرِ ردَّ الطحاويُّ رداً مُوفَّقاً يُشكَرُ عليه.

وله أيضاً:

١٤ـ «كتابُ الأشربة»، حَمَلَه هِشامٌ الرُّعَيْنيُّ إلى المغربِ فيما حَمَلَ مِن كُتُبِ الطحاويّ.

وله أيضاً:

١٥ـ جُزْءان في الرَّدِّ على عيسى بنِ أبان[٢]، مِن أصحابِ مُحمَّدِ بنِ الحسن.

١٦ـ وجُزْءٌ في الرَّدِّ على أبي عُبَيدٍ في النَّسَب[٣].

١٧ـ وجُزْءانِ في اختِلافِ الرِّواياتِ على مَذهَبِ الكوفيِّين[٤].

١٨ـ وجُزْءٌ في الرَّزِيّة[٥].

وله:

١٩ـ «شرحُ الجامع الكبير»[٦] للإمام مُحمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيّ.

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢: ٨٠٧ أو ٢: ٨٩٣.

(٢) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢، وزادا: «في كتابه (أي: كتاب عيسى بن أبان) الذي سمّاه: خطأ الكتب».

(٣) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢. وكتابُ أبي عبيد في النَّسَب طُبع في بيروت سنة ١٤١٠.

(٤) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢.

(٥) ذكره العينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢.

(٦) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٣.

٢٠ـ و«**شرحُ الجامع الصغير**»(١) له أيضاً.

٢١ـ و«**كتابُ المَحاضِرِ والسِّجِلَّات**»(٢).

٢٢ـ و«**كتابُ الوصايا والفرائض**»(٣).

٢٣ـ و«**كتابُ التاريخ الكبير**»(٤)، قال ابنُ خَلِّكان: «وله تاريخٌ كبير، ولقد اجتهدتُ في تحصيله غايةَ الاجتهاد، وما ظَفِرْتُ به، وكلُّ مَنْ سألتُ عنه مِن أهل هذا الشأنِ جَهِلُوا به». اهـ. لكنْ نرى كُتُبَ الرِّجالِ مُكتَظَّةً بالنَّقْل عنه.

وله أيضاً:

٢٤ـ «**أخبارُ أبي حنيفةَ وأصحابه**»، وهو الذي يُسمِّيه بعضُهم بـ«مناقب أبي حنيفة»(٥).

وله أيضاً:

٢٥ـ «**كتابٌ في النَّحْل وأحكامِها وصفاتِها وأجناسِها وما رُوِيَ فيها مِن خبر**»، في نَحْوِ أربعين جُزْءاً(٦).

---

(١) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١ : ٢٧٦ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١ : ٨٣.

(٢) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١ : ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١ : ٨٣، وسياقُ كلامهما صريحٌ في أنه كتابٌ مستقلٌّ عن كتب الشروط الثلاثة، لكنْ رجَّح الأستاذ روحي أوزجان مُحقِّقُ «الشروط الصغير» للطحاويّ في مُقدِّمته ص٣٠ أنَّ هذا الكتابَ ليس كتاباً مستقلاً عنها، بل هو ضمن أحدِها.

(٣) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١ : ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١ : ٨٣.

(٤) ذكره العينيُّ في «نخب الأفكار» ١ : ٨٣، ونقل كلامَ ابن خلِّكان الآتي، ولم أقف عليه في «وفيات الأعيان»، وإنْ كان ذكره ـ أعني: «التاريخ الكبير» ـ فيه ١ : ٧١.

(٥) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١ : ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١ : ٨٣.

(٦) ذكره العينيُّ في «نخب الأفكار» ١ : ٨٢. =

وله:

٢٦ـ «العقيدةُ» المشهورةُ[1]، المُسمّاة: «بيانُ اعتِقادِ أهل السُّنّةِ والجماعة،

= وعدَّه الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص١٢٦ من مُصنَّفات الطحاويّ في العقيدة! وتابعه الدكتور عبد الله نذير في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ» ص٢٠٨ إذ ضبطه «النِّحَل»، والدكتور مصباح الله عبد الباقي في كتابه «الإمام أبو جعفر الطحاوي وأثره في نقد الحديث» ص٤٦. وهذا مُستَبعَدٌ جداً، فتتمّةُ عنوان الكتاب تُشعِرُ بخلافه.

(١) عقيدة لها شروح، منها شرحُ نجم الدين أبي شجاع بَكْبَرْسَ الناصريّ البغداديّ [ت ٦٥٢] من شيوخ الشَّرَفِ الدِّمياطيّ، ومنها شرحُ السِّراج عمرَ بنِ إسحاق الغزنويّ ثم المصريّ [ت ٧٧٣]، ومنها شرحُ محمود بن أحمد بن مسعود القونويّ [ت ٧٧٧]، ومنها شرحُ الصَّدْر عليّ بن [عليّ بن] محمَّد الأذرعيّ [ت ٧٩٢]. وتلك الشروح توجد في الخزانات بكثرة، ولها شُرّاح سوى ذلك.
وطُبع شرحٌ لمجهول يُنسَبُ إلى المذهب الحنفيّ زوراً، يُنادي صُنعُ يده بأنه جاهل بهذا الفنّ، وأنه حَشَويٌّ مختلُّ العِيار. (ز).
قلت: هذا الشارحُ المجهول هو صَدْرُ الدين الأذرعيّ نفسُه، المعروف بابن أبي العِزّ، وكان «شرحُه» طُبع في مكّة المكرَّمة منسوباً إلى مُؤلِّفٍ مجهول سنة ١٣٤٩، ثم طُبع في القاهرة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر سنة ١٣٧٣، بعد وفاة المُؤلِّف رحمه الله بسنتَيْن، منسوباً إلى ابن أبي العِزّ، ثم تعدَّدت طبعاتُه.
وابنُ أبي العِزّ نشأ حنفياً تبعاً لأسرته، وتولّى تدريسَه وقضاءه بدمشق، إلا أنه خالفَه وخرج عنه فروعاً وأصولاً، متأثِّراً في ذلك بمدرسة ابن تيمية وتلاميذه، أما في الفروع فيظهرُ اتجاهُه الفقهيُّ واضحاً في رسالته «الاتباع»، وأما في الأصول ففي «شرح العقيدة الطحاوية»، وفي هذا الشرح يُجوِّزُ قيام الحوادث بذات الله ١: ٩٧ و١٨٨، ويقول بحوادثَ لا أولَ لها (القِدَم النوعيّ في الحوادث) مُقلِّداً في ذلك ابنَ تيمية، وهو قولٌ فلسفيٌّ مَحْض، ثم يجعلُ نفيَه قولاً للجهميّة ١: ١٠٣! مع أنّ الإجماعَ منعقدٌ عليه، ويجعلُ القولَ بفناء النار قولاً عند أهل السُّنّة ٢: ٦٢٥-٦٢٦، وهو خلافُ إجماع أهل السُّنّة قبل ابن تيمية، إلى غير ذلك من مسائلَ خالفَ فيها الشارحُ المذكورُ الإمامَ الطحاويَّ ونصوصَه في «عقيدته». =

على مذهبِ فُقَهاءِ المِلّة، أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ الأنصاريِّ ومحمَّدِ بنِ الحسن» رحمَهُم الله.

وله:

٢٧ـ **جُزْءٌ في التَّسْويةِ بين حَدَّثنا وأخبَرَنا**[١]، وقد لَخَّصَه ابنُ عبدِ البرِّ في «جامع بيانِ العِلم وفَضْلِه»[٢].

وله أيضاً:

٢٨ـ كتابُ «**سُنَنِ الشافعيّ**»[٣]، جَمَعَ فيه ما سَمِعَه مِنَ المُـزَنيِّ مِن أحاديثِ الشافعيّ؛ عِرْفاناً لجميله. والشافعيَّةُ يَرْوُونَ تلك الأحاديثَ بطريقه، كما سبق[٤].

وللطحاويّ:

٢٩ـ كتابُ «**صحيح الآثار**»، محفوظٌ في مكتبة باتنا[٥]، كما ذكرَه بروكلمان،

= وكلامُه في الاعتراض على الصَّفَديِّ في قصيدته في مدح النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلّم تدلُّ على نزعتِه، ويُنظَرُ إنكارُ أهل العِلم عليه في ذلك في «إنباء الغمر» لابن حجر ١: ٢٥٨ (حوادث سنة ٧٨٤)، وللإمام السِّراج البُلقينيّ فتوى مُفصَّلة في الردِّ على اعتراضاته، وهي في «فتاواه» ٣: ١٩٥-٢٤٩ (٨٩٢) بتحقيقي.

والمقامُ لا يتَّسعُ إلى الإطالة في هذه المسألة، وخلاصةُ القول أنّ «شرح الطحاوية» لابن أبي العِزّ لا يُمثِّل رأيَ الطحاويّ من جهة، ولا الحنفيةِ من جهة أخرى، وإنما يُمثِّل نفسَه.

(١) طُبع في بيروت بتحقيق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله سنة ١٤٢٣.

(٢) ٢: ١١٤٦-١١٥٠.

(٣) طُبع قديماً في مصر سنة ١٣١٥، ثم طُبع في بيروت سنة ١٤٠٦ بتحقيق د. عبد المعطي قلعجي في مجلَّد، وفيها أيضاً سنة ١٤٠٩ بتحقيق د. خليل ملّا خاطر في مجلَّدَيْن.

(٤) ص١١-١٣، وانظر التعليق عليه.

(٥) في الأصل: «بانتا»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان ٣: ٢٦٥.

ولم أطَّلِعْ عليه(١).

وقد ألَّفَ ابنُ قُطْلُوبُغا الحافظُ جُزْءاً في عوالي حديثِ الطحاويّ(٢)، وسَمِعَه

---

(١) ذكر الأستاذ الشيخ لطيف الرحمن البهرائجيّ القاسميّ في مُقدِّمة «مسند الإمام الطحاويّ» من جَمْعِهِ وترتيبه ١: ٦٩-٧١: أنه وقف على الكتاب المذكور، وقارنه ببعض مختصرات «معاني الآثار»، فوجده موافقاً لـ«مختصر شرح معاني الآثار» لابن رشد القرطبيّ له. انتهى.
هذا، وقد ونُسِبَت إلى الطحاويّ كتبٌ أخرى، بعضُها تثبتُ نسبتُها إليه، وبعضُها يُتوقَّفُ فيها.
فمما تثبتُ نسبتُه إليه: كتابُ القِران، وقد سلف الكلام عنه ص١٠٢ تعليقاً.
ومما يُتوقَّفُ في نسبته إليه: «الخطابات» في الفروع، ذكره البغداديّ في «هدية العارفين» ١: ٥٨، والدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث» ص١٢٨.
ومما لا تثبتُ نسبتُه إليه: «شرح الآثار» لمحمَّد بن الحسن و«المشكاة»، ذكرهما الدكتور عبد المجيد محمود ص١٢٧. قلت: أما الأولُ فهو «شرح معاني الآثار»، لأنه كثيراً ما يُختَصَرُ فيُقال: «شرح الآثار»، فظُنَّ أنه شرحٌ لكتاب «الآثار» للإمام محمَّد، وليس كذلك. وأما الثاني فعنوانُه يدلُّ على تأخُّره عن طبقة الطحاويّ، والظاهر أنه تصحيف من «المشكل».
ووَهِمَ الدكتور مصباح الله عبد الباقي في كتابه «الإمام أبو جعفر الطحاويّ وأثره في نقد الحديث» ص٥٣، فذكر للطحاويّ كتاباً آخر باسم «تفسير متشابه الأخبار»، مستنداً إلى ذِكرِه في «منهاج السنة» لابن تيمية ٨: ١٧٤، وفاته أنه يعني به: «شرح مشكل الآثار»، كما يظهر بمراجعة النصّ المنقول فيه.

(٢) ذكر فيه ٢٣ حديثاً مرفوعاً وأثراً واحداً موقوفاً، مما رواه الطحاويُّ في «شرح معاني الآثار» بإسنادٍ رباعيّ، ولم يستوعب عواليه جميعاً في هذا الكتاب، فضلاً عن كتب الطحاويّ الأخرى.
والجزء المذكور طُبع عن نسخة برلين المُشار إليها بتحقيق الدكتور حمد بن إبراهيم الشتويّ، في مجلّة العلوم الشرعية الصادرة عن جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع عشر، سنة ١٤٣٢.

عندَ قَبْره. وفعلَ مِثْلَ ذلك معَ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ[١] وبكّارٍ القاضي. والثلاثةُ محفوظةٌ في مكتبةِ بَرْلين، كما في بروكلمان.

وتلك شَذْرةٌ مِن فضائل هذا الإمام الجليل. وهذا القَدْرُ مِن البيان، كافٍ في هذا الشان.

* * *

(١) ذكر فيه ٤٣ حديثاً مما رواه الليثُ بإسنادٍ ثُنائيّ. وقد طُبع عن النُّسخة المُشار إليها بتحقيق عبد الكريم الموصلي النعيمي سنة ١٤٠٨.

بعضُ أسانيدِ أهل العِلم في كُتُب الطحاويّ

فروايةُ المَشارقةِ لكتاب «معاني الآثار» للطحاويِّ بطريقِ الحافظِ أبي بكرٍ مُحمَّدِ بن إبراهيمَ المُقرِئِ الحنبليّ، صاحبِ «مُسنَدِ أبي حنيفة» ومُؤلِّفِ «المُعجَم» المشهور، وبطريقِ أبي الفَضْل مُحمَّدِ بنِ عُمَرَ التِّرمِذيّ، كلاهما عن الطحاويّ.

وأما روايةُ المغاربةِ فبطريق أبي القاسِم هشام بنِ مُحمَّدٍ ابنِ أبي خليفةَ الرُّعَيْنيّ، عن الطحاويّ.

وهو حَمَلَ إليهم كتابَ «بيانِ مُشكِل الحديث» المعروفَ بـ«مُشكِلِ الآثار» و«كتابَ الأشربة» للطحاويِّ أيضاً، كما يظهرُ من «فِهرِس» أبي بكرِ ابنِ خَيْر الإشبيليّ (٢٠٠ و٢٦٢)[(١)].

وقد أطال السَّخاويُّ بيانَ ذِكرِ أسانيدِهِ المُتشعِّبةِ في «معاني الآثار» سماعاً، [و] لَخَّصَها المُحدِّثُ عبدُ القادر بنُ خليلِ المَدَنيُّ، خطيبُ المِنبَرِ النَّبويِّ، المعروفُ بكَدِكْ زادَهْ، في كتابه «المُطرِب المُعرِب الجامع لأسانيد أهل المشرق والمَغرِب»[(٢)]،

---

(١) وروايةُ الرعينيّ لكتاب «مشكل الآثار» هي المحفوظة اليوم في أصلِهِ الخطيّ، كما نبَّه إليه المُؤلِّفُ فيما سلف ص٩٩، وكما ذكر الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدِّمة تحقيقه ١: ١٤-١٥.

ومن طريق هشام بن أبي خليفة الرُّعينيّ أيضاً عن الطحاويّ يروي ابنُ عطية كتابَ «مشكل الآثار» في «ثبته» ص١٣٢.

(٢) ص١٥٧-١٦٠.

وساقَ أسانيدَ جَمْعٍ مِن شيوخِهِ إلى الحافظِ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ السَّخاويِّ سماعاً عليه، ثمَّ ذكرَ أسانيدَ السَّخاويِّ جماعةً عن جماعةٍ في الكتابِ إلى الطحاويِّ رضيَ اللهُ عنه.

ويطولُ الكلامُ لو نَقَلْناها كلَّها، فليَرجِعْ مَنْ شاء إلى «المُطرِب المُعرِب».

وهذا الثَّبَتُ أرويه مُكاتَبَةً عن المُحدِّثِ المُعمَّرِ الحسينِ بنِ عليٍّ العَمْريِّ اليماني، عن أحمدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ يحيى السَّيَّاغيِّ الصَّنْعانيّ، عن الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ يوسُفَ الرَّباعيِّ الصَّنْعانيّ، عن عبدِ الله بنِ مُحمَّدِ بنِ إسماعيلَ الأمير، عن جامِعِه عبدِ القادر بنِ خليل، (ح)[1].

وأرويه مُشافَهةً عن القاضي أبي طلحةَ مُحمَّدٍ صَدْرِ الدِّين، عن مُحمَّدِ بنِ سُلَيمان الجُوخَدَار، عن سعيدٍ الحلبيّ، عن إسماعيلَ بنِ مُحمَّدٍ المَواهِبيّ، عن عبدِ القادر بنِ خليلٍ المذكور.

وساق البَدْرُ العَيْنيُّ في «شرحِهِ»[2] سَنَدَه روايةً عن الزَّيْنِ تَغري بَرْمِش الفقيه، عن الجلالِ الخُجَنْديّ، عن العَفيفِ عبدِ الله العبّاديّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ الوليِّ اليَلْدانيّ، عن الضياءِ المَقدِسيِّ والخُشوعيِّ[3] ومُحمَّدِ بنِ عبدِ الهادي، عن أبي موسى المدينيّ، سماعاً على إسماعيلَ بنِ الفَضْلِ السَّرّاج، عن أبي الفَتْح منصورِ بنِ الحُسينِ بنِ عليّ[4]، عن أبي بكرٍ ابنِ المُقرئ، عن الطحاويّ.

---

(١) اقتصر المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى على هذا السَّنَد في ثبته «التحرير الوجيز» ص٢٦.

(٢) «نخب الأفكار» ١: ٧٣-٧٤، وساق أسماء رواة الإسناد بتمامها.

(٣) وقع في المطبوع من «نخب الأفكار»: «المستوعي»، وهو تحريف، انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٤٣.

(٤) سقط من المطبوع من «نخب الأفكار» ذِكرُ هذين الراويين: إسماعيل السَّرّاج وأبي الفتح منصور بن الحسين.

ثم ساقَ العَيْنيُّ سَنَدَه بطريق العِزِّ ابنِ جماعة(١).

وسَنَدي إليه في الأثباتِ التي رَوَيْتُها في «التحرير الوجيز»، راجِع «المُعجَمَ المُفهرِس»(٢) لابنِ حَجَر، و«إتحافَ الأكابر»(٣)، و«ثَبَتَ مُحمَّد الأمير»(٤) المِصْريّ، وغيرَها.

وساق أبو الوليدِ مُحمَّدُ بنُ رُشْدِ الجدُّ سَنَدَه في كتابِ «مُشكِل الحديث» للطحاويِّ قائلاً: حدَّثني به أبو عليٍّ الحُسينُ بنُ مُحمَّدٍ الغَسّانيُّ قال: أخبرنا أبو عُمَرَ أحمَدُ بنُ يحيى بنِ الحارثِ قال: أخبرنا أبي قال: أخبرنا أبو القاسم هشامُ بنُ مُحمَّدِ ابنُ أبي خليفةَ الرُّعَيْنيّ، عن أبي جعفرٍ الطحاويّ(٥).

وأما «العقيدةُ» فقد قرأها عبدُ القادر القُرَشيُّ على بَدْرِ الدِّينِ مُحمَّدِ بنِ منصورٍ الجوهريّ، سماعاً مِن بَدْرِ الدِّينِ مُحمَّدِ بنِ أيوبَ بنِ عبدِ القاهرِ الحلبيّ، سماعاً من ابنِ العديم أبي القاسم عُمَرَ بنِ أحمَدَ بنِ هِبةِ الله قال: أخبرنا أبو الخطّاب عُمَرُ بن أيلمك(٦)، أنا الشريفُ النّسابةُ مُحمَّدُ بنُ أسعَدَ بنِ عليٍّ الحُسَينيّ، حدَّثنا أبو الطاهرِ

---

(١) وهو من رواية العيني عن الزَّيْن تغري برمش، عن الجلال الخجنديّ، عن ابن جماعة. انظر: «نخب الأفكار» ١: ٧٥.

(٢) ص٤٨. وإسنادُ المُؤلِّفِ إليه مذكور في «التحرير الوجيز» ص٢٩ مع الإحالة إلى ص١١.

(٣) للشوكاني ص١٤٩ (٢٠٤)، وإسنادُ المُؤلِّفِ إليه مذكور في «التحرير الوجيز» ص٢٧.

(٤) المُسمّى «سدّ الأرَب من علوم الإسناد والأدب» ص٧٦-٧٧، وإسنادُ المُؤلِّفِ إليه مذكور في «التحرير الوجيز» ص١٣.

(٥) نقله العينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨١.

(٦) كذا في الأصل، وكأنه من إصلاح المُؤلِّف رحمه الله، لأنه في الطبعة الهندية من «الجواهر المضية» ـ وهي التي ينقلُ عنها المُؤلِّف ـ: «أيملك»، بتقديم الميم على اللام، وفي الطبعة المُحقَّقة بعد وفاة المُؤلِّف منه: «أيمللك»، بلامَيْن بعد الميم، ويُؤيِّدُ ما أثبته المُؤلِّف =

عبدُ المُنعِم بنُ مَوْهوبِ بنِ أحمَدَ بنِ المُقرِئ، أخبرنا أبو الحسنِ العُكْليُّ(١) قال: أخبرنا أحمَدُ بنُ القاسم بنِ مَيْمونِ العُبَيدليُّ، أخبرنا جدِّي مَيْمونُ بنُ حمزةَ العُبَيدليّ، عن شيخِهِ الطحاويِّ المُؤلِّف(٢)، رحمَهُم اللهُ تعالى وإيّانا، وغَفَرَ لنا ولهم، ونَفَعَنا بعُلومِهم.

وكان عندي نُسْخةٌ من «العقيدة» المذكورةِ بخَطِّ ابنِ العَديم السابقِ ذِكرُه، وعليها تَسْميعاتٌ متوالية، وهو معروفٌ بإجادةِ الخطِّ المعروفِ بالمنسوب، فغَرِقَت معَ ما كنتُ أستَصحِبُه مِنَ الخطوطِ النادِرةِ وسائرِ الكتب، في حادثِ انقِلابِ مَرْكَبِنا في البحرِ الأسود تُجاهَ آقْچَهْ شَهِر، في أحلَكِ أيام الشِّتاء، بهياج البَحْر، وأنجانا اللهُ سبحانه مِنَ الغَرَقِ المُحقَّقِ بمَحْضِ فَضْلِه، سنةَ ١٣٣٦هـ، أثناء عَوْدي مِن قَسْطَموني إلى الآسِتانة(٣). ولله الأمرُ وله الحكم.

وذكرَ الكُورانيُّ سَنَدَه في «عقيدةِ الطحاويِّ» في «الأَمَم» (ص٩٠)(٤) بطريق

= أنّ الملك المُعظَّم عيسى الأيوبيّ ذكره في «الرَّدِّ على الخطيب» (٢٢: ٧٦ من المُلحَق بـ«تاريخ بغداد» ط الكتب العلمية)، وسمّاه: «ضياء الدِّين أبو الخطاب عمر بن أيلمك بن الأردغانسي الحنفي»، وحلّاه بالشيخ الفقيه، وذكر أنه قرأ عليه ببيت المقدس «جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة» لأبي معشر الطبريّ.

(١) كذا في الأصل، وكأنه من إصلاح المُؤلِّف رحمه الله تعالى، لأنه في الطبعة الهندية من «الجواهر المضية»: «الثكليّ»، أما في الطبعة المُحقَّقة بعد وفاة المُؤلِّف، فقد أثبته مُحقِّقُه الدكتور عبد الفتاح الحلو: «التَّكَكيّ»، ونقل في الحاشية عن «اللباب في تهذيب الأنساب»: أنها نسبة إلى التِّكَك: جمع تكة.

(٢) «الجواهر المضية» ٣: ٩٤ (١٢٣٥) ترجمة محمَّد بن أيوب الحلبيّ.

(٣) ذكر السَّيِّد أحمد خيري هذا الحادثَ في كتابه «الإمام الكوثري» (ص٤٣٥-٤٣٦ في آخر «مقالات الكوثري») وأرَّخه سنة ١٣٣٧، والأمرُ فيه قريب.

(٤) وإسناد المُؤلِّف إليه مذكور في «التحرير الوجيز» ص٢٨.

الشَّـرَفِ الدِّمياطيِّ إلى أبي بكرٍ الدامَغانيِّ، عن الطحاويِّ.

ولو أخذتُ أسـرُدُ أسانيدي إلى الأثباتِ التي ترفعُ أسانيدَ كُتُبِ الطحاويِّ إليه؛ لَطالَ ذلك وأمَلَّ، فلنكتَفِ بهذه الإلمامةِ اليسيرة.

* * *

وفاةُ الطحاويِّ ومَدفِنُه، وبعضُ أُسْـرتِه

قال ابنُ خَلِّكانَ في «وفيات الأعيان» في ترجمة الطحاوي: «إنه تُوفِّي سنةَ إحدى وعشـرينَ وثلاثِ مئة، ليلةَ الخميسِ مُستَهَلِّ ذي القعدةِ بمِصْـر، ودُفِنَ بالقَرافة، وقبرُه مشهورٌ بها»(١).

وقال البَدْرُ العَيْنيُّ في «نُخَب الأفكار»: «رأيتُ في مجموع جَمَعَه بعضُهم من عُلَماءِ مِصْـر، يَذكُرُ أماكنَ وبقاعاً مِن مِصْـرَ وبعضَ عُلَمائها، يقولُ فيه: إنّ قبرَ أبي جعفرٍ الطحاويِّ إذا جاوزتَ الخندقَ على يمينِ الطالِع إلى مَسجِدِ محمود، وهو قبرٌ كبيرٌ مشهور»(٢).

أقول: إنّ الكلامَ في الخَندقِ ومسجِدِ محمودٍ طويل، وهما مشهورانِ في التاريخ وكتبِ الخِطَط، لكنْ تغيَّرت مَعالِـمُ ذلك العَهْد، وقبرُ الطحاويِّ اليومَ يُعرَفُ بأنه في شارع على يمينِ الشارع السالِكِ إلى الإمام الشافعيّ، مُوازِياً له، عندَ مُنتَهى «الترام» المُوصِلِ إلى الشافعيّ.

ففي الشارع الأيمَنِ المُوازي لشارع الشافعيِّ يوجدُ ضـريحُ الطحاويِّ على اليمين، تحتَ قُبّـةٍ أثريّة، حِذاءَ شارع الطحاويّةِ الذي هو على اليسار في مُنتَهى «الترام». وعلى قَبْره شاهِدٌ مكتوبٌ عليه تاريخُه، وعليه مَهابة. وتحتَ القُبّـةِ مَوضِعٌ

---

(١) «وفيات الأعيان» ١ : ٧٢.

(٢) «نخب الأفكار» ١ : ٧٦، وسقط من المطبوع منه قولُه: «رأيتُ في مجموع ... الطحاويّ»، وانظر ما تقدَّم ص١٠ تعليقاً.

خالٍ لا شاهِدَ عليه، ويظهرُ أنَّ السَّيِّدَ أحمدَ الطَّحْطاويَّ[١] مدفونٌ هناك، حيثُ كان طَلَبَ في حياتِهِ أنْ يُسمَحَ بدَفنِهِ هناك مِنَ المُشرِفِ على ضريح الطحاويِّ إذ ذاك، وهو المُؤرِّخُ عبدُ الرحمن الجَبَرتيّ، فسَمَحَ له بذلك، كما في «تاريخه»[٢] المشهور عندَ ترجمةِ الطحطاويّ.

والأَزْد: بفَتْح فسُكون، قبيلةٌ مشهورةٌ مِن قبائل اليَمَن. والحَجْر: بفَتْح الحاء وسكون الجيم، فَخِذٌ مِن قبيلةِ الأزد. وهذه غيرُ أَزْدِ شَنُوءة، ويُقالُ للأُولى: أَزْدُ الحَجْر؛ تمييزاً لها عن الثانية. والطحاويُّ منسوبٌ إلى أَزْدِ الحَجْر هذه.

وفي «طحا» اختِلاف، لكنَّ الصوابَ فيما يَظْهَرُ: أنَّ «طحا» التي نُسِبَ الطحاويُّ إليها هي طحا أُشمُونين[٣].

ويُنسَبُ الطحاويُّ جِيزيّاً أيضاً؛ لِسُكْناهُ بالجيزة.

وكان أبوه مِن أهل الدِّينِ والخير، وسَمِعَ الطحاويُّ مِن أبيه أيضاً، ووفاةُ والِدِه كانت سنةَ ٢٦٤هـ عامَ وفاةِ خالِهِ إسماعيلَ المُـزَنيّ[٤].

---

(١) هو العلامة الفقيه أحمد بن محمَّد بن إسماعيل الطحطاويّ ـ ويُقالُ فيه أيضاً: الطهطاويّ ـ الحنفيّ، له مُصنَّفات أشهرُها: «حاشيتُه» على «نور الإيضاح شرح مراقي الفلاح» و«حاشيتُه» على «الدُّرّ المختار»، مات سنة ١٢٣١. «عجائب الآثار» للجبرتي ٣: ٥٣١-٥٣٣، و«الأعلام» ١: ٢٤٥.

(٢) «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ٣: ٥٣٣.

(٣) كما في «نخب الأفكار» للعيني ١: ٨٤، وقد توسَّع الدكتور عبد المجيد محمود في تفصيل الأقوال في ذلك ونَقْدِها في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٤٥-٥٢، وانتهى إلى أنّ أصحَّها أنه من طحا الأعمدة، وهي من أعمال الأُشمُونين.

(٤) ولجدِّه سلامة وعمِّه إبراهيم بن سلامة ذِكرٌ في بعض الأحداث السياسية المصرية، تدلُّ على أنهما كانا من وُجَهاء أهل مصر، وقد قُتِلا سنة ٢٠٤، وانظر القِصّة في كتاب «تاريخ =

وأما ابنُه عليُّ بنُ أحمدَ الطحاويّ؛ فمِن أهلِ الفَضْل والنُّبْل أيضاً، تخرَّجَ على والِدِه في العُلوم، وحكى القُضاعيُّ: أنّ أبا الحسن عليَّ بنَ أحمدَ الطحاويَّ كان يُشرِفُ معَ رفيقٍ له على بناءِ مسجدٍ بالجيزة، بأمرِ [عليِّ ابنِ] الإخشيد[1] وإشارةِ الكافور[2]، ولـمّا احتاجوا إلى عُمُدٍ للجامع أخذَ رفيقُه مِن عُمُدِ كنيسةٍ بالجيزةِ مِن

= ولاة مصر» للكنديّ ص١٣٢-١٣٥، و«أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» للدكتور عبد المجيد محمود ص٥٥-٥٦.

ولأمّه ذِكرٌ في أهل العِلم من النِّساء، فقد عدَّها السيوطيُّ في «حسن المحاضرة» ١: ٣٩٩ فيمن كان بمصر من فقهاء الشافعية، وقال: «كانت تحضر مجلس الشافعيّ، ونقل عنها الرافعيُّ في الزكاة». وانظر ما سلف ص٣٧.

(١) ما بين الحاصرتين لم يرد في الأصل، وأظنُّه سَقطاً مطبعياً، وقد استدركته من «الجواهر المضية»، ولا بُدَّ منه، ليوافق تاريخ بناء الجامع الذي سأنقله قريباً.

والإخشيد: هو أبو بكر محمَّد بن طُغج التركيّ (٢٦٨-٣٣٤)، مُؤسِّسُ الدولة الإخشيدية بمصر والشام، والدعوة فيها للخلفاء من بني العبّاس، ولد ونشأ ببغداد، وكان من أبناء المماليك، وظهرت كفايتُه، فتقلَّبَ في الأعمال إلى أن وَلِـيَ إمارة الديار المصرية سنة ٣٢٣ بعد حروب وفتن، ولقَّبه الراضي بالله العباسي بالإخشيد بمعنى: ملك الملوك. «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٥: ٣٦٥-٣٦٦، و«الأعلام» للزركلي ٦: ١٧٤.

وعليّ ابن الإخشيد: هو أبو الحسن، تولى إمارة مصر سنة ٣٤٩ بعد وفاة أخيه أبي القاسم أنوجور، ومكث فيها إلى وفاته سنة ٣٥٥، كما في «تاريخ ولاة مصر» للكنديّ ص٢٢٣.

(٢) هو ابن عبد الله، أبو المِسْك الإخشيديّ (٢٩٢-٣٥٧)، أميرُ مصر، كان عبداً حَبَشيّاً اشتراه الإخشيدُ مَلِكُ مصر سنة ٣١٢ وأعتَقَه، فنُسِبَ إليه، وتقدَّم عنده لرأيه وحَزْمِه وشجاعته، حتى مَلَكَ مصرَ سنة ٣٥٥، وكانت مُدَّةُ إمارته ٢٢ سنة، قام في أكثرها بتدبير المملكة في ولاية أبي القاسم ثم أبي الحسن ابني الإخشيد، وتولّاها مُستَقِلّاً سنتَين وأربعة أشهر، وكان يَتَعبَّد ويَتَهجّد، وله نظرٌ في الفقه والنَّحْو. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١٩٠-١٩٣، و«الأعلام» ٥: ٢١٦.

غيرِ عِلم أبي الحسن، وأقرَّ ذلك أهلُ الشأن، فترك أبو الحسنِ الطحاويُّ الصَّلاةَ فيه(١).

فيَدُلُّ هذا على أنَّ هذا الشِّبْلَ مِن ذاك الأسد.

وتُوفِّي أبو الحسنِ الطحاويُّ في ربيع الآخِرِ سنةَ ٣٥١هـ، كما في «تاريخ ابنِ الطحّان(٢)» في ظاهِريّةِ دمشق(٣).

وتَرجَمَ أبو المَحاسِنِ للطحاويِّ في «النُّجوم الزاهِرة»، وقال: «كانَ إمام عَصْرِه بلا مُدافَعةٍ في الفِقهِ والحديثِ واختِلافِ العُلَماءِ والأحكام واللُّغةِ والنَّحْو، وصنَّفَ المُصنَّفاتِ الحِسان، وكانَ مِن كِبارِ فُقَهاءِ الحنفيّة»(٤). اهـ. رحمَه الله، وأعلى مَقامَه في الجنّة، ونفعَنا بعُلومِه.

❊ ❊ ❊

---

(١) «الجواهر المضية» ٣: ٥٤١ (٩٤٨)، وذكر هذه القِصّةَ أيضاً القلقشنديّ في «المواعظ والاعتبار» ٤: ١٢٨، وأرَّخَ بناء الجامع المذكور سنةَ ٣٥٠ بأمر عليّ ابن الإخشيد.

(٢) وهو أبو القاسم يحيى بن عليّ بن محمَّد الحضرميّ المصريّ، المتوفى سنة ٤١٦.

(٣) وفي «تاريخ ابن الطحّان» ما نصُّه: «عليّ بن أحمد بن سلامة بن سلمة الأزديّ الطحاويّ أبو الحسن، يروي عن النَّسائيّ وغيره، حدَّثونا عنه، توفي في ربيع الآخر سنة إحدى وخمسين وثلاث مئة»، اهـ على ما نقله لي الأخُ العزيز الأستاذ الأديب السَّيِّد سعيد الأفغانيُّ الدمشقيّ، فأشكره على تفضُّله بذلك. (ز).

والأستاذ سعيد الأفغاني: علامة أديب نَحويّ مُحقِّق، ولد بدمشق سنة ١٩٠٩م، وتوفي بمكّة المكرَّمة سنة ١٩٩٧م. والنصُّ المنقول هو في النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة الظاهرية من «تاريخ ابن الطحّان» ٢٤٣/ أ.

(٤) «النجوم الزاهرة» لابن تَغْري بَرْدي ٣: ٢٤٠.

وكانَ الفراغُ مِن تحريرِ هذه الرِّسالة، بتوفيق الله سبحانه، عَصْـرَ يوم الثُّلاثاءِ ٢٤ مِن شهرِ شعبانَ المُباركِ مِن سنةِ ١٣٦٨هـ، بقَلَم الفقير إليه سبحانه مُحمَّد زاهد الكوثريّ، خادم العِلم في إصطنبولَ سابقاً، غَفَرَ اللهُ لي ولوالديَّ ولمشايخي ولسائرِ المُسلِمين.

وصلّى اللهُ على سيِّدنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين.

وآخِرُ دَعْوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين(١).

* * *

(١) في آخر الأصل: «كان ختام طبعه بتوفيق الله جلَّ شأنه في مطبعة الأنوار بالقاهرة في يوم الخميس ٢٥ رمضان المبارك سنة ١٣٦٨هـ، ولله الحمد».
قال العبد الضعيف، الفقير إلى مولاه اللطيف، حمزة بن محمد وسيم بن رشيد البكريّ، غفر الله ذنبَه الجليّ والخفيّ: وكان فراغي من خدمة هذا الكتاب والتعليق عليه في أواخر جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧هـ، ثم أعدتُ النظر فيه مرّات، كان آخرها مع أذان فجر يوم الاثنين ٢٩ من رمضان سنة ١٤٣٧، بمنزلي بأُسكُدار، زاد الله بهاءها بأعمال الأبرار، وحماها من مَكْر الفُجّار، وتدبير الأشرار، والحمد لله العزيز القهّار.

فهرس أبحاث الكتاب

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❊ ❊ ❊

فهرس الكتاب الإجمالي

الموضوع	الصفحة

❊ ❊ ❊